



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### **Usage guidelines**

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### **About Google Book Search**

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



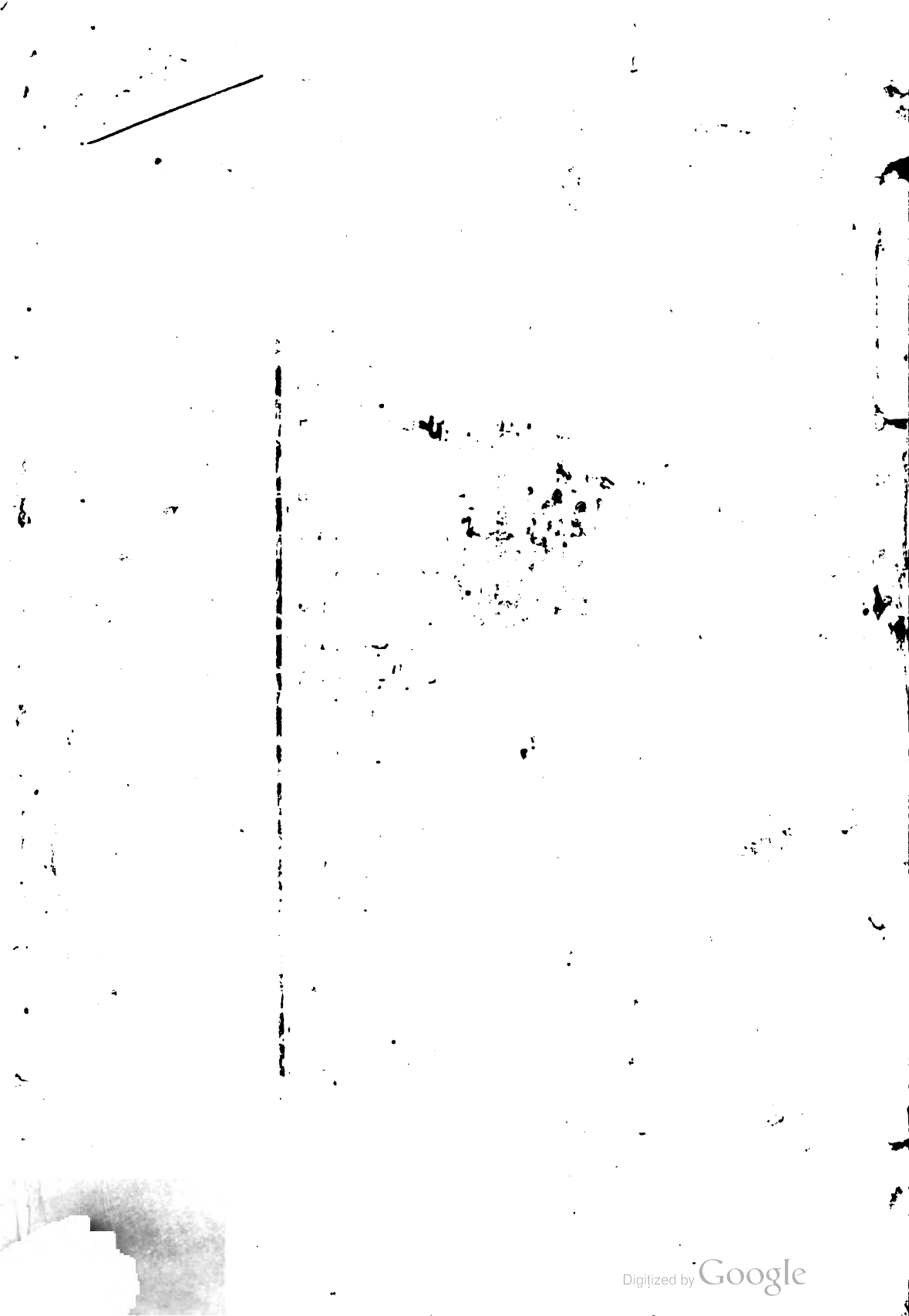
Princeton University Library



32101 077781498







\* فهرسة حاشية أبي النجم على شرح الشيخ خالد

	صفحة
باب الاعراب	٣٤
باب معرفة لامات الاعراب	٤٥
فصل المعربات قسمان	٦٨
باب الافعال	٧٢
باب حرفوعات الاسماء	٩٥
باب الفاعل	٩٦
باب المفعول الذي لم يسم فاعله	١٠٢
باب المبتدأ والخبر	١٠٥
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	١١١
باب النعت	١٢٠
باب العطف	١٣٥
باب التوكيد	١٤٢
باب البدل	١٤٦
باب منصوبات الاسماء	١٤٩
باب المفعول به	١٥٠
باب المصدر	١٥٢
باب ظرف الزمان وظرف المكان	١٥٣
باب الحال	١٥٦
باب التمييز	١٥٩
باب الاستثناء	١٦١
باب لا النافية للجنس	١٦٤
باب المنادى	١٦٦
باب المفعول من أجله	١٦٩
باب المفعول معه	١٦٩
باب مخفوضات الاسماء	١٧٢

Abū al-Najā al-Tamīdāʾī,  
Muḥammad

Hāshiyat Abī al-Najā

حاشية العلامة أبي النجاء على شرح الشيخ  
خالد الأزهرى على متن الأبرومة  
في علم العربية ورجعها  
الله تعالى  
أمين

٢



(RECAP)

2271

407

552  
(outs) 1867

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الحمد لله الذي فتح أبواب فضله لمن اصطفاه من عباده \* ورفع عن أحزاب  
حضرتة عوامل الجزم فذاقوا الذة أنسه ووداده \* وجع لهم مفردات  
الفضائل جمعها السالم \* ونصب لهم علامات القواضل بنديل المراحم  
والمكارم \* وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الاحد الذي اعرب عن  
مستتر الاحوال بظاهر المقال \* وبنى على ضم الشريعة العربية موضع  
الاعزاز والاجلال \* وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد  
من خفض جناحه بباب الافادة \* وأفضل من ميز من صوب أعلام  
السعادة والسيادة \* صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا  
في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب \* فلم يضار عوا في حالهم  
المستقيم يوم العرض والحساب \* وسلم تسليما كثيرا دائما ثمالي يوم  
الدين آمين (أما بعد) فهذه عبارات شريفة \* ونكات ظريفة \* على  
شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ

مشايخنا



مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضمت اليه ما تبسر من غيرها  
 فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها للاختصار \* ولا علم بأني أخذت  
 منها المعظم اذ هي بجزء خاز \* وما كان من غيرها أنسبه الي قائله في الغالب  
 \* اذا كان أمرا عزيزا للمطالب \* وأنبه على ما فهمه نهمي القاتر \* وأدركه  
 ذهني الدائر \* حرصا على نسبة المقال للقائل \* ليعلم الحق من الباطل \*  
 والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين أمثالي \*  
 وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي \* مع قصور الهمة في هذا الزمان \* عن  
 ادراك قل ما كان \* فترجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة  
 نافعة \* ولدرجات الاخلاص طالعة \* والمؤمل من اطالع عليها فوجد فيها  
 خلافا أن لا يبادر بالتشنيع \* وأن لا يجعله التعصب على أن يكون للحق غير  
 مطيع \* بل يبادر هذا المسكين بالاعتذار \* فان المطلوب اقالة العتار \*  
 خصوصاً وهو لم يقصد فيها أن يقال \* بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجه  
 الكريم الاكرم ذي الجلال \* وهو حسي ونعم الوكيل \* وأسأله الستر  
 الجليل \* (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق  
 بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسما أي استدانى والكوفيون فعلا أي  
 استدانى قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفاً وذلك ممنوع ويجب  
 بأن عمل المصدر في الظرف وعدليه بما فيه من رائحة الفعل لا بالجر على  
 الفعل \* ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف \* والرحمن  
 الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في المعنى الرحمن بدل لانعت  
 والرحيم بعده نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى  
 وهذا القولان مبنيان على أن الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن  
 مالك والثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المعنى والحق قول الاعلم  
 وابن مالك اه \* ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعلى القول  
 بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل أهو مجرور  
 بما جرت المتبوع أو بنفس التبعية والاصح منهما الاول وعلى القول بأنه بدل  
 يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقر بأن البدل على  
 نية تكرار العامل على الاصح أفاده الشارح في اعراجه على الافية

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٨٤

(قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو  
 كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واعترض بأن الضمة  
 لا تستثقل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الازراب على الواو والباء  
 اذا سكن ما قبلهما كدلو وطي وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة الى  
 ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع أصله وهو الماضي فتكون ساكنة في  
 المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في  
 الماضي محركة بحسب الاصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك  
 بأن قولهم أصل قال قول اتما هو تدریب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير  
 المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التاليف أفاده عبد المعطي  
 (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان أو رقيقا لانه  
 مملوكا لبا ربه وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية فصار من الاسماء  
 التي غاب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد سأخوذ من العبودية  
 التي هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع  
 انتهى من عبد المعطي (قوله الفقير) صفة لعبد أي دائم التقراء  
 الحاجة ان كان صفة مشبهة أو كثير الفقرا كان صفة مبالغة (قوله  
 الى مولاه) أي سنده وناصره وقوله الغني يحتمل أن يكون بالجر صفة  
 لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه  
 ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني بمولاه عن سواه وهو يعبد  
 (قوله خالذ) بدل من العبد أو عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا  
 تقدم عليها أعرب بحسب العواهل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار  
 المتبوع تابعا ونعت التكررة اذا تقدم عليها اتعب على الحال (قوله ابن عبد  
 الله) بدل أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبي بكر بالجر على أنه تابع لعبد  
 الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وقوله الازهرى بالرفع صفة لخالد  
 ويجوز على زيد جر صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهريا أيضا (قوله  
 عامله الله) أي قابله وجزاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل  
 وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللفظ التوفيق والخفي أي  
 الظاهر فهو من باب أسماء الاضداد انتهى من عبد المعطي (قوله وأجزاه)

يقول العبد الفقير الى مولاه  
 الغنى • خالد بن عبد الله بن أبي  
 بكر الازهرى • عامله الله بلطنه  
 الخفي • وأجزاه

المراد

المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد بجمع عائدة  
 اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم ادم  
 عليه ميزات بركة العائذت ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أى استمرار  
 عوائدها لك كما فعل المحنى لا غناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم  
 الزكوة فى العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم ادم دوام عوائد الخ فتأمل  
 ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد بجمع عائذ بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة  
 بيانية أى عوائدى بركتك والبر اسم جمع لكل خير (قوله الخنى) بالحياة  
 المهجلة بعد هاء فاء وهو البالغ فى الأكرام والكثرة الواسع (قوله الحمد لله)  
 هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد  
 هو الوصف بالجمل على الفعل الجمل الاختيارى حقيقة أو حكماً على وجه  
 التعظيم ظاهراً وباطناً كذا عرّفه السيد الصغرى وقوله أو حكماً لادخال  
 الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق  
 لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرازق ونحوهما مما عاينهم  
 اختصاص الحمد بوصف دون وصف أى قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى  
 الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لاصفة لانه نكرة  
 فان اضافة اسم الفاعل لمعوله لا تصيده التعريف وانظ الجلالة أعرف  
 المعارف وقوله مقام الجبر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه آل  
 وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية  
 وهى الدرجات فى الجنة أو المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله  
 المتصين مضاف اليه أى المتصدين وفيه وفى قوله رافع براعة استهلال  
 أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى ايصال الخبر اليهم والعبيد  
 أحد جوع العبد الاحد عشر المعلومة (قوله الخافضين جناحهم)  
 أى الملبين جانبهم فى الكلام استعارة مصرية بحجة تبعية حيث شبه الآفة  
 جانبهم لطالب الفائدة بمخض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الآفة  
 الجانب ثم اشتق من الخفض معنى الآفة خافضين بمعنى ملينين واثبات  
 الجناح ترشيع وفيه احتمالات أخر فرأى جعلها فى الحاشية وقوله للمستفيد  
 معناه طالب الفائدة التى هى لغتها ما استفيد من علم أو مال أو أصل لإحيا

على عوائد بره الخنى \* الحمد لله  
 رافع مقام المتصين لنفع  
 العبيد \* الخافضين جناحهم  
 للمستفيد \*

ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لا جله  
الاقدم على الفعل أو كان ما لا جله الاقدم على الفعل انتهى شتواني  
(قوله الجازمين) أي القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أي تسير  
وقوله النحو هو بالمعنى اللغوي أي الجهة والطريق وقوله إلى العلوم جار  
ومجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أي من غير تردد لأن الشك  
هو التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر فعطف التردد عليه  
عطف تفسير وكون العطف للتفسير إذا أريد بالترديد المساوي فقط أما إذا  
أريد به المطلق الأعم من الراجح والمرجوح والمساوي كان عطف عام على  
خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لأنه القائم بهم وليس المراد به المعنى  
المصدرى الذي هو فعل الفاعل فأاده المحشى وعبد المعطى (قوله  
والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظاً قصد بها انشاء الدعاء بالصلاة  
أي الرحمة عليه والسلام أي السلامة من النقص والمطلوب به هذه الجملة  
أمر زائد على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام في العبارة حذف  
والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم  
(قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع وهو أنسب  
(قوله محمد) بدل من سيدنا وعطف بيان عليه لاصفة لأنه علم والعلم ينعت  
ولا ينعت به لجموده ثم يصح أن يكون صفة نظراً لأصله فإنه في الأصل اسم  
مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظراً إلى أصله صح جعله صفة  
وان نظراً إلى ما بعد العلية كان بدلاً وعطف بيان فقط (قوله العرب)  
من الأعراب بالمعنى اللغوي وهو الأباة والأظهار أي الميين وقوله باللسان  
يحتمل أن يراد به اللفظ من إطلاق اسم المهمل على الحال فيكون وصفه  
بالفصح بالمعنى المقر عند علماء المعاني والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة  
الخصوصية فيكون وصفه بالفصح بمعنى خلوصه من التكنة والعجز عن  
النطق (قوله عما في ضميره) أي عن كل شيء في ضميره والعموم مستفاد  
من المقام إذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة ولا يكون الفصح فصيحاً حتى  
يعرب عن كل شيء مما في ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر فأاده  
عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة هي كون الكلمة وحشية

الجازمين بأن تسهيل النحو إلى  
العلوم من الله من غير شك  
ولا ترديده والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد العرب باللسان  
الفصح عما في ضميره من غير غرابة

فهر



غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو ما لكم تكا كما تم على  
 كتكا كتكم على ذى جنة افرنقوا اه عبد المعطى (قوله ولا تنافر)  
 هو كون الكلمة تقسمة على اللسان والتنافر امانى الحروف و امانى  
 الكلمات ف امانى الحروف فهو وصف فى الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان  
 وعسر النطق بها نحو مستشزرات أى مرتفعات و امانى الكلمات فهو  
 كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر \* وليس قرب قبر حرب  
 اه عبد المعطى (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر  
 معناه بسهولة كقول الشاعر

ومامثله فى الناس الاملكا \* أبوأمة حتى أبوه يقاربه  
 (قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع  
 صاحب باسكان الحاء لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف

المعتل فإنه يجمع على أفعال كثوب وأبواب وبيت وأبيات بل هو جمع صاحب  
 بكسر الحاء كفتح مخفف صاحب باسكانها أو هو اسم جمع صاحب باسكان  
 (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو  
 نعت اللال والأصحاب (قوله الفصاحة) هى ملكة فى النفس يقدر

بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام  
 والمتكلم اه عبد المعطى (قوله والبلاغة) هى ملكة فى النفس يقدر  
 بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعطى

(قوله والتجريد) بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص وفى بعض النسخ  
 بالواو أى الذين جودوا الحروف فى المقال ولا يخفى استعمال هذه الخطبة  
 فى مواضع عديدة على براعة الاستلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة

عن أمأ و امانا نائبة عن مهمما وأصل الكلام مهم ما يمكن من شئ بعد البسمة  
 والجدلة الخ فهم مبتدأ والاسمية لازمة لها و لكن شرط والفاء لازمة  
 له فحين تضعفت أمأ معنى الابتداء والشرط لهما ما لزمهما وهى الفاء

والاسمية اقامة للآزم وهو الفاء والاسمية مقام المآزم وهو مهمما و لكن  
 و ابقاء لآثره فى الجملة لكن لما عذر قيام الاسمية بأما كونها حرفا

ولا تنافر ولا تعقيد \* وعلى آله  
 وأصحابه أولى الفصاحة والبلاغة  
 والتجريد \* (وبعد)  
 قوله مخفف صاحب الخ فيه نظر  
 ظاهرا

أصقوها للاسم أي أو نحوها قبله بلا فاضل وقولنا في الجملة يصح أن يرجع  
 لقولنا مقام الملزوم وذلك لأن الفاء وان قامت مقام الشرط ليست في  
 موضعه حقيقة لأن موضعه حقيقة ما قبل الطرف الذي هو بعد على القول  
 بأنه من مضمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع  
 المبتدأ إذ موضعه حقيقة موضع أمالنها تسمية عنه ويصح أن يرجع  
 لقولنا وابقاء لآثره وذلك لأن آثار المبتدأ أي علاماته كثيرة من الاسمية  
 والخبر والحمل بينهما فاصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا  
 علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء  
 ابقاء لها في الجملة اه من الشرط أي على التصريح وأما هنا مجرد التوكيد أي  
 توكيد مضمون الكلام أو له ولتفصيل الجمل الواقع في ذهنه بناء على أن  
 التفصيل لا يشاركها وفيه تكلف والحق أن التفصيل يشاركها وبعده  
 لا تقع بين كلامين متصدين لكونها الانتقال من غرض إلى آخر فلا يقال  
 السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما  
 نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها تقيض قبل  
 وتكون ظرف زمان كثير أو مكان قليل وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ  
 والمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة  
 والعامل فيها أن قلنا انهما من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما  
 يكن من شيء بعدما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو والتابعة عنها وان قلنا  
 انهما من متعلقات الجزاء كانت معمولية للجزاء والتقدير مهما يكن من شيء  
 فأقول بعد البسمة والجدلة هذا الخ وهذا الثاني أولى لأنه حينئذ يكون  
 المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقيد بكونه بعد البسمة والجدلة وذلك  
 أمر محقق لأن الكون لا يتخلو عنه فيكون معلق عليه أيضا محققا بخلافه  
 على الأول فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسمة والجدلة  
 (قوله فهذا) أي الحاضر في الذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة  
 على التأليف أو تأخرت عنه لأن المشار إليه على الراجح هو الالفاظ  
 الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أي الالفاظ مرتبة  
 ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين

فهذا شرح

وسيلهم

وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن اللفاظ  
 المختصة من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة (قوله لطيف) أي قصير  
 (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر وقد علت  
 مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن اللفاظ المختصة فتكون  
 الآجرومية عبارة عن اللفاظ أيضا وحينئذ فإضافة ألفاظ إليها يحتمل  
 أنهما من إضافة المسمى إلى الاسم أي ألفاظ مسماة بالآجرومية ويحتمل  
 أنهما من الإضافة البانية أي ألفاظ هي الآجرومية وعلى كل يلزم من  
 شرح اللفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اهـ من المحشى وعبد المعطى  
 والآجرومية نسبة إلى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي اذ انب  
 إلى المركب الاضافي المبسووبين أو أب يحذف صدره وينسب إلى مجزه  
 قال ابن مالك

وانسب لصدره وجهه وصدره ما \* ركب من جاولثان تماما

إضافة مبسووبة بابن أو أب \* أو ماله التعريف بالثاني وجب

وآجروم بهزرة مفتوحة تمدودة فخم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو  
 معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي  
 نسبة إلى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب إليها وكان من أهل قاس اهـ  
 من المحشى (قوله في أصول علم العربية) أي في بيان ذلك أي في بيان  
 جنس أصول الخ وقريته إرادة الجنس المشاهدة أي في بيان الفروع  
 أيضا وإنما اقتصر على الأصول لأنها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها اهـ من  
 عبد المعطى والأصول جمع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية  
 كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أي أحكام الافراد المندرجة  
 تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تم زيد وعمرا وبكرا  
 من قام زيد وقعد عمرو وورق وبكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو  
 وبكر مثلا الذي هو حكم من الأحكام ويراد في الاصل القاعدة والاساس  
 والضابط والقانون فكل واحد منهما معناه لغة واصطلاحا ما ذكر في الاصل  
 ثم إن الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال  
 والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس واثبات في تخييل

لطيف لالفاظ الآجرومية  
 في أصول علم العربية \*

وقبها الحفالات آخر فر اجعها في الحشى وعلم العربية المراد به هنا خصوص  
علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم  
الذى اريد به هنا النحو واطافة اصول الى علم من اضافة العايم الى انطاص  
وتسمى بالبيانىة اى اصول هي علم اى مسائل وفائدة الاضافة هي ان  
العهد الخار سى اى الاصول المعينة المعالومة عند اهل هذا الفن (قوله  
يتنفع به المبتدى) اقتصر عليه لان نفعه اتم والا فهو نافع لغيبه ايضا  
ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا يتنفع به المنتهى ويحتمل لانه  
اقتصر على المبتدى تواضعا وهضما وله ذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج  
عنهما لانه بالنسبة الى ما اقتضه منتهى والى ما لم يتقنه مبتدى (قوله  
ان شاء الله تعالى) اى بها تبركا وامثالا للالاب ومعلوم ان شاء فعل ماض  
والله فاعل ومفعوله محذوف اى ذلك وجواب الشرط محذوف هل علسه  
ما قبله (قوله علمته) اى القنه للصغار فى الفن وان فى الفن للعهد اى  
الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله  
لاللمحارسين للعلم) اى المستتمين على الاستقلال به وال فى العلم للعهد  
والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار واى بالمظهر للايضاح (قوله  
من فحول الرجال) من اضافة المشبهة الى المشبهة اى الرجال الذين هم  
كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كريما في ضرابه اى مثلهم  
فى المهمة (قوله حله عليه) اى امرنى بتأليفه اوعاى عليه بجملة  
وقاله (قوله شيخ الوقت) اى اهل الوقت اوشيخ فى الوقت اوشيخ  
الوقت بلمبذ على سبيل الاستعارة المكنية وايات شيخ تخييل (قوله  
والطريقة) اى وشيخ اهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله  
ومعدن) بفتح الميم وسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم  
السين المهملة مصدر سلك اى موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة  
لى الله تعالى والحقيقة هي ان يشهد بشور اودعه الله فى سويداء قلبه  
ان كل باطن له ظاهرو عكسه وهي باطن الشريعة ومزوم له نافع الحقيقة  
بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة باطلة ٥٢ من عبد المعطى  
(قوله سيدى ومولاي) لفظان مترادفان يعنى المرتفع قدره (قوله

يتنفع به المبتدى \* ان شاء الله  
تعالى ولا يحتاج اليه المنتهى \*  
علمه للصغار فى الفن  
والاطفال \* لاللمحارسين  
للعلم من فحول الرجال \* حلى  
عليه شيخ الوقت والطريقة \*  
ومعدن السلوك والحقيقة \*  
سيدى ومولاي

العارف



العارفين) أي المتصف بانه رفة وهي حصول العلم بعد أن لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم والمراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح يهديه تذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل أفعاله (قوله بربه) أي مالكة العلي أي المرتفع (قوله نفعني الله تعالى) جملة خبرية لفظا انشائية بمعنى أي اللهم انفعني ببركاتك والبركة لغة الزيادة والنماء والمراد بها هنا علوه وضيقه اه من عبد المعطى وكان الاولى أن يعبر هنا فيقول نفعني والمسلمين الخ كما صنع في الصحبة الثاليم الا أن يقال حذف من الاقول دلالة الثاني عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) أي أقام لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراد الله اذا المراد الام أو جدد مرتبة أخرى اه من عبد المعطى (قوله على) فتمت نفسه خبرا بدأ بنفسك لقوله تعالى مقدمات النفس رب اغفر لي ولاخي اه من عبد المعطى بزيادة (قوله صالح دعواته) من إضافة الصفة للموصوف أي دعواته الصالحة أي التي يحصل منها خير الدنيا والاخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز نفع المسحوق على تقدير لام التعليل ويكون تعليل مجرد أي لقوله تعالى ما يشاء وليكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرهما على الاستئناف البياني فيكون تعليلًا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كأنه قائلاً قال له لاى شئ قصرت سؤال الله عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قدبر) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهي صفة أزلية متعلقة في الاثر لتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيملا الازال أي في المستقبل اه شنواني وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثر للذات بواسطة انصافها بالقدرة قال والقهل للذات بني للمصفات \* اه محشى (قوله وبالاجابة جدير) أي حقيق (قوله الكلام الى آخره) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدومه المصنف عليها وأخرها في قوله وأقسامه الخ على ما يأتي من أنه تقسيم للكلمة ولم يتوب له لانه وأقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فله مقصود بالذات من النقيض لثبوت الكلام مقصودا بالذات وغير مقصود

العارفين بربه العلي سبى  
 الشيخ عباس الازهرى \*  
 نفعني الله تعالى ببركاته \* وأعاد  
 على وعلى المسلمين من صالح  
 دعواته انه على ما يشاء قدبر \*  
 وبالاجابة جدير \* (الكلام)

باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهي تبع فقسم  
 عليها بالنظر الى الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبفهم  
 قدم الكلمة عليه نظر الكونها جراه والخز مقدم على كنهه طبعاً فاناسب  
 تقديمه وضعا ثم ان ال في الكلام يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف اليه  
 اما الضمير أي كلامنا والظاهر أي كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف  
 العهد الذهني أي الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار  
 الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح النحويين وعلى كل من  
 الاحتمالين يخرج كلام النحويين فانه ما يتلفظ به مهملاً كان او مستعملاً  
 مفرداً او مركباً مفيداً وغير مفيد وما يتصل به القائده وان لم يكن لفظاً  
 كخط و اشارة بالنسبة حيث يثبته وبين كلام النحاة العموم والخصوص  
 المطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس  
 فيجتمعان في الكلام النحوي لصناده عليهما وينفرد اللغوي في لفظ  
 مهملاً او مستعمل غير مفيد أو في مفيد غير لفظ كخط و اشارة (قوله  
 في اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحاً اتفاق  
 طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار  
 والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حيث دخل من  
 المبتدأ ويجي الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدأ وذلك  
 لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك  
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه فهو حال من المضاف  
 اليه ويجي الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل  
 المضاف في المضاف اليه كما هنا فان تفسيره مصدر فهو على حد الى الله  
 مرجعكم جميعاً قال في الخلاصة \* ولا تجز حالاً من المضاف له الخ (قوله  
 هو اللفظ) أي سماه اللفظ أي الكلام. قصور على اللفظ ومختصر فيه  
 كما يفيد تعريف الجزأين أعني المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو اللفظ  
 والاتبان بضمير الفضل تؤكد ذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر وليس  
 المراد أن اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ  
 اذ يجري في الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ

في اصطلاح النحويين (هو)  
 اللفظ

وهي المركب وعن صفة المركب وهي المقيّد فان لوحظ انصاف الخبر بذلك  
 قبل الاحبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر والعكس الا أنهم  
 صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين انما تقيد حصر المبتدأ في الخبر ثم ان  
 اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقاً ثم جعل بمعنى اسم  
 المفعول وخص بما يفظه اللسان والخلق والشفقان فلهم فيه تصرفان  
 وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد أنه في ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان  
 عنه وبهذايجاب عما قيل المراد باللفظ الملقوطة حقيقة كزبداء وحكما وهو  
 المقيد ركال ضمير فيكون مستعملا في حقيقته ومجازه أي فيجاب عن هذا  
 بان استعماله في المقدّر حقيقة عرفية ولم يدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا  
 بالاستعمال بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد  
 نحو قال الشافعي كذا بمعنى رآه واعتقده (فوله أي الصوت) هو  
 في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو  
 المعبر عنه بالنظ أو لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب أصوات  
 الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث  
 بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتقوج الهواء ولا للقرع الذي هو اساس  
 بعنف أي بشدة ولا للقطع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من  
 المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالقطر  
 فانه اذا صدمه شيء ان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت  
 (فوله المشتل) أي المحتوى على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت  
 المعتمد على مقطع أي مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والخلق  
 والشفتان أو مقدر وهو الجوف فالجوف صوت خاص واشتمال مطلق  
 الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو  
 العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض  
 الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتل والمشتل  
 عليه والتي لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وأن المراد أن الصوت  
 المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهو صوت مقيد بالاعتماد على مخرج  
 (فوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف

أي الصوت المشتل على بعض  
 الحروف الهجائية

التي تتركب منها بذكر اسماء تلك الحروف فادعت الحروف ملفوظة  
 بانفسها لم يكن ذلك تمهيدا وخرج بالهجائية حروف المعاني كن وعسى  
 (قوله التي اولها الالف) هو على حذف مضاف في الاول اي اول اسمائها  
 الالف وفي الثاني اي اولها مسمى الالف وهكذا قوله واخرها الباء والمزاد  
 اولها واخرها ما ذكر في الذرعة وقال بعضهم اولها واخرها اي شرعا  
 (قوله المركب) اي حقيقة او حكما فالاول مقام زيد والثاني كزيد  
 في جواب من قال من الحائى (قوله فصاعدا) حال حذف بما له اى  
 فذهب المركب صلحا عن كلمتين يعنى ما تركب من كلمتين او اكثر (قوله  
 المقصد) نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانيا لفظا لانه اذا اجتمع فصول في حذ  
 كان كل فصل منها قيدا فيما قبله ~~وهو~~ اهم منه وهو لغة المقصد مطلقا  
 واصطلاحا المقيد بسبب الاستناد ولم يقيد المتنبذ بذلك القيد اعنى بسبب  
 الاستناد كما زاده الشارح لعله اتم كالا على الموقف ويطوار التعريف بالاجتم  
 (قوله سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر  
 الشارح على الاول لانه المختار اذ السكوت يناسب المتكلم دون السامع  
 وحده او مشا لا لانه ليس متكاملا حتى يقال يحسن سكوت وان كفت  
 الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف اى على الكلام  
 المقيد لها (قوله بحيث الخ) اى بشرط ان لا يصير الخ فالجيبية  
 للتقييد (قوله ينتظر الخ آخر) اى ابتداء تاما بعد فهم المعنى  
 فالشرط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المستند بعد  
 المنتهى اليه او العكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال  
 فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لانه واقع ولا يتد (قوله  
 لشي آخر) اى لفظ آخر غير ما يفهمه (قوله بالوضع) متعلق بالمقيد فهو  
 قبلة والملتصق اى يشترط في الافدة ان تكون باحريين الاول ذكره  
 المشدح بقوله الاستناد والتلفظ ذكره المتن بقوله بالوضع اى النوعى  
 لا الشخصى فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها  
 نوعى لا شخصى بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج  
 الجهمى كما سجد ذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) اى الوضع

التي اولها الالف واخرها الباء  
 (المركب) ما تركب من كلمتين  
 فصاعدا (المقصد) بالاستناد فائدة  
 يحسن سكوت المتكلم عليها  
 بحيث لا يبصر السامع منتظرا  
 لشي آخر (بالوضع) العربي  
 وهو جعل اللفظ دلالة على  
 المعنى بان يكون من الاوضاع  
 العربية

قطع



يقطع النظر عن صفته أعنى العري فالضمير راجع للموصوف بدو صفته  
 والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله بجعل اللفظ الخ  
 والافتقر يفه أعم مما هنالاه وضع شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الشئ  
 الاول فهم الشئ الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف  
 أعنى قوله بجعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من  
 جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع  
 لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيهه  
 ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه  
 اتحاد المنبئ والمنبئ به حصول المغايرة بينهما بالقائل وهذا كاف (قوله  
 هنا) اي في حد الكلام (قوله افاادة السامع) أي المخاطب اي افهامه  
 معنى من اللفظ بحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افاادة محذوف وهو  
 معنى الخ (قوله له التفات) اي له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام  
 هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون  
 المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول لان بناء تفسير الوضع بالقصد  
 على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على  
 القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا  
 بمعنى الهمزة اي هي وضعية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يوافق لها  
 بمعادل وهو قد أتى به لها في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمرو الا اذا  
 جعلت هل بمعنى الهمزة او جعلت أم منقطعة (قوله والاصح الثاني)  
 هذا خلاف المختار والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي قد لاته  
 وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي نهى عقبة جزما (قوله  
 مثلا) مفعول محذوف أي أم مثل زيد مثلا فثله عمرو وبكر وخالد الخ  
 (قوله قائم) أي مثلا كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات للشخصية  
 ومسمى قائم ذات انصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهم على انفراده  
 وسمع الخ (قوله باعرابه الخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول  
 سمع وهو زيد قائم أي وسمع لفظ زيد قائم معر يا باعرابه الخصوص (قوله  
 فهم بالضرورة) أي عقل مجرد نظر العقل من غير احتياج الى تطرؤ فكر

كما قال بعضهم وقال بجهود  
 الشارح المراد بالوضع هنا  
 القصد وهو أن يقصد المتكلم  
 افاادة السامع وهذا الخلاف له  
 التفات الى الخلاف في أن دلالة  
 الكلام هل هي وضعية ام  
 عقلية والاصح الثاني فان من  
 عرف مسمى زيد مثلا وعرف  
 مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه  
 الخصوص فهم بالضرورة

معنى هذا الكلام وهذا الجمل لاجتماعهم الجزوى وخاصة يرجع الى اعتبار اموار اربعة اللفظ والتركييب  
والا فادة والوضع مثال اجتماعها (١٦) زيد قائم فيصدق على زيد قائم انه لفظ لانه صوت مشتق على

الزاي والباء والبدال والقاف  
والالف والهمزة والميم وهي  
بعض حروف ألف بانانا الى  
آخرها ويصدق على زيد قائم انه  
مركب لانه تركب من كلمتين  
الاولى زيد والثانية قائم ويصدق  
على زيد قائم انه مفيد لانه افاد  
فائدة لم تكن عند السامع لكون  
السامع كان يجهل قيام زيد  
ويصدق على زيد قائم انه مقصود  
لان المتكلم قصد بهذا اللفظ  
افادة المخاطب فيخرج بقوله  
اللفظ الاشارة والكتابة  
والنصب والعقد وتسمى الدوال  
الاربع ونحوها ويخرج بقوله  
المركب المفردات كزيد وعمرو  
والاعداد المسرودة ونحو واحد  
اثنان الى آخرها وقيل لاجحة  
الى ذكر التركيب للاستغناء  
عنه بالمقصد اذا المقصد الفائدة  
المذكورة لا يكون الامر كما  
ويخرج بقوله المقصد غير المقصد  
كالمركب الاضافى كعبد الله  
والمزجى كعطبك والتقييدى  
كالحيوان الناطق والاسنادى  
المتوقف على غيره نحو ان قام  
زيد والمعلوم للمخاطب نحو

ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة  
القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن فهو ماله قبل فى كلام الشارح قيد  
محذوف ثم ان قوله بالضرورة أى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى  
على الاصح عنده الذى هو ضعف عند غيره كما تقدم فعلى الراجح يتوقف  
الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) اى تعريف الكلام بما ذكره المتن  
(قوله الى اعتبار اموار اربعة) زاد ابن مالك فى التسهيل خامسا وهو لذاته  
حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المقصد بالوضع المقصود لانه لا حراج  
صلة الموصول وجمله الشرط فقط وجمله الخبر وحده ورد بان هذا القيد  
يفنى عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد الا فى حال اعتبار مضموما الى غيره  
(قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أى مثال اجتماعها هذا  
اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا  
الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويحاج عنه بأنه على حذف فى الاول أى مثال  
ذى اجتماعها اى الكلام الذى اجتمعت فيه أى فى الثانى أى مثال  
اجتماعها فى زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار  
أى يخبر عنه بأنه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات معناه الجمل اى الاخبار  
وفى الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاي الخ) أى مسماه (قوله  
الى آخرها) متعلق بمحذوف اى وانتهى فى العدد الى آخرها (قوله من  
كلمتين) اى ملفوظتين فلا يرد أن فى قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن عند  
السامع) مبنى على خلاف الراجح من شترط تجدد الفائدة (قوله  
يصدق على زيد قائم انه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى  
وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار المقصد وهو ضعيف  
كما تقدم (قوله المسرودة) أى الخالصة عن الاسناد بخلاف الاعداد  
المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب)  
قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام التحوى (قوله والمجموع علم)  
اى والاسناد المجموع علم وانما قيده بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان  
كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمقصد  
بالعقل كقاعدة) اى المقصد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة الخ أى

ككلام

السماع فوقنا والمجموع علم نحو برق نحو ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على  
التفسير الاقول ما لبس بعربى كالا هسى والمقصد بالعقل كقاعدة حياة المتكلم

ككلام ذي افادة حياة الخ والمراد و افادة المقيد بالعقل ك افادة الخ فلا بد  
 من حذف مضاف من الاول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة  
 الى حياة من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة اللفظ  
 المسبوع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار أى  
 أو نحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص و ارادة العام والمراد أن هذا  
 لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أى افادة حياة المتكلم وان سمي  
 كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل  
 فقط لاجل قوله من وراء جدار والاولو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة  
 حياة بالعقل فقط بل به وبالبصر ( قوله ويخرج على التفسير الثانى الخ )  
 تقدم ضعفه ( قوله على لسانه ) أى منه ( قوله ومحا كاة بعض الطيور )  
 يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله أى محا كاة بعض الطيور الالفاظ التى  
 عملها غيرها كما لو علم انسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار  
 ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لانه لم يقصد  
 الافادة وانما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من  
 اضافة المصدر لفعوله أى محا كاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما  
 يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا ( قوله وما أشبه ذلك ) أى  
 أشبه ما تقدم من كلام النائم ومعه أى وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا  
 فى نفسه بكلمة الصلة ( قوله ولما كان الخ ) دخول على كلام المتن وقوله  
 لا بد له أى لافرازه من أجزاء أى اثنين فأكثر فأراد بالجمع ما فوق  
 الواحد فلا يرد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذى  
 نحن فيه ( قوله احتاج ) جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت  
 ظرفا بمعنى حين أو اذ على الخلف ( قوله معبرا ) حال من فاعل احتاج  
 وقوله عنها أى عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام أى حال كون  
 الاقسام متجاوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن  
 عبر عن الاجزاء بالاقسام التى معناها الحقيقي الجزئيات لا الاجزاء على  
 سبيل المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز  
 بالاستعارة المصرحة وأجزاؤها أن يقال شبهت الاجزاء بالاقسام مجازا

من وراء جدار ويخرج على  
 التفسير الثانى كلام النائم  
 ومن زال عقله ومن جرى على  
 لسانه ما لا يقصده ومحا كاة  
 بعض الطيور وما أشبه ذلك  
 ولما كان كل مركب لا بد له  
 من أجزاء يتركب منها احتاج  
 الى ذكر أجزاء الكلام معبرا  
 عنها بالاقسام مجازا

الاندراج فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت  
مقسمها واستعمل اللفظ الدال على المشبه وهو لفظ الاقسام واستعمل  
في المشبه وهو الاجزاء (قوله فقال) عطف على معبراً تأويله بالفعل  
أى عرفت قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً \* وعكسا استعمل فحده سهلاً  
(قوله أى أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أى جعلتها من  
جميعها وكلها أشار بهذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو  
أن يقال ان أجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل  
والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن  
هذا السؤال لا يرد الا لو أريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لانسلم ذلك  
بل المراد الاجزاء العرفية أى التي اشتهر اطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة  
وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزءه الا ترى انه بعد في العرف الشعر  
والنظير والندو والرجل أجزاء زينة ملازم ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام  
هذه الاجزاء فعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام انه يتركب من جعلتها  
وهو يصدق بتركيبه من كلها نحو هل زيد قام ومن اثنين منها نحو ضرب  
زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أى تقسيم  
الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى أجزائه أى أجزاء العرفية  
لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا  
يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المفارقة فان الاسم يشترط فيه  
الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم يقتضى تناو  
الملزومات وذلك كله بناء على أن الضمير في أقسامه يرجع الى الكلام وهو  
الظاهر ويصح أن يرجع الى اللفظ لا بقيد المركب وما بعد ويراد باللفظ  
الكلمة فيكون من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه حيث قد وهو  
صحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة الفعل  
كلمة الخ وتكون الاقسام مستعملة في معناها الحقيقية وهو الجزئيات ولا  
حاجة للتجاوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار  
الشارح الى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان

كإفعل الزجاجة في جملته فقال  
(وأقسامه) أى أجزاء الكلام  
من جهة تركيبه من مجموعها  
لا من جميعها (ثلاثة) لا رابع  
لها بالاجماع

ذلك مبنى على أن الضمير راجع للكلام هذا البياض مراد الشارح وما  
 في الحاشية (قوله لمن زاد) أي من زيادته من زاد الخ فهو على حذف مضاف  
 وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد انعقاد  
 الإجماع على أنه لا رابع ونحو الإجماع ممنوع بناء على أن إجماع الصحابة في  
 الأمور اللغوية معتز بتعيين أساعه ويعتق تحرقه ووقع لبعض العلماء تردد  
 فيه والثاني أن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه  
 تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر  
 اللام من الخلفة أي سماه خلفة لأمم الخالفة (قوله وعني بذلك) أي  
 أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي اسم فعل من الأفعال فاسم الفعل في كلام  
 الشارح مفرد مضاف فيم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثل له اسم  
 فعل الأمر لأن المثال لا يخصص (قوله فانه خلف عن اسكت) أي خالفة  
 عن لفظه في إفادة ما يفيد الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بما له وهذا  
 مبنى على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والاختار عند المحققين أنه وضع  
 للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكوت في صفة ثم استعمل في معنى الفعل  
 مجازا (قوله اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال  
 لا يصلح الأخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقديرا ولها اسم الخ وهذا بالنظر  
 لما عرّب الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر  
 عنه وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده يدل من ثلاثة يدل مفصل من  
 مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) يقسمه إلى هذه الثلاثة ليسا كل ما صنعه  
 في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأفلاسم قسمان فقط لأن  
 المهم من المظهر (قوله نحو هذا) أي والذي وليس المهم غير اسم  
 الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع لمعنى وفي ذلك وصف للنبي  
 بوصف ناقله لأن الجي لا يتصف به الحرف بل ناقله أي واضعه (قوله لمعنى)  
 أصله معنى تحررت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وجعله قوله جاء لمعنى  
 في محل نصب حال من حرف لانه علم على الكلمة التي دلت على معنى غيرها  
 فقط هذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أي فتدخل على الفعل نحو هل قام  
 زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل

والالتفات لمن زاد رابعا وسماه  
 خالفة وعني بذلك اسم الفعل  
 فحوصه فانه خلف عن اسكت  
 وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة  
 أقسام مضمرة نحو أنا ومظهر  
 كزيد ومبهم نحو هذا (وفعل)  
 وهو ثلاثة أقسام أيضا ماض  
 كضرب ومضارع كيضرب  
 وأمر كاضرب (وحرف جاء  
 لمعنى) وهو على ثلاثة أقسام  
 أيضا حرف مشترك بين الأسماء  
 والأفعال نحو هل وبل وحرف  
 مختص بالأسماء نحو وفي وحرف  
 مختص بالأفعال نحو لم

في حيزها فان كان في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكر في باب الاشتغال  
 أن نحوهل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحوهل زيد  
 رأيت مفعول عمل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رأيت زيدا  
 رأيت (قوله اذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى من زيد  
 مثلا انما هي زى د واما زاي وياه ودال فهذه أسماء تلك الحروف وأن  
 حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال  
 المتقدم أو لا كبتث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز  
 بما اذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه  
 ليس كذلك وأيضا الذي احتراز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهي  
 مسمياتها وبجواب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجى الحقيقية وهي  
 المسميات والمجازية وهي الاسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني  
 فالتقييد بقوله اذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد  
 منظوره للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل  
 أن الحروف على ثلاثة أقسام الأول حروف المعاني كمن وعن وهي قسيم  
 الاسماء والانفعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجى وهي  
 مسميات ألف بالـ الخ وتسمى حروف المباني الثالث أسماء مسميات الحروف  
 وهي أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق  
 عليها حروف التهجى الابحار من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه  
 هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجى فساغ له الاحتراز عنها بقوله  
 اذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من  
 حروف التهجى الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما  
 المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخله في أول  
 الثلاثة وهو الاسم هذا ايضا ما في الحاشية (قوله كراى زيد الخ) لا بد  
 من تقدير مضاف أى كسميات الخ لان عرضه التمثيل للحروف التي هي  
 المسميات وهو انما مثل بأسمائها (قوله لا مطلقا) أى لم يحتز من حروف  
 التهجى المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا وهي المجازية  
 (قوله اذا لم تكن كذلك) أى أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أى اسم

واحتراز بقوله جاء لمعنى من  
 حروف التهجى اذا كانت  
 أجزاء كلمة كراى زيد وياه  
 وداله لا مطلقا لان حروف  
 التهجى اذا لم تكن كذلك  
 كانت أسماء لمعان فبمعنى مثلا  
 اسم جه والدليل على انها اسم  
 قبولها العلامات الاسم

مسماه به (قوله كتبت جيا وهذه الجيم أحسن من جيمك) فالدليل على  
 أنها أسماء دخول التنوين في الاول وأل على الثاني زمن والاضافة على  
 الثالث (قوله وكذا الباقي) أي باي الحروف نحو كتبت والواو هذه  
 الدال أحسن من ذلك (قوله واذا أردت الخ) أشار به الى أن قول  
 المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة  
 لأنها تنفصم عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزء الظاهر  
 (قوله فالاسم) أي أفرادهم والمراد بعضها لا كلها اذ من الأسماء ما لا يقبل  
 العلامات التي ذكرها كزوال ودرالك وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقتها  
 بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه إشارة الى أن الالف واللام للعهد  
 الذكري لتقدم مصحوبها ذكر في قوله اسم والقاعدة أن النكرة  
 اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من  
 أل في قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتجليتها بها في قوله فالاسم الخ  
 (قوله بالانفص) عبارة كوفية والجزء عبارة بصرية والانفص خاص  
 بالاسماء وهو مقابل للجزم في الأفعال وإنما اختص الانفص بالاسم حتى  
 صح جعله علامة لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم  
 فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعرف بمطلق الاخبار عنه  
 لا بخصوص الانفص فالجواب أن الاخبار عنه علامة خفية اد الاخبار  
 عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الانفص ثم اعلم ان الاسم في اللغة كل ما أبان  
 عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالجزم اذ الغالب أن المعنى اللغوي أعتم  
 من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن  
 بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على  
 معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالة على معنى في غيره  
 وقولنا ولم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة  
 الثلاثة وقولنا وضعا قيد في القيد مدخل للمعرضت دلالاته على الزمان من  
 الاسماء كاسم التفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما نسلم  
 عن الدلالة على الزمان من الأفعال كعسى وليس (قوله وانفص)  
 أي لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة قول ليست أل للعهد لانه لم يرد

نحو كتبت جيا وهذه الجيم  
 أحسن من جيمك وكذا الباقي  
 واذا أردت معرفة كل من  
 الاسم والفعل والحرف  
 المتقدم في التقسيم  
 (فبالاسم) من قسمه الفعل  
 والحرف (بالانفص) في آخره  
 والانفص

مفهومه والمراد به عبارة المعربة (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور  
 ودور أما القصور فلاقتصاره على الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة النابتين  
 عنها وأما الدور فلاخذها المعرف في التعريف ويجاب عن الاول بأنه اقتصر  
 على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي فالخطاب به من  
 علم الكسرة التي تحدث نحو باء الجز ولا يعلم أنها تسمى ختصافا المقصود به  
 بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف  
 للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله  
 عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي للمعاني فكان الاولى للشارح  
 أن يقول في تعريفه على أن الاعراب للفظي وهو نفس الكسرة وما ناب  
 عنها أو يقول على أن الاعراب معنوي وهو تغير مخصوص علامته  
 الكسرة وما ناب عنها هذا ايضا ما في الحاشية (قوله عند دخول  
 عامل الخفض) المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولانك لهما على  
 الاصح ومقابلته أن الجز قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسبأني  
 ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله  
 والتنوين) الواو بمعنى أو التي تمنع الخلقوعني أن الاسم لا يخلو عن احدهما  
 وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانهما تشعر باشتراط اجناعهما (قوله وهو) أي  
 اصطلاحا أو ما لغة فهو مصدر توت أي أدخلت نونا فانه عليه مجازم  
 اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي  
 أصالة فلا يرد محركاتها العارض نحو محظوظا انظر (قوله تتبع آخر  
 الاسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه  
 علامة وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لونه مأخوذا  
 في تعريفه وقد يقال الجهة منسكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من  
 العلامات فلم توقف معرفته أي الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر  
 حقيقة كدال زيدا وحكما كدال يدو باضافة آخر الى الاسم خرج نون  
 التوكيد في نحو نون فعلا لانها في آخر الفعل ولهذا لم يحتج الى زيادة قول  
 بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتعارف في الخط) أي  
 في غاب الاحوال وهو الرفع والجز فلا يرد أنه يرسم ألفا في حالة النسب

عبارة عن الكسرة التي تحدث  
 عند دخول عامل الخفض  
 ككسرة الدال من زيدا في نحو  
 قولك صرت زيدا فزيد اسم  
 ويعرف ذلك بكسر آخره  
 والتنوين وهو نون ساكنة  
 تتبع آخر الاسم في اللفظ  
 وتعارفه في الخط

(قوله)



(قوله استغناء عنها) علمه لقرله تفارقة في الخط أي للاستغناء عنها بالشكلة  
المكتررة فهو من إضافة الصفة للموصوف والمكترر هو الشكلة الثانية  
أما الأولى فهي لبيان الاعراب واعتراض هذا التعليل بأن الكلمة قد  
لا تشكل فالأولى قول الرضي وانما لم ينسب للتونين بدل لأن الكتابة مبينة  
على الوقف والتونين يسقط فيه جر أو رفعاً (قوله نحو زيد ورجل وصه  
وصلات) أشار بتعداد الأمثلة إلى أقسام التونين الخاصة بالاسم  
وهي أربعة \* الأول تونين التمكن ويقال له تونين التمكن وتونين  
الامكانية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفه غير جمع المؤنث السالم  
وقائده الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية كونه لم يشبه  
الحرف فينبى والافعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تونين  
رجل تونين تنكير وري بأنه معرب وتونين التنكير كما سيأتي لا يدخل  
لأعلى المنبئات \* الثاني تونين التنكير من إضافة الدال للمدلول وهو  
اللاحق لبعض الاسماء المنبئة فرقا بين معرفتها ونكرتها فماتون منها كان  
نكرة وما لم يتون كان معرفة فهو يدل على أن ما لحقه أريد به غيره عين ويقع  
سماعى في باب اسم الفعل كصه ومه وابه وقياسا في العلم المحتوم بويه  
كسيوبه وعمرويه وقطويه تقول سيوبه بلاتونين إذا أردت شخصا  
معينا اسمه سيوبه وابه بكسر الهمزة بلاتونين إذا استردت مخاطبك من  
حديث معين فإذا أردت شخصا ما اسمه سيوبه أو أردت استعادة من  
حديث ما أي أي حديث كان تونتهما سيوبه بلاتونين معرفة بالعلمة  
وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بالالعهدية وهو مبني على أن مدلول  
اسم الفعل المصدر أي مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على  
القول بأن مدلوله الفعل فلأن جميع الافعال نكرات كذا في الحاشية  
وقوله لأن جميع الافعال نكرات كذا في التدمير أيضا واعتراضه محشبه  
الزوداني بأنه اسم اللفظ الفعل والمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة  
بل سماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له أي علم شخصي وانما كان علما  
شخصيا لأن اللفظ لا يتعدى تعدد اللفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي  
لا يعتبره أرباب العربية اه من الحفظي على الأشموني قال في الحاشية وفي

استغناء عنها بتكرار الشكلة  
عند الضبط بالقلم نحو زيد  
ورجل وصه وصلات وحينئذ  
فهذه أسماء لوجود التونين  
في آخرها

كلام بعضهم انه اذا قدر أى اسم الفعل معرفة جعل علما للعقولية الفعل  
الذى هو بمعناه كفى اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل  
الذى يتعدى بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك  
وان كان مدلوله فلا اه وقوله للعقولية الفعل الخ أى للفعل من حيث  
حصوله فى العقل من غير اعتبار اللفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل  
اسم الفعل معرفة ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل \* الثالث تنوين  
المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك  
لانهم جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فان الالف والتاء فى جمع  
المؤنث علامة الجمع كالواو والياء فى جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل  
النون الزائدة لدفع توهم اضافة أو افراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم  
مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين لزم أن فى الفرع زيادة بخلاف  
الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو  
جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل فى لاعراب الحركات  
والحروف نواب عنها كما سأتى \* الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام  
الاول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذعوضا عما تضاف اليه فى نحو  
يوشد وحينئذ والاصل يوشد كان كذا وحينئذ كان كذا فحذفت الجملة  
ويجى بالتنوين عوضا عنها اختصارا فالتي سأتى كان اذ والتنوين فكسرت  
الذال على أصل التقاء الساكنين الاضافة فى ذلك من اضافة الاعم الذى  
هو يوم أو حين للاخص الذى هو وقت اذ كان كذا وكذا الثانى عوض عن  
كلمة وهو تنوين كل فى نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل  
انسان وتنوين بعض فى نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض أى  
لى بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الالائية  
على وزن فواعل نحو جوار وغواش وقواض فى حالتى الرفع والجر بناء على  
أن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر  
لكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فأصله جوارى بالضم  
أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت  
ثم حذفت الياء للتقاء الساكنين ثم وجدت صبغة منتهى الجموع الاقصى

تقديرا

تقدير الان المحذوف لعله كالثابت ولهذا يجزى الاعراب على الراء المحذوف  
 تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الماء لزال الساكنين في غير المنصرف  
 المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فوضوا التنوين من الياه  
 لتقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف تقدم على  
 الاعلال قال كاتشهده لغة من أثبت اليا محال الجز فتوحه نأصل  
 جوار جوارى بلاتنوين استنقات الضمة على الماء المحذوف وأتى بالتنوين  
 عوضا عنها ثم حذف الياه لانتفاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجز وانما  
 كانت الفتحة في حالة الجز ثقيلة لتباينها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا  
 يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة  
 لاعتن حرف وبذلك صرح المبرد والراجح وقيل هو عليه أيضا عوض عن  
 حرف بأن يثقل استنقلت الضمة على الياه ثم وجد في آخره مزيدا ثقل لكونه  
 ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل مع آل والاضافة في الرفع والجز بتقدير  
 اعرابه استنقلا فاذا خلا من آل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه  
 التعويض فحذف الياه ثم عوض عنها التنوين لثلاث يكون في اللفظ  
 اخلال بالضيعة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول آل ليكون  
 جاري على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن  
 كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء الاشارة  
 والضمائر ويجاب بأن المراد أن الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة  
 دخول الالف واللام عليه وبأن هذه علامة فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق  
 في آل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم في لغة حمير ولا يرد  
 دخول آل الموصولة على المضارع في قوله \* ما أنت بالحكم الترضي  
 حكومته \* لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم آل فعلت  
 بمعنى هل فعلت (قوله في قوله) تفسيره عليه أو بدل منه (قوله ودخول  
 حروف الخفض) نيه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف  
 الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله في قوله) أي على أوله سواء  
 كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو عجمت من أن تقوم  
 وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدرًا نحو

(ودخول الالف واللام) عليه  
 في أوله نحو الرجل والغلام  
 فالرجل والغلام اسمان لدخول  
 الالف واللام عليهما في أولهما  
 (و) دخول (حروف الخفض)  
 عليه في أوله أيضا نحو من  
 الرسول فالرسول اسم لدخول  
 حرف الخفض عليه في أوله وهو  
 من وحاصل ما ذكره من علامات  
 الاسم أربع اثنتان تطلقان  
 الاسم في آخره وهما الخفض  
 والتنوين واثنتان تدخلان  
 عليه في أوله وهما الالف واللام  
 وحروف الخفض

والله مالم يلى بنام صاحبه \* لان مدخول حرف الجر اسم تقدير اى بليلى  
 مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعى) المراد بالترتيب  
 الطبيعى هنا أن يتكلم أولاً على ما يدخل فى الأول وأخراً على ما يدخل فى  
 الآخر والمصنف رجه الله تعالى بخالف هذا فنكلم أولاً على ما يدخل  
 فى الآخر وأخراً على ما يدخل فى الأول وعذره طول الكلام على حروف  
 الخفض لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه كما ذكره الشارح وبكون  
 المراد بالترتيب الطبيعى ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعى هو  
 أن يكون وجود الثانى متوقفاً على وجود الاول ويكون الاول علة  
 للثانى كما وقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله وعطف  
 العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الاولى  
 ليست معطوفة (قوله اشعاراً) فيه أنه لا اشعار للعطف بذلك نم هو  
 صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع الخ) هذا يعنى عنه قوله فى الجملة وأتى به  
 للايضاح (قوله كالالف واللام مع التنوين) لانه يكون للتسكير وهى  
 تكون للتعريف ولا يجتمعان فى مادة واحدة لتضادهما وكذا التنوين  
 مع الاضافة لانه يؤذن بالانفصال وهى تؤذن بالاتصال وما أحسن قول  
 بعضهم

كأنى تنوين وأنت اضافة \* فأين ترانى لتحل مكافى

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أى قال ذلك ثم استطرد والاستطرد  
 ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما  
 ذكرت هنا لمناسبة أنها من خواص الاسم وفى كون ذلك استطراداً وقفة  
 لانه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها  
 فكانت قائلاً يقول له وما هى حروف الخفض فقال من الخ (قوله من)  
 أى وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر بالمفرد الذى هو من عن الجمع  
 الذى هو حروف لانه مرجع هى ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدأ  
 ولا خبر لان المراد لفظها والحرف اذا أريد لفظه صار اسماً فيصح الحكم  
 عليه وبه (قوله الابتداء) أى زماناً كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة  
 أو مكاناً كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية فى قولهم لا ابتداء

وعكس الترتيب الطبيعى  
 طول الكلام على حروف  
 الخفض وعطف العلامات  
 بالواو المقيدة لمطلق الجمع اشعاراً  
 بأن بعضها قد يجامع بعضاً فى  
 الجملة كالخفض مع التنوين  
 أو مع الف واللام وقد لا يجامع  
 كالالف واللام مع التنوين ثم  
 استطرد فذكر جملة من حروف  
 الخفض فقال (وهى) أى  
 حروف الخفض (من) بكسر  
 الميم ومن معانيتها الابتداء (والى)

الغاية المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل ( قوله ومن معانيها  
الانتهاه) أى انتهاء الغاية أى المسافة المخصوصة من زمان أو مكان ( قوله  
المجاوزه) هى لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحاً بعد شئ عن المجرور بها  
بواسطة ايجاد مصدر الفعل المعنى بها أى الذى قبلها وتكون حقيقة  
فى الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازاً فى المعانى نحو أخذت العلم  
عن زيد ( قوله رميت السهم عن القوس) أى باعدت السهم عن  
القوس بسبب الرمي وهذا امثال للمجاوزه الحقيقية والمعنى فيه صحيح  
مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير  
صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا  
لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق قبلك علماً بواسطة اخذك عنه  
كما خلق فيه العلم فكانت العلم الحاصل لك تجاوزه منه اليك والمعنى فى رضى  
الله عنهم أن الرضا كانه لماءهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا ملاً مكانه  
تجاوزه منه الى غيره ( قوله الاستعلاء) أى العلو فالسين والتاء زائدتان  
والمعنى أن من معانيها ان شأعلا وتوق على المجرور بها حقيقة كمال  
الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازاً نحو عليه  
دين ( قوله الظرفية) هى حاول شئ فى شئ وهى حقيقة فى الاجسام  
وضابطها أن يكون الظرف احتواءً وللمظروف تحيز كمال الشارح  
ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد  
فيه مع النجاة فى الصدق ومثال ما فقد فيه التميز دون الاحتواء العلم  
فى صدر زيد ومثال عكسه زيد فى البرية ( قوله بضم الراء) أى وفتح  
الباء مشددة ومخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا  
( قوله ومن معانيها التقليل) أى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم  
توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه فى التعبير بقوله  
ومن معانيها نظر لاقتضاه نسبة المعنى اليها وقد أشار للمشهور فيها مع  
شرطها بعضهم بقوله

خليلى للتكثير رب كثيرة \* وجاءت لتقليل ولكنه يقل  
وتصديرها شرط وتأخير عامل \* وتكثير مجرورها هكذا نقل

ومن معانيها الانتهاه ومثالهما  
سرت من البصرة الى الكوفة  
فالبصرة والكوفة اسمان  
لدخول حرف الخفض عليهما  
وهو من فى الاقل والى فى الثانى  
(وعن) ومن معانيها المجاوزة  
نحو رميت السهم عن القوس  
فالقوس اسم لدخول عن عليه  
(وعلى) ومن معانيها الاستعلاء  
نحو صعدت على الجبل فالجبل  
اسم لدخول على عليه (وفى)  
ومن معانيها الظرفية نحو الماء  
فى الكوز فالكوز اسم  
لدخول فى عليه (ورب) بضم  
الراء ومن معانيها التقليل نحو  
رب رجل كريم لقيته فرجل  
اسم لدخول رب عليه

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا لانها في جواب ماض  
منفي اما ظاهرا ومقدرا فتقولك رب رجل كريم اقيته جوابا بان قال ما لقيت  
رجلا كما عينا أي لا تنكر لقاء الكرام بالمرّة فاني لقيت منهم قايلا ولهذا  
لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك  
\* وحذف رب فخرت بعد بل \* الخ وباشترط تنكير مجرور هاء يعلم أنها لا تجر  
الضمير وقد تجزئه قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا  
مفسرا بتميز مطابق للمعنى المراد فخور به رجلا به امرأة ربه رجلين  
ربه امرأتين ربه رجلا ربه نساء ثم أن رب حرف شبيه بالزائد وفتح عليه  
ابن هشام في المعنى أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتداء  
وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل  
صالح لقيته رفع أو نصب كما في هذا القية وزيد اضربه (قوله التعديّة)  
اعلم أن باء التعديّة تسمى باء لنقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير  
الفاعل مفعولا والتعديّة بهذا المعنى محتصة بالباء مثال ذلك ذهبت يزيد  
بمعنى أذهبت أي صيرته ذاهبا وأما التعديّة بمعنى افعال معنى الفعل  
للاسم فمستركة بين أحرف الجز التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والاولى  
حمل التعديّة في كلام الشارح على الاولى حتى تتم الباء بها عن سائر  
الحروف لكن يعكّر عليه المثال وهو قوله مررت بالوادى فانه محتمل للتعديّة  
العامة أعنى المشتركة بينها وبين حروف الجز لانه يحتمل أن الباء فيه بمعنى في  
وأن تكون للاصاق وأن تكون للتعديّة الخاصة أي صيرت الوادى  
ممرور به لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاولى  
للشارح أن يذكر بدل التعديّة الاصاق لانه الاصل في معاني الباء ولم يذكر  
له سيبويه غيره وهو حقيقى نحو به داء أي التصق به داء ومجازى نحو  
مررت يزيد أي التصق مروى بمكان يقرب منه فكانه التصق به (قوله  
التشبيه) هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء اذا جعله شبيهه قال تعالى  
ولكن شبه لهم أي ألقى لهم شبهه على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في  
الشرف أو في الخمسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لاحاق الناقص في  
الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص في الخمسة

(والباء) الموحدة ومن معانيها  
التعديّة نحو مررت بالوادى  
فالوادى اسم لدخول الباء  
عليه (والكاف) ومن معانيها  
التشبيهة نحو زيد كالبدر فالبدر  
اسم لدخول الكاف عليه

بالكامل

بالكامل فيها زيد كالحار فان الحار في البلادة أكل من زيد فيها (قوله  
 ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان اللام وضابطها أن تقع بين ذاتين  
 وتكون داخلة على من يملك نحو المال الخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر  
 عنه بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا يملك  
 نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد  
 لله (قوله للخليفة) بالفاء الذي يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل أو الذي  
 استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أي رفع السين (قوله  
 بمعنى المين) أي الحلق (قوله وحروف القسم من حروف الخفض)  
 أشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل  
 أن يكون مجرورا عطفا على الالف واللام أي ودخول حروف القسم  
 ويكون من ذكر الحياص بعد العام ونسكتة اختصاصها بالدلالة على القسم  
 مع الجز بختلاف باقي حروف الخفض فانها جازة ولا تدل على القسم (قوله  
 ثلاثة) أشار به إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمراد  
 مما مر جمعه الجمع (قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها  
 حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في  
 القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل  
 في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث  
 أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال لك كما يقال بك وهذه الشروط في التاء  
 المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كالله وحكي الاخف من تزي  
 وترب الكعبة وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع  
 بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم \* بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد \* تخصيصها بالله والبا عجم اه  
 وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها كونها  
 أعم الحروف لانه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة  
 دورانها على الالسنه وان كانت الباء أصلها (قوله وقد تجعل هاء) أي  
 تبدل التاء على قلبه هاء (قوله هاء الله) بقطع الهمزة وصلها واكلاهما

(واللام) ومن معانيها الملك  
 نحو المال الخليفة فالخليفة اسم  
 لدخول اللام عليه (وحروف  
 القسم) بفتح القاف والسين  
 المهملة بمعنى المين وحروف  
 القسم من حروف الخفض  
 ولكن سميت حروف القسم  
 لدخولها على القسم به (وهي)  
 ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر  
 نحو والله والطور (الباء)  
 الموحدة وتدخل على الظاهر  
 نحو بالله وعلى المضمرة نحو بك  
 لا تعلق (التاء) المثناة فوق  
 وتختص بلفظ الجلالة فالبا نحو  
 تائه وأصلها الواو وقد تجعل  
 هاء نحو هاء الله لا تعلق

مع اثبات الالف وحذفها ( قوله الله لا يؤخر الاجل ) بكسر اللام  
ونقل فتحها أى مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر  
يصح أن يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى  
الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب الفاعل وعلى كل الجملة  
جواب القسم لا محل لها من الاعراب ( قوله والفاعل الخ ) هولفة  
الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام وعود وغير ذلك واصطلاحاً كلمة  
دلت على معنى فى نفسها واقتربت بزمان وضعافاً كلمة بمنزلة الجنس  
وخرج بقوله دلت على معنى فى نفسها الحرف وخرج بقوله واقتربت بزمان  
الاسم وخرج بقوله وضعافاً اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب  
وخرج أيضاً أسماء الافعال ككهبات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب  
الوضع لانها اتمام موضوعة للفظ الفعل ولنظرة غير مقترن وانما المقترن  
معناه كما ذهب اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت  
غالباً فى معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم  
وبش مما هو فعل ويدل على الزمان فى الاصل وعدم دلالة عليه عارض  
لكونه اشبه الحرف فى الوجود وعدم التصرف فانسلم عن ذلك والمراد  
بالوضع ما يشمل التقديرى لانه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما  
وجدت فيه خواص الفعل وهى تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاً  
له فى نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منقضى بما لا يتصور معه زمان  
نحو اراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق  
قلنا يكتفى فى ذلك توهم العقل للزمان ( قوله بكسر الفاء ) احترازاً عن  
مفتوحها فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب  
الاصطلاح والافهما فى اللغة مصدران لفعل يفعل ( قوله بقدر ) أى  
بقبوله دخول الحرفية عليه وهى المفهومة عند الاطلاق فتقييد  
الشارح لها البيان الواقع والافهى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه  
لان المراد يدفع الاراد اذ ادل عليه دليل والدليل هنا انصرف الاسم اليها  
عند الاطلاق ( قوله وتدخل على الماضى ) أى للتحقيق فى غالب  
الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب الحال نحو قد

وقد تخلفها اللام نحو الله لا يؤخر  
الاجل \* ( والفعل ) بكسر الفاء  
( يعرف ) من قسمه الاسم  
والحرف ( بقدر ) الحرفية وتدخل  
على الماضى نحو قد قام



قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أي للتقليل أما في وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد يجرد الخيل وأما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أي من الاحوال أي ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معالكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقصد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد) بسكون الدال أي حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم رفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكتفي فترفع الضاعل وتنصب المفعول تقول قد زيد درهم أي يكفيه درهم و بوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع أنها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب أن الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) أل العهد الذي أي السين المعهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس فخرج السين الهمجائية وسين الصرورة كاستحجر الطين أي صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة تنفيس كالسين الا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته أي وسعته ونفست له أي وسعت له وانما لم يعترف المصنف سوف بأل كما عترف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا أريد بها لفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها أل

وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام  
ويقوم فعلان لدخول قد  
عليهما بخلاف قد الاسمية فانها  
مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب  
نحو قد زيد درهم (والسين  
وسوف) ويختصان بالمضارع  
نحو سيقوم وسوف يقوم فيقوم  
فعل مضارع لدخول السين  
وسوف عليه

الاسماعا اذ يمتنع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبنى على  
 الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته من  
 تغيرت الى سين وجعلت اسماء صامعة معرقة فادخول أل فأعرب (قوله وتاء  
 التانيث) أى الدالة على تانيث المسند له أى كونه مؤنثا فاعلا كان  
 أو ناسبا عنه أو اسم كان فخرجت تاء ربت وتمت اذا سكتا لانها فيما التانيث  
 اللفظ (قوله الساكنة) أى اصالته فلا يضر تحريكها العارض نحو  
 قالت اخرج قالت أمة قالتا أتيئا طاهرين فخرجت المتحركة اصالته  
 فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت خبرا اعراب  
 دخلت على الثلاثة كلاقوة وربت ونقوم هند واعلم أن ما ذكره المصنف  
 من علامات الماضى والمضارع فقط وهى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما  
 وهو قد ولا تدخل الاعلى المتصرف المثبت المجزى من ناصب وجازم فلا  
 تدخل على الانشاء فلا يقال قدر رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص  
 بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضى وهو تاء التانيث الساكنة  
 اصالته ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالتة على الطلب مع قبوله  
 ياء المخاطبة كاضرى أونون التوكيد كاضر بن ولعل تركها لها العسر ها على  
 المبتدى بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت أو لانه جرى على مذهب  
 الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من  
 المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى فى  
 غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة فقولنا ما دل على معنى فى غيره معناه أنه  
 يشترط فى دلالتة على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من  
 البصرة مثلا فعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة الا ترى انك  
 اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يترقى بما بعده وبذلك  
 يخرج الاسم والفعل فانهم ما يدلان على معنى فى أنفسهما فانه يفهم من  
 زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف  
 والضى من الصيغة وبقولنا ولم يكن أحد جزأى الجملة يندفع ايراد  
 الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى فى غيره وهو الصلة الا أنه يكون  
 أحد جزأى الجملة نحو أعجبنى الذى قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام

(وتاء التانيث الساكنة)  
 وتختص بالماضى لمخوقات  
 (والجرف) يعرف بأنه

وشبهها

وشبهها الاترى انك اذا قلت من ابوله فقد دلت من على معنى في غيرها وهو  
 الاستفهام عن الاب (قوله ما لا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ  
 و بايقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه  
 دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه الا أنه  
 ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان أريد بدليل الاسم والفعل خصوص  
 ما ذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف  
 وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حواله على مجهول أجيب بأن لنا أن نختار  
 الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريفنا بالاعم وهو جائز عند  
 المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا أن نختار الثاني ونقول  
 المقصود بهذه المقدمة المبتدئ وهو لا يبدئ متقل بالا فادة والموقف بين له  
 ما لم يذكره المصنف وعلى الاول تكون للاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف  
 بالذكرى وعلى الثاني تكون للاستغراق وبالذليل دلالة قطعية والعلامة دلالة ظاهنية  
 والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالذليل لان الذليل والعلامة  
 والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنقضية  
 الصلاحية اللغوية لا العقلية لا الشرعية لان الكلام في محث اللفاظ  
 وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة  
 أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أو آل أو سوف  
 مثلا على الباء أو رب مثلا (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو ودون  
 أو ليفيد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنبه على المعية  
 لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تفيد انصافا لاترى أنك لو قلت ما جاءني  
 زيد وعمر وكان ظاهرا في انتفاء مجيئهما معا محتملا لا انتفاء مجيئهما  
 فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان نصافي انتفاء مجيئهما معا (قوله فعدم  
 صلاحيته) استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودى وأجيب  
 بأن العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى  
 وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما هان من الثاني لان المراد عدم علامة  
 الاسماء والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل

(ما لا يصلح معه دليل الاسم)  
 أى ما يعرف به الاسم من  
 الحفص والتسوين ودخول  
 الالف واللام وحروف الحفص  
 (و) ما (لا) يصلح معه (دليل  
 الفعل) أى ما يعرف به الفعل  
 من قد والسين وسوف وتاء  
 التأنيث الساكنة فعدم  
 صلاحيته لدليل الاسم ولدليل  
 الفعل دليل على حرفيته وتطير  
 ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ  
 فعلمة الجيم نقطة من أسفل  
 وعلامة الخاء المجهمة نقطة من  
 فوق وعلامة الحاء المهملة عدم  
 النقطة

وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما أشرف منه  
والوجودى أشرف من العدمى فأعطى الاشرف للاشرف والاخسر  
للاخسر (قوله بالكلية) أى لامن أسفلها ولامن فوقها

\* (باب الاعراب) \*

هذه ترجمة وهي كلمتان تأتيهما وهي الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى  
وهي لفظة باب فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف  
تقديره هذا باب الاعراب أو على أنه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الاعراب  
هذا محله وإذا دار الامر بين هذين التقديرين قيل الاول أولى لأن الخبر محط  
القائده فالاولى بال حذف المبتدأ وقيل الثاني هو الاول لأن المبتدأ مقصود  
لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما النصب فعلى أنه  
مفعول لفاعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الاعراب ولا يصح أن يكون  
المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الاصح  
وأما الجز مجرف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب فنعى الجمهور  
لأن الجز لا يعمل محذوفاً الاشد وذا أولى الكل الرفع لأنه ابقاء أحد  
ركني الاسناد ويليه النصب وأضعفها الجز لما تقدم والباب لغة ما يدخل  
منه الى غيره واصطلاحاً لفظاً مخصوصة دالة على معان مخصوصة على  
ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن  
الالفاظ مخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة واضافه الى  
الاعراب من اضافة الدال للمدلول أى باب دال على الاعراب أى على  
حقيقته وأقسامه لانه تكلم عليها فيه فتكلم على الاول بقوله هو تغيير الخ  
وعلى الثاني بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب فى اللغة معان كثيرة  
المناسبت منها هنا الابانة والتفسير لظهور نقله فى الاصطلاح عنهما لأن  
الكلمة اذا أعربت ظهرت عاها وبيان وتغيرت عن حالة الوقف وأما  
فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى أى نفس الحركات  
والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جى به لبيان مقتضى العامل من  
حركة أو حرف أو سكون أو حذف أى شى جى به لبيان الامر الذى يطلبه  
العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فحده ما جى به

بالكلية (باب الاعراب)

لابيان

للسان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتساعا  
 ولا تلخيصا من سكنين والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه وعليه  
 فخذ ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فخذ من م آخر الكلمة حالة  
 واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتح ونحوه  
 والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف  
 الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبني (قوله بكسر  
 الهمزة) احتراز من الاعراب بقسمها وهو اسم لسكان البوادي (قوله  
 في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر  
 مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضي أن التغيير الاقول ليس  
 اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض  
 بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ  
 فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدا وأجيب بأن المراد  
 بالتغيير أثره وهو التغيير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل  
 بالمصدر من اطلاق اسم السبب على السبب وهو بهذا المعنى يصح وصف  
 اللفظ به (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به الى أن التغيير إنما هو  
 صفة أو آخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل تغير ذات الأواخر  
 بأن يتدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثني والجمع حال التصب والجزر  
 أو حكا كما فيهما حال الرفع لان الألف والواو صار الشيتين بعدما كانا شئ  
 واحدا لانهما صار علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعدما كانا  
 للأول فقط وعبارة المثنى بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبغير الصفة  
 بأن تتدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجزره أو حكا  
 كما في غير المنصرف حال جزره بعد نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح  
 بأنه إنما يقيد بالاحوال نظر الى أن الاصل في الاعراب أن يكون بالحركات  
 (قوله أو آخر الكلم لاختلاف العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله  
 ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة أو أكثر والامر بخلافه  
 وأجيب بأن الاضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الأواخر  
 الصادق بالواحد وبالأكثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعي أقل

بكسر الهمزة (الاعراب)  
 في اصطلاح من يقول انه  
 معنوي (هو تغيير) أحوال  
 (أو آخر الكلم)

ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغير آخر كلمة واحدة  
أو كلمتين وأجيب بأن لامة الجنس فالمراد جنس الكلم واعتراض أيضا  
بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا باختلاف ثلاثة  
عوامل والامر بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض  
بعينه وارد على قول الشارح أحوال وجوابه أن الاضافة للجنس وتقييده  
بالاواخر بيان محل الاعراب للاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله  
لاختلاف العوامل لأن التغير بسبب العوامل لا يكون إلا في الاواخر ولك  
أن يجعل للاحتراز من الاوائل والواسط كتغير التوكبير والتصغير  
في قولك في زيد زيد ويزيد ولا يضر خروج ذلك بما بعده لأن هذا سابق  
وقع في مركزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة  
أوحكا) حالان من أواخر يعني أن آخر الكلمة قد يكون آخر حقيقة  
بأن لم يحدف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخرها كما بأن يحدف منها  
آخرها كدودم فإن أصلهما يدي ودمي حذفت الياء وجعلت الدال والميم  
في حكم الآخر بأن صارتا محل الاعراب وكأفعال الخمسة نحو يفعلان  
فإن علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخرها ولا متصلة  
بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل ~~ك~~ كالجزم من  
الفعل لم يحدف فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر (قوله تصيره مرفوعا  
الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع أو المنصوب  
أو المنقوض هو نفس الآخر وليس كذلك لأن الذي يوصف بأحد هذه  
الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو محل ظهوره ويجب  
بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزم  
وارادة الكل ثم أن قوله مرفوعا الخ فيه قصور لأنه لا يتناول الجزم  
في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلم كما سيذكره بعد ويجب بأنه اقتصر  
في البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه اعتبار  
الاتقال من السكون إلى أخذ هذه الثلاثة على البديل ولم يعتبر الانتقال  
من أحدها إلى الآخر وهذا تحكم ويجب بأن الانتقال من أحدها إلى  
الآخر يعلم أنه اعراب بالاولى لأنه إذا كان الانتقال من الوقف يسمى

حقيقة كالـ خزيد أوحكا  
كالـ خزيد ودم والمراد بتغيير  
الآخر تصيره مرفوعا  
أو منصوبا أو منقوضا

اعرابا

اعرابا قبل الاول الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى اخرى (قوله بعد  
 ان كان موقوفا) أي ساكنا لا متميزا بجمركه اعراب ولا بناء (قوله هنا) أي  
 في تعريف الاعراب (قوله الاسم المتمكن) أي المعرب سواء كان أمكن  
 أي منصرفا كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كآجد (قوله نون  
 الاناث) أي نون النسوة والمراد النون الموضوعه لهن وان استعملت  
 في الذكور كما في قوله في صفة الموصوم

يمزون بالدهنا خفا فاعيا بهم \* ويرجعن من دارين بجر الحقاتب  
 (قوله ولم تباشره نون التوكيد) أي لفظاً وتقديراً في عالم تباشره نحو وتبلون  
 وليصدقك فهما من المعرب (قوله على أنه علة له) أي علة لوجوده وتسميته  
 اعرابا فتي وجد اختلاف العامل وجد التغيير ومتى انعدم الاختلاف  
 انعدم التغيير وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغيير  
 كما في ضربت زيدا وان زيداً ورأيت زيدا وقد يوجد التغيير ولا يوجد  
 اختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه  
 من أوجه الاعراب وأجيب عن الاول بأن المراد باختلاف العوامل  
 اختلافها في العمل وهي في ضربت زيدا وان زيداً ورأيت زيداً لا يختلف  
 عملها لانه واحد وهو النصب فلذا لم يتغير الآخر فاختلافها في العمل يلزمه  
 تغير الآخر وعن الثاني بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من  
 العدم الى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول  
 هذا لا ينافي ما في الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه  
 بأن يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب  
 واردة اللازم وهو الوجود بعد العدم فتأمل بانصاف وخرج بقيد  
 اختلاف العوامل تغيير الاواخر لا بسبب حيث اذا قمت بعد ضمها  
 أو بسبب آخر كالتغيير بسبب الاتباع كالمجد لله بكسر الهمزة فان ذلك لا يسمى  
 اعراباً (قوله الداخلة عليها) صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف  
 جميعاً لا يجمع ما يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير في عليها  
 راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث  
 والتذكير أحسن (قوله واحد بعد واحد) منصوب على أنه مفعول

بعد أن كان موقوفا قبل  
 التركيب والمراد بالكلم هنا  
 الاسم المتمكن والفعل المضارع  
 الذي لم يتصل بآخره نون الاناث  
 ولم تباشره نون التوكيد  
 (الاختلاف العوامل) متعلق  
 بتغيير على انه علة له والمراد  
 باختلاف العوامل تعاقبها على  
 الكلم (الداخلة عليها) واحدا  
 بعد واحد والعوامل

مطلق أى دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أى حال كونها  
 مترتبة فى الدخول فلا يجمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة  
 (قوله جمع عامل) وانما ساغ جمعه على فواعل مع شد وجمع فعل على  
 فواعل لأن محل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا مستعملا  
 اسما والاساغ كما هنا فان العامل صار علما بالعلبة لامر مخصوص (قوله  
 والمراد بالعامل) المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لان التعاريف  
 للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للأفراد المدلول عليها بالجمع (قوله  
 مابه يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدراً ومعنوى بسببه يتحصل معنى  
 من المعانى المقتضية أى الطالبة للأعراب أى لسان الحركات والسكنات  
 (قوله لفظيا) أى ظاهراً ومقدراً (قوله نحو جاء) أى جاء ونحوه كرجع  
 وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى أى  
 الطالب للرفع أى من حيث ذاعليه لامن حيث ذاته فاندفع ايراد أن  
 المقتضى للرفع انما هو الفاعلة لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما  
 كانت الفاعلة مقتضية للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده  
 (قوله فانه) أى رأيت بجملة من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه  
 وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح أصحها أن الفعل  
 وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله المقتضى) أى  
 الطالب للنصب من حيث المفعولية لامن حيث الذات كما علم مما مر (قوله  
 فانها تطلب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور لان أحرف  
 الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال الى الاسماء وتوصلها  
 اليها ولا فرق فى المضاف اليه بين الحقيقي كأمثل والحكمى كإني بحسب  
 زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكماً  
 وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى  
 الطالب للجر أى من حيث الاضافة لامن حيث الذات فلا تغفل (قوله  
 الابتداء) أى فى المبتدا (قوله والتجرد) أى فى الفعل المضارع (قوله  
 مجيئها مقتضيه) أى حصولها وتضمها مع الكلم وتسليطها عليها فدخلت  
 العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من الفاعلية الخ) بيان لما

جمع عامل والمراد بالعامل مابه  
 يتقوم المبنى المقتضى للأعراب  
 سواء كان ذلك العامل لفظيا  
 أو معنويا فالعامل اللفظي نحو  
 جاء فانه يطلب الفاعل المقتضى  
 للرفع ونحو رأيت فانه يطلب  
 المفعول المقتضى للنصب ونحو  
 الباء فانها تطلب المضاف اليه  
 المقتضى للجر والعامل المعنوي  
 هو الابتداء والتجرد والمراد  
 بدخول العوامل مجيئها لما  
 تقتضيه من الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة سواء استجرت أم  
 دخلت



والبا فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران فالفاعلية كون الاسم فاعلا  
 حقيقة أو في حكم الفاعل في كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا  
 حقيقة أو في حكم المفعول في كونه فضلا أو مشبهاه كما في اسم أن ولما كانت  
 الاضافة مصدران بنفسهما لم يمتحج الى الحاق ياء المصدر بها وهي كون الاسم  
 مضافا اليه فكلامه على تقدير اليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك  
 ما لو فارت كالاتداء في المبتدأ نحو زيد قائم (قوله جرى على الاصل  
 الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة  
 يعني أن رتبة العوامل المتقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا  
 تكون لفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقةها ومجازها (قوله وقول  
 المصنف لفظاً وتقدير الخ) اعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح  
 أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المقول وقوله لفظاً وتقدير ايدل منه  
 أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أي  
 حكاية كلام المتنب وقوله حالان خبر المبتدأ وضح الاخبار عنه وهو مفرد  
 بذلك مع كونه مثني لانه وان كان مفردا لفظا مثني بمعنى لان المقول اثنان  
 قوله لفظاً وقوله تقديراً (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين بمعنى  
 المفعول والمعنى حال كون التغيير ملفوظاً أي ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه  
 وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقدير أي مقدر أثره أو ما يدل  
 عليه فهو ما حالان سبباً وبذلك التقرير اندفع ايراد أن التغيير معنى من  
 المعاني وهو لا يكون لفظاً ولا تقديراً وفي الحاشية أوجه أخرى في اعراب المتن  
 فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته  
 مرة أو على الظرفية أي في مرة (قوله يكون) أي التغيير أي علامته  
 لما تقدم قريبا وقوله في اللفظ أي ظاهرة في اللفظ (قوله قتلظ بالرفع)  
 أي بأثره أو علامته لان الرفع معنوي بناء على قول المصنف ان الاعراب  
 معنوية (قوله وبالجزم) أي وتلفظ بالجزم فيه خفاء لان كلام الجزم  
 وعلامته ليس لفظا لانه عدمي اذ هو عدم الحركة فصح أن يقال  
 في علامته التي هي السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون  
 حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوي) أي

وسواء تقدمت على العمولات  
 كما يت زيدا وتأخرت نحو زيد  
 رأيت وقول المكودي  
 ان العوامل لا تكون الا قبل  
 المعربات جرى على الاصل  
 الغالب وقول المصنف (لفظاً  
 أو تقديراً) حالان من تغيير يعني  
 أن تغييراً واخر الكلام تارة يكون  
 في اللفظ نحو يضرب زيد ولن  
 أكره حاتماً ولم ذهب بعمره  
 قتلظ بالرفع في يضرب وزيد  
 وبالنصب في أكره وحاتماً  
 وبالجزم في أذهب وبالجر في عمرو  
 وتارة يكون التغيير على سبيل  
 القرض والتقدير وهو المنوي  
 كما تنوي الضمة في موسى يخشى  
 والفتحة في لن أخشى الفتى  
 والكسرة في نحو مرت بالرحا  
 فوسى ويخشى مرفوعان بضمة  
 مقدرة وأخشى والفتى منصوبان  
 بفتحة مقدرة والرحا مخفوضة  
 بكسرة مقدرة

وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا أو وهذا التقسيم لا للترديد وكيفية الاعراب اللفظي أن تقول في نحو  
يضرب زيد يضرب فعل مضارع (٤٠) مرفوع ليجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة

المنوي أثره أو علامته لما تقدم بقريته قوله كاتنوى الضمة فإن الضمة  
المنوية ليست نفس التغيير وانما هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله  
لفظاً أو تقديرًا) كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظاً  
أو تقديرًا الآن الاعراب التقديرى ليس مختصراً فى الاسم المقصور والفعل  
المضارع المعتل الآخر بل هما بعض ما يقدر فيه الاعراب (قوله  
وأوهنا) أى فى تعريف الاعراب فى هذا الكتاب للتقسيم أى تقسيم  
الاعراب الى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أى كرهه  
وليس مراد ابل المراد الشك فكان الاولى أن يقول لا للتردد (قوله  
وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد  
النحوية مطلقاً سواء كان مبنياً أو معرباً فلا ينافى ذلك قوله لن حرف نفي  
ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون  
ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أى الذى تكون علامته  
لفظة فلا ينافى ما تقدم من أن الاعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة  
ظاهرة فى آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف  
الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جنى والاقول هو مذهب سيبويه وكلام  
الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل فى المصاحبة أى ضمة ظاهرة  
مع آخره (قوله وكيفية الاعراب التقديرى) أى تطبيق التركيب على  
القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدر علامته (قوله التعذر)  
هو أن لا يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية  
كالاسم الذى فى آخره ألف سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا والرها  
أو محذوفة لاتقاء الساكنين وأما الاستنقال فهو أن يكون الحرف الذى  
هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية لئلا يثقله عليه كالاسم الذى  
فى آخره ياء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله  
وفاعل يحنى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمة للجرّ دلالة  
أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جواز) أى استتار اجازاً أو ذجواز  
والمستتر جوازاً هو ما يخلقه الظاهر وذلك فى فعل الغائب أو الغائبة كقيام  
ويغوم وقامت وقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبا

ظاهرة فى آخره والعامل فيه  
الرفع التجرد من الناصب  
والجازم وزيد فاعل يضرب  
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة  
ظاهرة فى آخره والعامل فيه  
الرفع يضرب وتقول فى مثل  
لن أكره حاتمان حرف نفي  
ونصب وأكره فعل مضارع  
منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة  
ظاهرة فى آخره والناصب لن  
وحاتمان مفعول به وهو منصوب  
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة  
فى آخره والناصب له أكره  
وتقول فلم اذهب بعمرو لم  
حرف نفي وجرم وأذهب فعل  
مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه  
سكون آخره لفظاً والجازم لم  
وبعمرو جار ومجرور وعلامة  
جره كسرة ظاهرة فى آخره  
والجار له الباء وكيفية الاعراب  
التقديرى أن تقول فى مثل  
موسى يحنى موسى مبتدأ  
مرفوع بضمه مقدرة على الالف  
منع من ظهورها التعذر  
والعامل فيه الرفع الابتداء  
ويحنى فعل مضارع مرفوع  
بضمه مقدرة على الالف منع من

ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يحنى مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهو  
وفاعله جملته فعليه فى محل رفع على الخبرية تلونى والرافع محل الجملته الواقعة خبراً المبتدأ

وتقول في قولن أخشى القتي لن حرف تي ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بـن وعلامة نصبه فتحه مقدره على الالف منع من ظهورها التعذر العامل فيه لن والقتي مفعول به وهو منصوب بـضى وعلامة نصبه فتحه مقدره على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول ٤١ في مررت بالراح مررت فعل وفاعل الفعل

مر والفاعل التاء وبالراح جار ومجرور متعلق بمر والمجرور محذوف وعلامة حذفه كسرة مقدره على الالف منع من ظهورها التعذر \* هذا اذا كانت الالف موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء فتي ورأيت فتي ومررت بفتي فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدره على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحه مقدره على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجزع علامة جزعه كسرة مقدره على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين في الجزع علامة جزعه كسرة مقدره على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما اذا منع من ظهور الحركة الاستئصال نحو جاء القاضي فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الاستئصال ومررت بالقاضي فالقاضي مجرور بالياء وعلامة جزعه كسرة مقدره

فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبذوم بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب الواحد وفي فعل الامر المسند الى واحد وأفعال الاستثناء كالأولاد وفعل التعجب وأفعال التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التثاقبهما وذلك لأن أصل فتي فتو قلبت الواو والفاء تعتر كهما وانفتاح ما قبلها فالتقى سا كان الالف والتنوين فحذفت الالف لانها جزء من كلمة دون التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء أو لى من حذف الكل كذا في الحاشية (أقول) وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتي فتي بالياء لا بالواو وحيث قال \* كذا الذي الباء أصله نحو القتي الخ وقال نفس المحشى على الأسموتى في ذلك الموضوع ولا يرد الفتوة أى على انه بائى فان الياء قلبت فيها واو لانضمام ما قبلها اه (قوله الاستئصال) أى التثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة وأسقط النصب لانه يظهر لخطته (قوله وفي الجزع كذلك) أى بأن تقول علامة جزعه كسرة مقدره على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الأصل جاء قاضى ومررت بقاضى بآيات الياء مع التنوين والتحرك استئقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى سا كان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء واذا دخلت آل أو الأضافة رجعت الياء وذهب التنوين نحو هذا القاضى وقاضيك وأماني حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخطتها مطلقا ويتون ان لم يضاف وما لم يكن فيه آل كرايت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فلا كثر على أنه كالأوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي بالإثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيت كان) أى اذا وجد فحيت بمعنى اذا فهو ضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أى في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية اذ ليس هناك

على الياء منع من ظهورها ٦٦ جا الاستئصال \* هذا كله اذا كانت الياء موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت بقاض فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدره على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجزع كذلك وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيت كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما كيدلو وظلي

غير هذين الحرفين (قوله فالاعراب ظاهر) أي ان لم يمنع منه مانع  
 كالأضحية إلى باب المتكلم نحو جاء غلامي (قوله والباء تقدر فيها الحركة)  
 أي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النابتة عن الكسرة فيما لا ينصرف  
 فتقدر على الباء كما تقدم في نحو مررت بجوار وأما الفتحة فتظهر لخفتها  
 عليها كما تقدم وكذا اتقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع  
 الذي آخره واو أو ياء نحو يدعو ويرى وتظهر الفتحة عليهما اللينة (قوله  
 ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستئصال وحال تقدر فيه للتعذر  
 وحال تظهر فيه حيث لا تذر ولا استئصال كذا في الحاشية وأقول التقرير  
 السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال  
 الخ) أي وظهر أن الانتقال أي التحول من الوقف أي حالة الوقف إلى  
 السكون أي حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير  
 الآخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الأعراب بتغييره مرفوعا  
 الخ (قوله ومن نصب إلى غيره) أي الجز في الاسم والجزم في الفعل  
 ثم إن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الأعراب وليس  
 كذلك وإنما الأعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف  
 إلى الرفع مثلا ليس اعرابا بل الأعراب هو الرفع المنقل إليه وهو التغيير  
 المخصوص وأجيب بأن المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيره فهو  
 من ذكر المزموم وإرادة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أي حالة  
 كون الأنواع متجاوزا بها عن معناها الأصلي وإنما كان إطلاق الأنواع  
 على ما هنا مجازا لأن النوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة  
 وذلك غير متأت هنا لأن الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة  
 لأن حقيقته بالضممة غير حقيقته بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز  
 إنما يظهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الأعراب لفظيا وأن نفس  
 الرفع وما بعده هو الأعراب وذلك لأنها حينئذ لم تدرج تحت جنس مقول  
 على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة  
 فليست أنواعا منطقية بل أنواع عرفية وأما على ما ذهب إليه المصنف من  
 كون الأعراب معنوي فانهي أنواع حقيقية لا بدراجها تحت الأعراب

فالاعراب ظاهر فيه وحيث  
 كان في آخره ألف مفتوح  
 ما قبلها كالفتي أو ياء مكسور  
 ما قبلها كالفاضي فالاعراب  
 مقدر فيه إلا أن الألف تقدر  
 فيها الحركة تعذرا لكونها  
 لا تقبل التصريك والياء تقدر  
 فيها الحركة استئصالا لكونها  
 تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها  
 والمراد بالألف الألف في اللفظ  
 ولا التفات إلى كونها تكتب  
 بباء في مثل يخشى والفتى فظهر  
 أن الآخر ككل من الاسم  
 والفعل المعرب بين ثلاثة أحوال  
 وأن الانتقال من الوقف إلى  
 الرفع ومن الرفع إلى النصب  
 ومن النصب إلى غيره هو  
 الأعراب وأن تلك الأحوال  
 المنقل إليها تسمى أنواع  
 الأعراب مجازا وقد بينها بقوله

بمعنى التغير المطلق فالرفع مثلا تغير مخصوص مندوح تحت مطلق التغير  
وله أفراد تغير بالضمه وتغير بالواو والخ فهى أنواع منطقية حيثند كذا  
في الحاشية (وأقول) في قول الشارح وأن تلك الاحوال الخشبي وذلك لانه  
لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها أنواع تسمية  
مجازية وانما الذى ظهر من قوله السابق والمراد بتغير الاخر الخ أن هذه  
أنواع للاعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الأنواع عليها فمن عدم انطباق  
تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب  
عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل  
لهذه الحقيقة أفراد أو لا فأجاب بقوله وأقسامه الخ أى جزئياته لا أجزاءه  
فالأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم  
في الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لأن  
الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزءه وأما الاعراب  
فليس مركبا لانه التغير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب  
لوجود التغير فيه فهى جزئياته وتقسيمه اليها من تقسيم الكل الى  
جزئياته لوجود ضابطه (قوله أى أقسام الاعراب) أى سواء كان  
في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضمه أو بغيرها فالمقسم الاعراب المطلق  
لا بخصوص كونه ضمه مثلا ثلاثا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه  
الأقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت له على أحدهما  
تموهم أن له على الآخر أقساما آخر غيرهما وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب  
على القولين وكذا البقية وأما الضمة مثلا فهى نفس الاعراب على انه  
لفظي وعلامة له على انه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أى  
بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الأقسام أقسام  
اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض أو أقسام اعراب  
الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه  
أراد أقسام أعرابها من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه (قوله رفع  
الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل (ثم اعلم) أن لكل واحد من هذه  
الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب

(وأقسامه) أى أقسام  
الاعراب بالنسبة الى الاسم  
والفعل (أربعة رفع ونصب)  
في اسم وفعل نحو يقوم زيد  
وإن زيدا لن يقوم

فالرفع لغة العلو والارتضاع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي تنفس الضمة  
وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها  
والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس  
القصة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب  
عنها وانخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس  
الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة  
وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس  
السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون  
وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف  
الاصطلاحية بأن يكون في الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء  
(قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم لثقله  
وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته  
وثقل الفعل بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فأعطى الثقل للخفض  
والخفيف للثقل للتبادل (قوله على سبيل الاجمال) أي طريق هي  
الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وأما على  
سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف  
قسمها أولاً في قوله وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانياً في قوله  
فلاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فلاسماء)  
أي معربة كانت أو مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقسيد في الافعال بالمعربة  
وإذا كان المراد الافعال المعربة ورد أن يقال ان الافعال المعربة هي  
المضارع فقط فلامعنى الجمع ويجب بأن الجمع بالنظر للافراد وبعضهم  
جعل كلام المصنف في خصوص المعرب من الاسماء والافعال وقصره عليه  
بدليل أن فرض الكلام في أقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفة  
في الموضوعين بخلاف ما صنعه الشارح (قوله المذكور) أشار به الى  
أن اسم الإشارة راجع للأربعة باعتبار تأويلها بالمدكور والافعال اسم  
إشارة للمفرد والمشار اليه وهو الأربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهراً  
أو مقترراً ومحلاً وكذا فيما بعده (قوله والحاصل) أي المتحصل من ذلك

(وخفض) في اسم نحو صررت  
بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقم  
هذا على سبيل الاجمال وأما  
على سبيل التفصيل (فلاسماء  
من ذلك) المذكور من  
الاقسام الأربعة (الرفع) نحو  
جاء زيد (والنصب) نحو رأيت  
زيداً (والخفض) نحو صررت  
بزيد (ولاجزم فيها) أي لاجزم  
في الاسماء (وللأفعال) المعربة  
(من ذلك) المذكور (الرفع)  
نحو يقوم (والنصب) نحو لم يقم  
يقوم (والجزم) نحو لم يقم  
(والخفض فيها) أي لا خفض  
في الافعال والحاصل أن هذه  
الاقسام الأربعة ترجع الى قسمين

ان

أن الخ (قوله مشترك) أي مشترك فيه فهو من باب الخذف والابصال لأن  
 فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بنى وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا  
 فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيان وصرح الاخبار به  
 مع أنه مشتق عن المشترك مع أنه مفرد لأن لامه للجنس ومدخولها صادق  
 بالواحد والتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيان (قوله لانه كرر  
 الرفع والنصب) أي ذكرهما مرة مع الاسماء وأخرى مع الافعال  
 (قوله فعلنا أنه) أي القسم أي قسم الرفع والنصب واللاحق العبارة  
 انهما (قوله علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه  
 ليس له الاعلانتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة  
 التصق في أفراد الفعل المرب (قوله أعقبها بقوله) أي أتى عقبها  
 بقوله باب الخ

\* (باب معرفة علامات الاعراب) \*

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني  
 في معنى الكتب والابواب والقصول انه الاقنات المخصوصة الدالة على  
 المعاني المخصوصة أي هذا الدال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واطافة  
 الباب للبيان من اضافة السبب للنسب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ  
 فلا ينافي ما تقدمت من انه من اضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله  
 أي الباب وهو علامات الاعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر  
 للمعرفة وانها غير مستدركة ثم ان المصنف عبر بالمعرفة مع انها لا تقال  
 الادراك الجزئية كزيد وعمر والنسائط وهي ما لا يقبل الانقسام  
 كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لان العلامات امور وكلمة فكان الاولى  
 أن يعبر بالعلم لانه يقال للكل كالحیوان والانسان أو المركب كالنسيبة  
 في نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انهما  
 بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث  
 السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه ثم ان كلام  
 المصنف معترض بشئ آخر وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر  
 شيئاً وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن

قسم مشترك وقسم مختص  
 فالمشترك شيان الرفع  
 والنصب والمختص شيان  
 الخفض والجزم وبيان ذلك أن  
 الرفع والنصب يشترك فيهما  
 الاسم والتفعل وأن الخفض  
 يختص بالاسم وأن الجزم يختص  
 بالفعل وذلك مستفاد من كلامه  
 لانه كرر الرفع والنصب مع  
 الاسماء والافعال فعلنا أنه  
 مشترك بينهما وخص الاسماء  
 بالخفض ونفى عنها الجزم وخص  
 الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض  
 ثم لكل من الرفع والنصب  
 والخفض والجزم علامات لا بد  
 من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله  
 (باب معرفة علامات) أقسام  
 (الاعراب)

المعرفة لما كانت تشام من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب  
 للمسبب كما تقدم لأن من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة  
 علامات الاعراب وقدّر الشارح لفظ أقسام لأن العلامات التي ذكرت  
 ليست علامات للاعراب المطلق والامدادت الضمة على خصوص الرفع  
 وإنما كانت تدل على اعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والمأهية  
 لا خصوص الافراد وإنما هي علامات لأقسام الاعراب كما يدل على ذلك  
 قول المتن فأما الضمة الخ وأيضاً الاعراب نفسه ليس مشتر كمع غيره حتى  
 يحتاج إلى علامات تميزه والعلامات إنما يوثق بها التميز الأشياء المشتركة بعضها  
 عن بعض وإضافة علامات إلى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى  
 اللام على ما مضى عليه المصنف من أن الاعراب معنوية وأما على أنه لفظي  
 فالإضافة بيانية أي علامات هي أقسام الاعراب (قوله التي هي الرفع  
 الخ) نعت للأقسام ولا يضر الفصل بالضاف إليه وهو الاعراب لأن  
 المتضامين كالشيء الواحد (قوله من حيث هو) أي لا بقيد كونه  
 في الاسم لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا بقيد كونه  
 في الفعل لأن علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لأن علاماته  
 خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالالف أو بالنون لثلاثين تقسيم  
 الشيء إلى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والخفض والجزم فالجينية  
 حينية اطلاق (قوله أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو  
 علامات مؤنث (قوله على الأصل) متعلق بمحذوف أمانعت للضمة أي  
 الكائنة على الأصل أو حال منها أي كائنة على الأصل والصفة لبيان الواقع  
 والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضى أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية  
 وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بتأويله باسم  
 الفاعل أي حال كونها نيابة لكن وقوع المصدر المنكسر حالاً اسمياً وان  
 كان كثيراً فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله  
 لاصالتها) أي أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثى  
 بالواو) أي أتى بالواو ثانياً (قوله تشأ) أي يحدث وقوله فهمى بثمها  
 أي تولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جنى

التي هي الرفع والنصب  
 والخفض والجزم (الرفع) من  
 حيث هو (أربع علامات  
 الضمة) على الأصل (والواو  
 والالف والنون) نيابة عن  
 الضمة قدم الضمة لاصالتها وثى  
 بالواو لكونها تشأ عن الضمة  
 إذا أشبعت فهمى بثمها



في الخصائص وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات وهم كبة منها فالواو  
 حركبة من ضمين والالف من قحيتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف  
 والصحيح انها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال انه ثي بالواو لكونها فرعا  
 في النسابة عن الضمة (قوله وثلت بالالف) أي ذكرها ثلثة (قوله  
 لانها أخت الواو) حقيقة الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره  
 في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا فان الالف  
 أخت الواو أي مشاركتها في المداخ ففيه استعارة مصرحة أصلية  
 ولا يخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لان الواو والالف  
 والياء حروف علة مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا  
 وحروف مد أيضا ان جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو  
 وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين  
 حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من اضافة الصفة للموصوف  
 (قوله في الغنة) بيان لوجه النسبه وقوله عندسكونها أي النون ظرف  
 للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون اذا سكنت كذلك  
 فأشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك  
 (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة  
 مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها الاموضعان والالف  
 والنون ليس لكل منهما الاموضع واحد كما سياتي وأجيب بأن الجمع  
 في مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفرادها سياتي  
 أو بأن المراد بكل هنا الكل الجموهي ومن بيانية لاتعضية أي  
 وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون  
 لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الأول في الاسم المفرد) قد ينظر  
 به لانه يوجب اما أن يكون الشيء ظرفا لنفسه ان كان الأول هو الاسم  
 فالمفرد أو يكون الأول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن  
 أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الأول مثلا ويمكن  
 توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول يجي في الاسم المفرد من مجي العام  
 في الخاص بمعنى تحققه فيه لان ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد

وثلت بالالف لانها أخت الواو  
 في المد واللين وختم بالنون  
 لضعف شبهها بحروف العلة  
 في الغنة عندسكونها ولكل  
 واحدة من هذه العلامات  
 الاربعة مواضع تختص بها  
 (فأما الضمة فتكون علامة  
 للرفع في أربعة مواضع) الأول  
 (في الاسم المفرد)

وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به  
 هنا أي في باب الاعراب ما ليس منى حقيقة أو حكماً ولا مجموعاً حقيقة  
 أو حكماً ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مراداً كعبداً لله وبعلبك (قوله  
 نحو جاء زيد الخ) مثل للمذكر بمثلين وللمؤنث بمثلين أيضاً للاشارة الى انه  
 لا فرق بين الاعراب النقطي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع  
 التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع أمرى بفتح الهمزة  
 جمع أسير بفتح الهمزة فالأسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع  
 عذراء وهي البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفردة) أي جمع وهو ما دل  
 على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفردة ما قابل المركب  
 أي ما تغير فيه مفردة عن حالته قبل الجمع أي تغير الغر اعلال ولا الحاق  
 علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالأول ما تغير فيه بناء واحدة  
 للاعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون والثاني ما تغير فيه بناء  
 واحدة للاحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم  
 كهندات وبالثلث ما تغير فيه بناء واحدة وهو معرب بالحروف كسنون  
 وأرضون وابقاع ما على جمع كما تقدم لا يراد بالثاني لكونه تغير فيه بناء  
 الواحد ثم لا فرق في التغيير بين أن يكون مشاهداً وهو ما ذكره الشارح  
 أو تقديراً كفلك فإنه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته  
 جمعاً فضمة أوله كضمة أسد وان جعلته مفرداً فضمة كضمة قفل والتعديراً  
 اعتبارياً لانه يقتدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضممة  
 مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف بالجمع من المفرد بالضميراً وبالنتج أو بتغير  
 ذلك فتقول فلك سائر للمفرد و فلك سائر للجمع واشترطه ان كان  
 مفرداً واشترطته ان كان جمعاً (قوله وهو) أي تغير مفردة أو ما تغير  
 فيه بناء مفردة وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله الأول والثاني  
 الخ أي الأول صاحب التغيير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة  
 بحسب الوجود لا بحسب الصفة العقلية والافهية ثمانية لانها اما بزيادة  
 فقط أو بنقص فقط أو بهما معاً وبعدهما وكل منها اتمام تغير شكل  
 أو لا لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم وهما وجود

سواء كان لمد كرفخوجاه زيد  
 والتقى أم لمؤنث نحو جاءت هند  
 وحنبل (و) الثاني في (جمع  
 التكسير) سواء كان لمد كرفخو  
 جاء الرجال ولا سائر أو لمؤنث  
 نحو جاءت الهند والعذارى  
 والمراد بجمع التكسير ما تغير  
 فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام  
 الأول التغيير بالزيادة على المفرد  
 من غير تغيير شكل

فحوضون وصنوان الثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير ٤٩ شكل فحوضومه ونحوم الثالث التغيير

ببديل الشكل من غير زيادة  
ولانقص نحو أسد وأسد الرابع  
التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير  
الشكل كرجل ورجال الخامس  
التغيير بالنقص عن المفرد مع  
تغيير الشكل كرسول ورسول  
السادس التغيير بالزيادة  
والنقص وتغيير الشكل نحو  
غلام وعلان فهذه كلها ترفع  
بالضمة (و) الموضع الثالث في  
(جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع  
بألف وتاء مزديتين نحو جاءت  
الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث  
والسلامة جرى على الغالب  
والافتقد يكون جمعا لمد كرنحو  
اصطبلات جمع اصطبل وقد  
يكون مكسرا نحو حليات جمع  
حلي (و) الرابع (في الفعل  
المضارع الذي لم يتصل بأخوه  
شيء) يوجب بناء كنون النسوة  
نحو يترصن أو نوني التوكيد  
نحو ليسجنن وليكونن أو ينقل  
اعرابه ككألف الاثني نحو  
يضر بان أو واو الجمع نحو  
يضربون أو ياء المخاطبة نحو  
تضربين ومثال المضارع الذي  
لم يتصل بأخوه شيء من ذلك نحو

يضر بوي يخشى

الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما (قوله نحو صنوان  
وصنوان) الصنوفرع الشعر والصنوان يستعمل منى وجمعا ويفرق  
بتنوين النون في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وعدم التنوين  
في النون مع كسرها والاعراب بالحرuf في المثني (قوله نحو تحنمة)  
مفرد ونحوم جمع (قوله نحو أسد) بفتحين اسم للحيوان المقترس والجمع  
أسد بضمين ويخفف باسكان السين المهملة (قوله نحو غلام وعلان) أما  
الزيادة في إعلان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت  
بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغيير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف  
علان غير ألف غلام لاختلاف محلهما (قوله وهو ما جمع الخ) ان أوقعنا  
ما على مفرد صم قوله جمع الخ ولم يصح قوله إلا في أنه ينصب بالكسرة  
وان أوقعنا ما على جمع نافي قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا وأجيب  
باختيار الثاني وأن المراد ما تحققت جمعته وحصلت بألف وتاء أي كان  
لهما دخل في الجمعية فالباء السببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزديتين لان  
ما خرج به يخرج بجعل الباء السببية إذ لا تكون الالف والتاء سببيا في  
الجمعية إلا ان كانتا مزديتين وان جعلت الباء للمصاحبة احتج الى مزديتين  
ليخرج قضاة وأبيات فان كلا منهما يصدق عليه انه جمع مع الالف  
والتاء لكن الف قضاة منقلبة عن أصل لازائدة وتاء أبيات أصل ونصب  
هذين بالفتحة كغيرهما من جوع التكسير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث  
والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كاولات أو مفردا  
كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره له بما  
جمع بألف وتاء الخ لان عومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه  
حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب ثم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد  
بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا (قوله اصطبل) بقطع الهمزة وهو  
موقف الدابة (قوله حليات) وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حلي  
في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) أي على السكون كنون النسوة فحوم  
يترصن أو على الفتح كنون التوكيد ثقبيله كانت نحو ليسجنن أو خفيفة  
نحو ليكونن والكافي في كلام الشارح استقصائية لانحصار ما وجب

ب

٧

بناء المضارع فهما واعترض قوله بوجوب بناءه بأنه لا حاجة اليه لأن الكلام  
 في المعربات فكان المناسب جعل الشيء في كلام المتن على ما يتقبل اعرابه  
 فقط وأجيب بأنه ذكره لتبنيبه المبتدى على ما عساه يغفل عنه واعلم أن نون  
 النسوة لا تكون الامباشرة وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا  
 وتقديرا وهي الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرا  
 نحو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقديرا نحو تلبون ولا تبعان فاما ترين  
 والفعل معهما معرب (قوله وأما الواو) أي المضموم ما قبلها لفظا  
 كالزبدون أو تقديرا كالمطفون وقوله فتكون علامة للرفع أي على  
 الرفع فاللام بمعنى على أي أمانة عليه على سبيل النيابة (قوله الاول  
 في جمع المذكور السالم) تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في  
 الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثله فأكثر زيادة في آخره صالح للتجريد  
 وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكور المجمع جمع سلامة  
 وما حمل عليه وهو ما كان آخره واو ونون في حالة الرفع كالزبدون وعشرون  
 أو ياء ونون في حالتى النصب والجر كالزبدين وعشرين وهو قسمان علم  
 وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا  
 صغر لانه حينئذ يلحق بالصفات فالاول نحو الزبدون والثاني كالمسلون  
 وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل المذكور  
 عاقل خال عن التاء الموضوعية للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها  
 ويختص العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا  
 بجردين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب افعال فعلا ولا فعلان فعلى  
 ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب  
 أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك لأن العلم انما يكون  
 معرفة على تقدير افراد لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردا فهو ال على  
 الواحد واذا جمع زال معنى العلية منه لانه حينئذ يصير ال اعلى معنى  
 متعددا والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصبح جمعه باقيا على علميته لتنافي  
 مدلول الجمع والعلية وكذا يقال في العلم اذا نفي فوجود العلية شرط لاقدام  
 على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتها ما نخرج بالمذكر من العلم فهو زيب

(وأما الواو فتكون علامة للرفع  
 في موضعين) الاول (في جمع  
 المذكور السالم) نحو جاء الزبدون

ومن

ومن الصفة نحو حاض وبالعقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة  
 نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون  
 وياخلو من التاء وان استعملت في غير التأنيث كالمبالغه من العلم نحو  
 حزة وطليحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها  
 قيد في القيد وشأنه الايصال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمان جازفه  
 عدون وثبون وخرج ما ركبت تر كيبا اسناديا من الاعلام كبرق فخره  
 أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علمان لا يجمع  
 هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلا بفتح الفاء والمذ  
 كاجر وأسود ويشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بنى تميم \* حلائل أسودين وأحمرين  
 بخلاف ما كان مؤثمه غير فعلا بالمذ والفتح فيجمع هذا الجمع لا افضل  
 فيقال الافضلون لان مؤثمه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان فعلى  
 كندمان من الندم فان مؤثمه ندى أما ندمان من المنادمة فيجمع هذا  
 الجمع لان مؤثمه ندماة وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور  
 وجرير فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى  
 المفعول كقبيل يقال رجل قبيل وامرأة قبيل أما لو كان بمعنى الفاعل  
 فلا يستوى فيه مذكرة ومؤثمه بل يفرق بينهما بالتاء كعلم للمذكر وعلمة  
 للمؤنث ويقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكرة الخ  
 يندفع الاعتراض على المتن بأن فيه قصور لانه لم يذكر الملقح بجمع المذكر  
 السالم في هذه الاعراب وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف  
 (قوله لسلامة بناء) أى لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التعبير  
 (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد  
 على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتت بها نيابة عن  
 الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون أتت بها جبر المرافقة من الاعراب  
 بالجر كات وفوات التنوين فلم يوثق بها محض الجمعية والذي يجعل المفرد به  
 متغيرا هو الذي يوثق به لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو (قوله وجمولك)  
 بكسر اليكاف فانه قريب الزوج الذي ذكر على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة

وسمى سالما لسلامة بناء المفرد  
 فيسمع قطع النظر عن زيادة  
 الواو والنون رفعا والياء والنون  
 نصبا وجزأ (و) الموضع الثاني  
 (في الاسماء الخمسة وهي أبوك  
 وأخوك وجمولك وفولك وذومال)  
 نحو هذا أبوك وأخوك وجمولك  
 وفولك وذومال فتدفع بالواو نيابة  
 عن الضمة

أي على المشهور وأما الكاف في البقية فان أضفتها الى مذكرة فحقت  
 والا كسرت ( قوله واستغنى عن اشتراط الخ ) أي عن التصريح  
 باشتراط الخ ( قوله مفردة ) فلوثبت أو جمعت أعربت اعراب المثنى  
 أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسيرا أعربت  
 بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحنفى على الاشمونى عن  
 ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بأن أريد بهما من لا يعقل  
 أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لئلا  
 الا الاب والاخ والحلم وان نازع في جمع الاخير البهوتى ( قوله مكبرة )  
 فلومغرت أعربت بالحركات الظاهرة ( قوله مضافة ) فلوأفردت  
 أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب ورأيت أبومررت بأب ( قوله  
 لغيرياء المتكلم ) فلوأضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذي ذكره  
 الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة ولو كانت  
 منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبويك وأن يكون القم خاليا من  
 الميم والأعراب بالحركات الظاهرة وأن تكون ذو معنى صاحب فان كانت  
 موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذوالى اسم جنس ظاهر غير  
 صفة وشذاضافتها الى غيره نحو أنا لله ذو بكة سواء كان اسم الجنس معرفة  
 نحو والله ذو الفضل العظيم أو نكرة نحو ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر  
 احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس  
 ذوه فانه لا يعامل معاملته والافاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير  
 صفة قيد لا يتمنه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها أسماء اجناس  
 فقول بعضهم انه ابيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سعيد  
 والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما تصف  
 اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف بأسماء الاجناس  
 واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت أن الشروط  
 ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم  
 اشتراط اضافتها للكاف وازافة ذوالى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح  
 بالازافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كما

واستغنى عن اشتراط كونها  
 مفردة مكبرة مضافة لغيرياء  
 المتكلم لكونه ذكرها كذلك

في قوله \* خالط من سلب خياشيم وفا \* أي خياشيمها وفاها (قوله وأسقط  
 المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكراى تركه ولم يأت به (قوله الهن)  
 هو على الصحيح اسم يكتنى به عن أسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقيم  
 التصريح بذكرها أولا (قوله في تسمية الاسماء خاصة) اعترض  
 بأن الالف علامة في المثنى لافي التثنية التي هي فعل الفاعل وأجيب  
 بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالتالي بمعنى الخلق  
 فالإضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من أى  
 في المثنى من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى في الاسماء المثناة  
 وقوله الاسماء لا محترزه لان غيرهما لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء  
 رجع الى تسمية أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصافه من المصادر التي  
 جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على أنه مفعول مطلق  
 بمحذوف تقديره أخص تسمية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا  
 بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن  
 مالك والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحروف بزيادة  
 أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالتصيد الأول نحو العمرين في عمرو  
 وعمر وبه وبالثاني نحو العمرين في أبي بكر وعمر وبالثالث كلا وكثا واثنان  
 واثنان اذ لم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا ائنة وهذه المخرجات ملحقات  
 بالمثنى في اعرابه لامنه \* ثم اعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين  
 شروط ثمانية تطمها بعضهم بقوله

شروط المثنى أن يكون معربا \* ومفردا منكراما ربا

موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يعن عنه غيره

كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما نوزان وتان والذان واللتان  
 فليسغ موضوعا للمثنى وليست مشناه حقيقة على الاصح عند جمهور  
 البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حقه ولا الجمع الذي لا نظيره في  
 الأحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد دمرت الإشارة الى  
 ذلك في جمع المذكور ولا يثنى ما ركب تركيب اسنادا اتفاقا ولا مزج على  
 الاصح وأما المركب الاضافي من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن

وأسقط المصنف الهن هنا تبعا  
 للقراء والزجاجي لان اعرابه  
 بالحروف لغة قلبية (وأما الالف  
 فتكون علامة للرفع في تسمية  
 الاسماء خاصة) نحو جال الزيدان  
 فالزيدان فاعل وهو من فوع  
 وعلامة رفعه الالف نيابة عن  
 الضمة

تثنية المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ وأما نحو الإبان فن باب  
التغليب ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى المشتبك ولا الحقيقة والجواز  
وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى  
الشمس والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فن باب الجواز  
ولما استغنى تثنية غيره عن تثنية فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية  
سي عن تثنية فساوا سبان ولم يقولوا سوا آن ولما استغنى بخلق المثنى  
عن تثنية فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكأما أفاده في التصريح  
(قوله تضربان بالقوفائية) وهو يصلح للمخاطبين المذكورين نحو أنتما  
تضربان يا زيدان والمؤثنين نحو أنتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب  
ولأن تكون الالف فيه الأسماء يصلح للغائبتين المؤثنتين سواء كانت الالف  
اسما نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة أكلوني البراغيث نحو تقومان  
الهندان والتاء فيه للتأنيث للخطاب ففیه أربع صور (قوله ويضربان  
بالتحانية) للغائبين المذكورين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان  
أو حرفا نحو يضربان الزيدان على تلك اللغة ففیه صورتان (قوله  
تضربون بالقوفائية) خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنتم تضربون  
ولأن تكون الواو فيه الاسما ففیه صورة واحدة (قوله ويضربون  
بالتحانية) لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون  
يضربون أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ففیه صورتان  
(قوله المخاطبة) هذا الضيد لبيان الواقع إذ ليس لنا فاعل يرفع بثبوت  
النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه (قوله نحو  
تضربين) ولا يكون الامبدو بالتاء الفوقية ولأن تكون الباء فيه الاسما  
ففيه صورة واحدة فجعله الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة وأن نظر الى أنه  
قد يقلب مذكرا على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام  
المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله بثبوت  
النون) أي النون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله  
وللنصب) أي من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت الفتحمة) أي  
مشاركتها في مطلق التصريك أي التحريك فلا يرد أن وصفها التحريك

(وأما النون فتكون علامة  
لرفع في الفعل المضارع إذا  
انصل به ضمير تثنية) وهو الالف  
نحو تضربان بالقوفائية ويضربان  
بالتحانية (أو ضمير جمع) المذكور هو  
الواو نحو تضربون بالقوفائية  
ويضربون بالتحانية (أو ضمير  
المؤنثة المخاطبة) وهو الباء  
التحانية نحو تضربين وتسمى  
الأفعال الخمسة وهي مرفوعة  
وعلامة رفعها ثبوت النون  
نيابة عن الضمة (وللنصب خمس  
علامات الفتحمة والالف والكسرة  
والياء وحذف النون) قدم  
الفتحمة لأنها الأصل وأعقبها  
بالالف لأنها تنشأ عنها وثالث  
بالكسرة لأنها أخت الفتحمة  
في التصريك وأعقبها بالياء لأنها  
بنت الكسرة وختم بحذف  
النون



وأن التحريك فعلى المتكلم (قوله لبعده المشابهة فيها) أى لضعف المشابهة فى الحذف فالضمير فى قوله فيها راجع للحذف وأشبه لاكتساب مرجعه وهو الحذف التائيت من المضاف اليه وهو النون فى قوله بحذف النون أو يقال أنت باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعه باعتبار الافراد الشخصية والافالاف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها مواضعان لثلاثة واما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطرد ابل هو خاص بالفتحة والياء ولايجرى فى الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد (قوله الاول فى الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق فى الاسم المفرد بين كونه مضافاً وغير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدره للتعدراً وللمناسبة منصرفاً أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب ولايخفى اعرابه (قوله فى جمع التكسير) أى الجمع المكسور ويعم فيه مجمل ما قبله كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتل (قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحاجة اليه لان الشئ لاينصب الا بناصب لكنه ذكره توضيحاً ولم يذكره فى نظائر هذا الموضوع اكتفاً بذكره هنا طلباً للاختصار وكان الاول ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله فى نظائره (قوله مما تقدم فى علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه او ينقل اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة والالف الاثني وواو الجماعة وياه الخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلاً به نون النسوة كان اعرابه مجلياً نحو ولايجل لهن أن يكتمن (قوله المتقدمة) أشار به الى أن ال فى الاسماء العهد الذكري (قوله وما أشبه ذلك) قد يقال لافائدة له مع قوله أو لا نحو رأيت أبالك وأجيب بأن نحو أفاد عدم الحصر فى الذهن وهذا أفاد عدم الحصر فى الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الخييان لما من ما أشبهه ولا موقع للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها وأجيب بأن ذكرها باعتبار كل

بعد المشابهة فيها وكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب (فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد) نحو رأيت زيداً وعبد الله والفتحة (و) الموضع الثانى فى (جمع التكسير) نحو رأيت الزبود والهنود والاسارى والعداوى (و) الموضع الثالث فى (الفعل المضارع) اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ مما تقدم فى علامات الرفع نحو لن يضرب ولن يخشى وأما الالف فتكون علامة للنصب فى الاسماء الخمسة المتقدمة فى علامات الرفع (نحو رأيت أبالك وأخالك) فأما الالف المنصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت جلالك وذامالك

(وأما الكسرة فتكون علامة ٥٦ للنصب في جمع المؤنث السالم) لم يخلق الله السموات فالسموات

مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتح لانه جمع مؤنث سالم ( وأما الياء فتكون علامة للنصب في التننية ) نحو رأيت الزيد بن فالزيد بن منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتح لانه مثنى (و) في (الجمع) المذكور السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لانه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف الي جمع المذكور السالم لانه أخوه في الاعراب بالحروف ( وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الافعال ) الخمسة ( التي رفعها اثبات النون ) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير ثنية فحولن يفعلون فعلاً وضمير جمع فحولن يفعلوا ولن يفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة فحولن فعلن فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتح

فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت جالتمن بقية أخواته وكذا نحو رأيت فالتمن بقية أخواته وهكذا ولو أسقطها وقال من رأيت جالتمن لكان أحسن ( قوله فالسموات مفعول به ) أي عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه في المعنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الضاعل به فعلا كقولك ضربت زيداً فان زيداً كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده وان كان ذاتاً لا تعلق الله تعالى موجوداً للأفعال والذوات جميعاً والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وياتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا حكمه تأخير الاعراب عن حكاية القول الثباني وهذا ان القولان ليسا مخصصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاربان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتح الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بألف وتاء من يزيدين بالكسرة جلالاً للنصب على الجزر كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالأصل ولم يعبروه بالحروف كما صله لانه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف أصله واعلم أيضاً أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح الالفية

وقسه في ذى التاء ونحو ذكري \* ودرهم مضغ وجرها  
وزينب ووصف غير العاقل \* وغرذا مسلم للناقل  
( قوله في التننية ) أي المثنى ( قوله بأطلق الجمع الخ ) اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكور السالم وقوله لكونه على حد المثنى أي طريقته في الاعراب بالحروف وفي أن آخر كل منها نون تحذف للاضافة ( قوله لانه الخ ) أي لاجل أن المثنى شريك جمع المذكور السالم في الاعراب بالحروف ( قوله بنبات النون ) أي بالنون الثابتة ( قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ ) فيه تسميح لأن الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك ( قوله

والنقص

والنخض) اللام بمعنى على (قوله لانها أخت الكسرة في التعريك)  
 أى مشاركتها في التعريك فأطلق التعريك على التعريك من اطلاق السبب  
 على السبب (قوله مواضع تخصصها) الجمع باعتبار الافراد الشخصية  
 والا فالقحة ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله  
 المنصرف) أى حقيقة كزيد أو حكا وهو غير المنصرف اذا أضف أو اقترن  
 بأل بناء على انه باق على منعه من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد  
 أو قدر للثقل أو التعذراً والمناسبة كررت بالقاضى والفتى وغلامى (قوله  
 وهو الاسم المتمكن الامكن) يحتمل انه تعريف للمنصرف من حيث هو  
 سواء كان مفرداً أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف  
 ويكون تعريفه بالاعم ان لم يحمل الاسم فى التعريف على المفرد وقد أجاز  
 المتقدمون لانه يستفاد به التمييز فى الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن  
 شبه الحرف فلم يبن والامكن الزائد فى التمكّن وهو العارى عن شبه الفعل  
 فلم يمنع من الصرف واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم  
 المعرب المنصرف وممكن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا يمكن  
 ولا أمكن وهو المبسوط كالمضمرات وأسماء الاستفهام (قوله لدخول  
 تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للحرف تنوين الصرف له لان  
 الدخول يكون فى الأول والتنوين فى الآخر واضافة تنوين الى الصرف  
 من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من أن  
 الصرف هو التنوين أى تنوين التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين  
 التمكين هو مذهب المحققين الذى أشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أى مينا \* معنى به يكون الاسم امكنا

وقيل هو الجزم التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكين والعوض  
 والمقابلة صرف (قوله وجمع التفسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل  
 الشارح أو حكا فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت فى مساجدكم  
 أو مقررونا بال نحو وأنتم عاكفون فى المساجد بناء على ما تقدم فى المفرد  
 هذا ولم يقل المصنف فى الاسم المفرد وجمع التفسير المنصرف مع أنه  
 أخصر لزيادة الايضاح للمبتدئ لانه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما

(والنخض ثلاث علامات  
 الكسرة والياء والقصة) بدأ  
 بالكسرة لانها الاصل ونفى بالياء  
 لانها بنتها وختم بالقصة لانها  
 أخت الكسرة فى التعريك  
 ولكل من هذه العلامات الثلاث  
 مواضع تقصها (فأما الكسرة  
 فتكون علامة للنخض فى ثلاثة  
 مواضع) الاول (فى الاسم  
 المفرد المنصرف) وهو الاسم  
 المتمكن الا يمكن نحو مرت  
 بزيد وسمى منصرفاً لدخول  
 تنوين الصرف عليه وهو المسمى  
 بتنوين التمكين (و) الثانى فى  
 جمع التفسير المنصرف) نحو  
 مرت بزيد وهنود

(قوله وسبأني أن غير المنصرف) أي من النوعين المفرد وجمع التكسير  
 (قوله ولا يكون المنصرفا) ولذا لم يقيد المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله  
 (قوله اذالم يكن علما) هذا قيد في قوله ولا يكون المنصرفا ولقائل  
 أن يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صام مفردا والكلام  
 في الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ)  
 نحو عرفان علما لموضع الوقوف وأذرعان قرية من قرى الشام واختلف  
 العربي في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه  
 على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة  
 باسمه بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على  
 ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلية  
 والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويحذفه  
 بالقصة مراعاة للتسمية فقط فالأول راعى الجمعية فقط والآخر راعى  
 التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه  
 بالكسرة وراعى اجتماع العلية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن  
 تنوين صرف الأنة مشبه له في الصورة قضية ذلك كما قال بعضهم  
 انه لو سمي به منذ كان سمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه وقد روى  
 باللغات الثلاث قوله

تؤرثها ن أذرعان وأهلها \* يثرب أدا هانظر على

(قوله المعتلة) أي التي آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال  
 الاضافة لتلايد عليه نوه فان آخره حال الافرادها: أصله فوه بنسخ الفاء  
 عند سيبويه والليل وبضمها عند الفراء على كلا القولين هو باسكان  
 الواو (قوله المضافة) أي الى غيرها المتكلم (قوله في التثنية مطقا)  
 أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث (قوله السالم للمذكر) أي ذل في الجمع لا هـ  
 الذكري والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله في الاسم الذي  
 لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب أو مقدره  
 وضابطه انه المشابه للفعل في اشتقائه على علمين فرعين معتبرين مختلفين  
 مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى او على فرعية تقوم مقام

علمين

وسبأني أن غير المنصرف  
 يحقض بالقصة (و) الثالث في  
 (جمع المؤنث السالم) ولا يكون  
 الامنصر فانحو مرت بالهندات  
 اذالم يكن علما فان كان علما جاز  
 فيه الصرف وعدمه (وأما الباء  
 فتكون علامة للخفض في ثلاثة  
 مواضع) الأول (في الاسماء  
 الخمسة) المعتلة المضافة نحو  
 مررت بأبيك وأخيك وجميك  
 وفيك وذى مال فهذه مخفوضة  
 بالياء الموحدة وعلامة خفضها  
 الباء نيابة عن الكسرة  
 (و) الثاني (في التثنية) مطلقا  
 نحو مررت بالزيدين والهندين  
 فالزيدين والهندين مخفوضان  
 بالياء الموحدة وعلامة خفضهما  
 الباء المقنوح ما قبلها المكسور  
 ما بعدها نيابة عن الكسرة  
 (و) الثالث في (الجمع) السالم  
 للمذكر نحو مررت بالزيدين  
 فالزيدين مخفوض بالياء الموحدة  
 وعلامة خفضه الباء المكسور  
 ما قبلها المقنوح ما بعدها نيابة  
 عن الكسرة (وأما القصة  
 فتكون علامة للخفض في الاسم  
 الذي لا ينصرف)

علتين وذلك ان الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهي  
 اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمستق فرع المشتق منه  
 واما ندالك وفتين فالعلة اللفظية شبه التركيب لازمة الفعل يدل على  
 الحدوث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد  
 كذا في الخاتمة ومثله في حاشيته على الاشموني وتعليقه سم نقله عن  
 العلامة الدونشري حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من  
 حيث المعنى ٥١ والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل  
 في الافادة وما: تاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار  
 اللفظ والمعنى فاذا شابه الاسم في شمله على مطلق علتين الخ وليس المراد  
 في اشتماله لي عين العتين الذين في الفعل منع. منه شيئا من ممنوعان من  
 الفعل وهما الكسرة والتنوين ويوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد  
 شوهندا اذا صرف مع ان فيه الفرعيتين اى لانهما ليستا بمعتبرتين لا تنفاه  
 بعض الشروط حيثند كما سيأتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو  
 اجمال بالجيم تصغيرا جمال جمع جل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع  
 المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ او كانتا من جهة المعنى  
 فقط نحو حائض وطامث في كل منهما فرعيتان التائيت وهو فرع  
 التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تتمع منه  
 الكسرة ولا التنوين لانه لم يصير بذلك كامل الشبهة بالفعل ثم اعلم  
 ان حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة منتهى الجموع  
 والثانية التائيت وهو ثلاثة انواع تأنيث بالالف المقصورة او الممدودة  
 وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث معنوي كما سيأتي والثالثة المعرفة والمراد  
 هنا خصوص العلية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلة المضمر والمبهم  
 هنا لكونهم مامينين والكلام في المعربات ولجعل ذى الاضافة واللام  
 غير المنصرف في حكم المنصرف والرابعة الهجاء والخامسة وزن الفعل  
 والسادسة زيادة الالف والتنوين والسابعة العدل والثامنة التركيب  
 والتاسعة الوصف وان. من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمنع  
 بمفرده وهو شيئا ن صيغة منتهى الجموع والف التائيت المقصورة

والمدودة أما وجه قيام الأول مقام عتين فلاق كونه جمعاً بمنزلة علة  
 هي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى  
 بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروج وجه عن صيغ  
 الأحاد العربية وأما وجه قيام الثاني مقامهما فلأنه زيادة على  
 التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حجر ولا في حبلى حبلى  
 فالتأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى والوزوم بمنزلة علة أخرى وهي من  
 جهة اللفظ كذا في الحاشية والذي في الحقي على الأشموني أن التأنيث  
 بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ووزوم علامته علة ترجع إلى المعنى وإن منها  
 ما لا يستقل بالمنع بل لا بد من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية وبعض  
 الثامنة وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها  
 مع الوصفية وما يمنع مع العلية ضرورة أن الوصفية والعلية لا يجتمعان  
 لتساق مدلولهما فان مدلول العلية الذات ومدلول الوصفية حالة من  
 أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل  
 كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلية هذه الثلاثة كعمر  
 ويزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهي الهمزة كإبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب  
 والتركيب كعدي بكر ب إذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه  
 العلة السبعة وبعض الثامنة علة مجازاً لكل واحدة جزءاً علة فالعلة التامة  
 الموجبة لمنع الصرف مجموع عتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله  
 بعضهم وقد أشار الشارح لعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة  
 منتهى الجموع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أي الاسم الذي لا ينصرف  
 المشتمل على علة تقوم مقام عتين ما كان الخ أي هو الذي وجد على وزن  
 صيغة أي هيئة منتهى أي أقصى الجموع أي الذي لا يمكن أن يجمع جمع  
 تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلاً كلب يجمع على  
 أكلب ثم يجمع أكلب على أكلب وكذلك نم يجمع على أنعام ثم يجمع  
 أنعام على أنعام وأكلب وأنعام لا يجتمعان بعد ذلك فهما على صيغة  
 وقفت عندها جموع التكسير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينافي  
 إمكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع

وهو ما كان على صيغة منتهى  
 الجموع نحو صواحبات  
 ومما يج

جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها وان جمع جمع سلامة على  
 صواحيبات وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضاراً في دعوى أن صيغة  
 صواحب مثل بلغت أقصى صيغة الجوع مع انه قد بقي من الصيغ  
 صواحيبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها لان جمع السلامة لما كان  
 لا يغير الصيغة لم يطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك  
 كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسره حرفان كساجد  
 أو ثلاثة أو سطها سا كن كصايح ولا فرق بين أن يكون أوله ميماً كما مثل  
 أو غيرها كصوامع وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من  
 الصيغة الأولى نحو جوار أو لا والحرف المشدد بغيرين فهو دو اب من  
 الصيغة الأولى ونحو بخاتي جمع بختي من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر  
 خرج نحو تداني وتواني فانه ما مفردان مصدران لتداني وتواني وبقولنا  
 أو سطها سا كن خرج طواعية وكرهية وهما خارجان بالجمع أيضاً لانهما  
 مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجهما باشتراط أن لا يكون  
 في آخر هذا الجمع تاء التانيث وقد علم من ضابطه المذكور شرطه وبقي منها  
 أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة الى ظفار يوزن  
 قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالانظفار فهو مصروف لان  
 الياء فيه للنسبة تحقيقاً وخرج نحو حواري بالحاء المهملة والراء بعد  
 الألف وهو الناصر وحوالي وهي المحتمل فكل منهما مصروف لان الياء  
 فيه ملحقه بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفاً فقد رفيه الاتساع  
 وان لم يكن منسوباً حقيقة (قوله) وكان محتوماً بألف التانيث المدودة  
 الخ) ألف التانيث المدودة عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة وعند  
 بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق المدودة عليها  
 مجاز لان المدود ما قبلها الا هي وهي تمنع مطلقاً سواء كانت في علم  
 كزكرياء أو نكرة كصمراء أو وصفة كصمراء أو جمع كاصدقاء جمع صديق  
 وصلحاء جمع صالح وأعضاء جمع عزيز وألف التانيث المقصورة هي ألف لينة  
 مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكري  
 أو وصفة كجبل أو جمع كرضى وجرسى (قوله) او كان فيه العلية والتركيب

أو كان محتوماً بألف التانيث  
 المدودة كصمراء أو المقصورة  
 كجبل أو صكان فيه العلية  
 والتركيب المزجي نحو معد يكرب

هذا شروع فيما فيه علمتان والعلمية تكون الاسم علم المذكرة أو مؤنث  
 والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد وشرط تأنيده منع الصرف مع  
 انضمامه للعلمية كونه من جنس الجنس عدد دبا ولا محتوما بويه فخرج المركب  
 الاضافي فانه يجرى على جزئيه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من  
 الصرف وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة وأما جزؤه الاول فيعرب بالحركات  
 الثلاث لفظا وتقديرا وخرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتأبط  
 شرا فانه مبنى محكي على حاله قبل العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف  
 لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل لقائل أن يقول الجملة من  
 حيث هي جملة قبل جعلها علمانية وان كانت أجزاؤها بعدة وبعد  
 العلمية معربا اعرابا تقديرا بالاستقلال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون  
 من المعربات تقديرا الامن المبنيات واذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليها  
 بالانصراف أو بعدمه لان عدم ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه  
 كما في عصا وجبلى وموسى ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها  
 اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه وخرج أيضا المركب  
 التصديدي مطلقا الوصفي وغيره بحمله الشرط كالحيوان الناطق  
 وان قام زيا عليز وخرج أيضا المركب العدي كخمسة عشر ثم مبنى  
 على فتح الجزأين الاثني عشر وافتى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب  
 اعراب المثني والجزء الثاني مبنى على الفتح وخرج المزجي المختوم بويه  
 كسبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار الشارح الى هذه التسميات بالمثال  
 في قوله نحو معد يكر ب أي وحضرموت وبعلي بك فيرفع الجزء الثاني بالضم  
 وينصب ويجزى بالقصة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون  
 كمثل الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الانصاع ويجوز فيه الصرف  
 أيضا والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا  
 أو معنويا أما المعنوي فهو أن يكون اللفظ مجرد من التاء والالف  
 موضوعا في الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزيت علم امرأة  
 أو مذكرة حقيقيا كالمثال علم رجل أو يكون في الاصل مذكرة ثم جعل علم  
 لمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث انما يكون بناء مقدرة لظهورها

أو العلمية والتأنيث نحو زيب  
 وناطمة

في التصغير



في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلية واحدا من أمور أربعة أما زيادة  
 الاسم على ثلاثة أحرف كز فب وسعد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء  
 التانيث وأما تحرك الوسط من حروفه نحو سقر اسم بلهمن لان الحركة  
 قامت مقام الرابع القائم مقام التاء وأما كونه أعجميا نحو بضم الجيم  
 وحص اسمي بلدين وأما كونه منقولاً من مذ ك نحو زيد إذا سمي به امرأة  
 لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب  
 سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحدا من هذه الأربعة نحو هند ودد  
 جازفه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه وأما التانيث اللفظي فهو  
 أن يكون اللفظ ملحقاً بنوعه علامة التانيث سواء كان موضوعاً للمذكور  
 طلمة وجزة أو لمؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنوياً أيضاً ولا شرط له غير  
 انضمامه للعلية اذا علمت ذلك علمت أن أقسام التانيث ثلاثة لفظي  
 معنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلمة وجزة وعلى رجلين  
 معنوي فقط كز فب وسعد على امرأتين وهذا ظاهر وعلى رجلين نظراً  
 للاصل وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذا مؤنث بها مطلقاً \* وشرط منع العار كونه ارتقى  
 فوق الثلاث أو نحو أو سقر \* أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر  
 وجهان في العادم تذ كيراسين \* وعجمة كهند والمع أحق

(هولاء أو العلية والجمجمة) الجمجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط  
 منعها مع العلية أن يكون ماهي فيه علماني لغة العجم قبل استعماله في اللغة  
 العربية علماء هذا ما جزم به ابن الحاجب وواقفه ابن مالك وهشام وهو  
 ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على أنه لا يشترط وإنما الشرط  
 أن يكون علماني أول استعمال العرب وبه جزم الرضي وقال ألا ترى  
 أن قالون اسم جنس في العجم معني الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم يتصرف  
 فيه فصار غير منصرف وشرطها أيضاً عند سيبويه وأكثرت الحجة بتحريك  
 لوسط ورجحه الرضي والمتأخرون وأما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط  
 أحد أمرين إما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال  
 الاشعري ويحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها أن الجمجمة لا أثر لها فيه

والعلية والجمجمة نحو ابراهيم

مطلقاً وهو الصحيح الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه  
وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف  
وبه جزم ابن الحاجب \* واعلم أن أسماء الانبياء وكذا الملائكة أعجمية  
الأربعة من كل منظومة في قوله

هو شعيب صالح محمد \* أوضاعها في العجم ليست توجد  
رضوان مالك نكير منكر \* أئوالها في الحكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلية وزيادة الالف والنون بخلاف  
بقية الأربعة فأنها مصروفة وكذا أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الا سبعة  
منظومة في قوله

تذكر شعيباً نوحاً وصالحاً \* وهو داولوطاً ثم شيناً محمداً

(قوله أو لعلية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة  
بمعنى أن الواضع وضعه أصالة للفعل ولم يدجد في الأسماء العربية من غير  
شدوذ الا منقولاً عن الفعل كشمير يشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم بنت  
يصبح به معروف فهي فلا يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم  
من تقييد الأسماء بالعربية وكضرب على وزن الجهول علم رجل من غير  
اعتبار ضمير والابان اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي وأما مثل بضم  
الذال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم اثنا قلنا من غير شدوذ فان لم يكن الوزن  
مختصاً بالفعل فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف  
زائد كما يراد في أول المضارع أي حرف من احرف المضارعة الأربعة نحو  
احمد ونحمد وتغلب ويشكر أعلاماً لا أشخاص معينة فهي ممنوعة من  
الصرف لانها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في أصل الاسم  
وهنا كلام تقيس فانظره في الحاشية (قوله أو العلية وزيادة الالف  
والنون) أي زيادتهما على حروف الكلم الأصلية فلا منع فيماها فيه  
وهما أصليتان كاستعان او احدهما كتيان واذا تجاذب الكلمة أصلان  
أصل يقتضي الزيادة وأصل يقتضي عدمها جازا للصرف وعدمه نحو  
شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط  
شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس او الحسن وعفان

أو العلية ووزن الفعل نحو أحمد  
أو العلية وزيادة الالف والنون  
نحو عثمان

من العفة والعفونة (قوله أو العيبة والعدل نحو عمر) العدل في اللغة  
 له معان منها تقيض الجور وفي الاصطلاح تحوّل الاسم عن صيغته الأصلية  
 إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع  
 اتحاد المعنى المشتق فإنه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فصار بقد خرج  
 عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فإنه لم يتغير عن  
 المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير  
 للاعلال كصقام فإن أصله مقوم كذهب نقلت حركة الواو إلى القاف فصار  
 مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدت ألفاً فصار  
 مقام فهذا لا يقال له عدل عندهم لأن التغير للاعلال ريقولنا والالحاق  
 نحو كوزلانه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الحاق بجعفر  
 ثم إن العدل نوعان تحقيقي وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف  
 وتقديرى وهو الذي لا يدل عليه الامنع الصرف فالتحقيقي يمنع الصرف  
 مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلية نحو عمر فإنه  
 لم يوجد الأعلال غير منصرف ولم يمكن فيه تقديرى بسبب خروج العلية سوى  
 العدل فندرجه لثلاث بلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف  
 بسبب واحد فقبل أنه عدل عن عامر كز فرمعدول عن زافر (قوله  
 أو الوصف والعدل) تتقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات  
 مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى  
 لأن تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لأن  
 الوصف اسم كما ترف كيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه  
 وشرطاً تأثير الوصفية منع الصرف مع عله أخرى الاصله أى أن يكون اللفظ  
 موضوعاً للمعنى الوصفى أو لا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد  
 به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان  
 موضوعاً للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا  
 قال ابن مالك

وألفين عارض الوصفية \* كابع وعارض الاسم  
 (قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة

أو العلية والعدل نحو عمر أو كان  
 فيه الوصف ووزن الفعل نحو  
 أفضل أو الوصف والعدل نحو  
 مثنى وثلاث

ورباع معدول عن أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لأن كلا منهما  
 معدول عن مكرر فإن الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث  
 لم يتعد اللفظ علم انه معدول عن مكرر واختلافهما فيما رواه ذلك الى عشر  
 ومغشهر هل جاء أم لا والصواب مجيئه (قوله) أو الوصف وزيادة الالف  
 والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصاله وأما الالف والنون فيه  
 فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر وهو  
 الراجح وقيل الشرط وجود فعلي في مؤنثه ونظير أثر الخلاف فيما لمؤنثه  
 أصلا فعلى الاوّل يمنع من الصرف لاتقاء فعلانة الذي هو شرط في منع  
 الصرف وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعلي الذي هو شرط ومن ثم  
 اختلفوا في رجن اذا تجرد من ال والراجح المنع بناء على الاوّل (قوله)  
 فهذه كلها) أي الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تتل) سواء  
 كانت معترفة كقوله تعالى وأنتم عما كفون في المساجد أو موصولة كقوله  
 ما أنت بالقطان ناظره اذا \* نسبت بمن تهواه ذكر العواقب  
 بناء على أن ال توصل بالصنة المشبهة أو زائدة كقوله  
 وأيت الوليد بن يزيد مباركا \* شديد أعباء الخلافة كاهله  
 ومثلها أم في لغة جبر كقوله

ان شئت من تجديريقات ألقا \* تبيت بايل ام أرمدا اعتادا ولقا  
 ثم اعلم أن فيما لا يصرف اذا أضيف أو تبع ال ثلاثة أقوال أحدها  
 أن يكون بإقبا على منعه من الصرف مطلقا ثانيها أن يكون منصرفا مطلقا  
 ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت منه علة فنصرف نحو بآجدكم وبعثنا  
 فان العلية زالت لان الاعلام لاتضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا  
 نحو بأحد سنكم (قوله) والبعزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع  
 الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله) علامتان السكون) هو لغة  
 ضد الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله) والحذف) هو لغة الاسقاط  
 والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره الشارح أيضا (قوله) سقوط حرف  
 العلة) أي من الفعل المعتل وقوله أو النون أي من الأمثلة الخمسة وقوله  
 للجازم أي لاجنبه فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة

ورباع أو الوصف وزيادة الالف  
 والنون كسكران ولها شروط  
 تطلب من المطولات فهذه كلها  
 تتحقق بالتحفة نيابة عن الكسرة  
 ما لم تصف أو تتل ال فانها حينئذ  
 تتحقق بالكسرة على الاصل  
 نحو صررت بأفضلكم وبالافضل  
 (الجزم علامتان السكون)  
 وهو حذف الحركة (والحذف)  
 وهو سقوط حرف العلة أو النون  
 للجازم

كأذ كره الشاوح كان المناسب أن يقول المثنى ولنجزم علامة الحذف  
ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون وحذف حرف المصلة  
وحذف النون قلت انه أراد التصريح بالمقصود فان قلت الصلواتان  
المدكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة أو الحرف والجزم هو  
ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال  
ساقط أما على أن الاعراب معنوي فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف  
لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وأما على أن  
الاعراب لفظي فالغايير بالاجمال والتفصيل قوله في الخط أي منه وقوله  
تعالج من الواو أي حلة كونها تابعة (قوله لالتقاء الساكنين) علة  
لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لالتقاء الساكنين وعليها كتب  
الشيخ النبتي حيث قال أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء أي اجتماع  
الساكنين وان كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو تلبون  
فان النون حذفت لتوالي التونات) الاصل تلبون بواو يين ونون خفيفة  
بوزن ترجون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقى سا كان حذفت الواو  
الاولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين وانما لم تحذف وا والضمير لانها  
نايب الفاعل فهي عدم موكلة بخلاف لام الفعل فانها جزم وكلمة وحذف الجزء  
أولى من حذف الكلمة فصار تلبون فأدخلت نون التوكيد المشددة وهي  
بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي التونات  
ولما حذفت نون الرفع التي سا كان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو  
لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقبيل  
تلبون ولم تحذف النون لقوات الغرض الذي جرى بها الاجله وهو التوكيد  
واعراب هذا الفعل أن تقول اللام موطئة للضم وتلبون فعمل جماعة  
الذكورا مخاطبين مني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة  
لتوالي الامثال والواو نايب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت  
قد جمع بين ثلاث نونات نحو التساءجن في الماضي ويجوز في المضارع قلت  
لما كان فيها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف تلبون  
فان الاولى للرفع وثان للتوكيد فالثلاثة زوا وشد على أصل الكلمة واللفظ

واحتوت بقول الجازم من نحو  
شدع الزبانية لان الواو حذفت  
في الخط تعالج حذفها في اللفظ  
لالتقاء الساكنين ومن نحو  
تلبون فان النون حذفت  
لتوالي التونات

ولكل من السكون والحذف موضع تختص به (فاما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) اذا دخل عليه جازم  
٦٨ ولم يتصل باخره شي فمحو لم يضرب فيضرب ففعل مضارع

انما يحصل بالزوائد (قوله .واضع) جمع .موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يراد ان السكون ليس له الاموضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره وأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على لسكون (قوله ولم يتصل باخره شي) أي يوجب بناءه أو يتقبل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنوافي حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة فمحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله ما لم يكن في آخره ألف الخ) لو اسقط في لكان أولى وأظهر لان اثباتها يوجبهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر لم يزل على اثباتها أن يكون الشيء طرفا لنفسه ويجرى ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلي فان كان غير أصلي . بأن كان بدلا من همزة كيقمران القراءة ويقرى من اقراء الضيوف ويوضو ثم دخل اجازم جاز حذفه وزكه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الازهرية (قوله .وعلاوة جزمها حذف حرف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل وجد الآخر نهاسا كما قلنا يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر اضعفه شيئا بالحركة تسلط عليه لحذفه فمحو اتصل باخر لفعل نون النسوة أو التوكيد ووجب بقية حرف العلة لمحو لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الاولى اسقاط كل لانها للافراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى به البيان الاطراد أي التنصيص على كل فرد فرد

\*(فصل)\*

هولغة الحاجز بين الشيتين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحمّل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المنعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها التمييزا عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للاصل كما قاله الشبرا ملسي والا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجامدة غير مرعى فيها معناها

الاصلي

مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في اخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) في موضعين الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة فمحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فيمدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبله .دليل عليها والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (والموضع الثاني في) الافعال الخمسة (التي رفعها بثبات النون) وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربني فهذه الافعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون

\*(فصل)\*

الاصلي فلا حاجة لبعده بمعنى فاعل أو مفعول (قوله في ذكر) الحمار  
 والمجرور متعلق بمحذوف بصفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محمول أى  
 محصل الكلام الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الاعراب  
 الى هنا) من فيه للبيان أى الذى هو أول علامات الاعراب ممتد الى هنا  
 ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم مرت من البصرة  
 اذا السير ثابت في المبدأ دون الذر هنا وأشرت بقولى ممتد الى هنا الى أن  
 الى متعلقة بمحذوف كما أشار اليه بعضهم (قوله تمرينا) مفعول لاجله أى  
 ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدى أى تكرر بالتعليم له ليسهل عليه وهذا  
 جواب عما يقال التكرير معيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق  
 بمحذوف حال من ذكر أى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما يقال  
 هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبق به (قوله وحاصله) أى ما تقدم  
 (قوله العربات قسمان) مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمشي عن الجمع وضح  
 ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق باثنين  
 قال فيه للجنس والقاعدة أن ال الجذبية اذا دخلت على جمع أبطلت منه  
 معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم  
 فالمثنى في معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظرا للمعنى على حد فاذا هم  
 فريقان يختصمون والحاصل انه لا بد من التأويل في المعربات ليوافق  
 قسمان أو عكسه والمراد بجنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها عربية  
 بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه  
 والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجودا أو  
 عدما فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون  
 لا يدخل في المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لا حاجة اليه ادخوله فيما  
 يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدما  
 فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل  
 (قوله أو بالحذف) أى حذف أحد الحرف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله  
 اربعة أنواع) جمع نوع والمراد اربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد  
 وللمبادرة الى بيان أن المراد بقوله اربعة الأنواع الافراد لان الافراد  
 أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل

في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب  
 علامات الاعراب الى هنا تمرينا  
 للمبتدى على عادة المتقدمين  
 وجهم الله تعالى أجمعين وحاصله  
 أن يقال (العربات قسمان  
 قسم يعرب بالحركات) الثلاث  
 الضمة والفتحة والكسرة  
 أو بالسكون (وقسم يعرب  
 بالحروف) الاربعة الالف والواو  
 والياء والتون أو بالحذف (فالذى  
 يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة  
 أنواع) نوع من الافعال وثلاثة  
 من الاسماء

فانواع الاسماء الثلاثة (الاسم  
المفرد) نحو جاز زيد ورأيت زيدا  
ومررت بزيد (وجع التكسير)  
نحو جاز الرجال ورأيت الرجال  
ومررت بالرجال (وجع المؤنث  
السالم) نحو جاءت الهندات  
ورأيت الهندات ومررت  
بالهندات (و) نوع الافعال  
(الفعل المضارع الذي لم يتصل  
بآخره شيء) نحو يضرب ولن  
يضرب ولم يضرب (وكلمها) أى  
مجموع الانواع الاربعة لاجمعها  
تختلف بعض الاحكام في بعضها  
أى مجموعها (ترفع بالضممة) نحو  
يضرب زيد ويرجال ومؤمنات  
(وتنصب بالفحة) نحو لن أضرب  
زيدا ويرجالا (وتخفض بالكسرة)  
نحو مررت بزيد ويرجال ومؤمنات  
(وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب  
هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك)  
الاصل (ثلاثة اشياء جمع  
المؤنث السالم ينصب بالكسرة)  
نحو رأيت الهندات وكان حقه  
أن ينصب بالفحة (والاسم الذى  
لا ينصرف يختص بالفحة) نحو  
مررت بأحمد ومسجد وكان  
حقه أن يختص بالكسرة  
(والفعل المضارع المعتل الآخر

حيث لم يكن يف بقله فاذا يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجل أولا  
حيث قال اربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجال ثم التفصيل  
(قوله الاسم المفرد وجع التكسير) أى الاما لخلق منهم ما لثنى وجمع  
المذكور السالم ككلا وكتنا فانه مفرد اللفظ ألحق بالثنى فى اعرابه ان أضيف  
لمضمر وكسنتين وبابه فانه جمع تكسير ألحق بجمع المذكور السالم فى اعرابه  
(قوله وكلمها) المراد الكل الجموعى ولذا قال الشارح أى مجموع الانواع  
الاربعة وهذا اذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد  
بضمير كلها ما يشمله وانما كان من الكل الجموعى للتحلف عن الحكم  
المذكور فى بعض الافراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من الكل  
الجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنى من أول الامر  
بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجمعي لانه ليس هناك افراد  
عما دخل تحت كل يتخلف عن الحكم المذكور لعدم دخول ما يتخلف تحتها  
قال العلامة الشنوائى بل يصح أن يراد بالجمع مطلنا ولا يضرب التحلف الذى  
ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما يتخلف فيه ذلك بقوله الاق وخرج  
الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل الجمعي  
لان المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل (قوله هذا) أى المذكور  
من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالضممة الخ هو الاصل فى العربيات  
(قوله جمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه لانه أى لفظ جمع  
اذ هو ينصب بالفحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى  
ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أجد لانه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف  
لانه ليس فيه شيء من مواضع الصرف والمراد ما يصفى لانه لا تغفل  
(قوله المعتل الاخر) أى ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يعزى ويخشى  
ويرى ونحوها تظهر ما مر ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا  
فائدة له لان المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم  
اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم  
والحاصل أن المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند  
الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعظم مطلقا

من



من المعتل عند النجاة فيجتمعان في نحو يخشى ويدعو ويرجى ويتقرد المعتل  
عند الصرفين في نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم أنه  
ينصب بقحة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يحتملوا  
النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كأن الجزم  
كذلك كما جلا وانصب الافعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قلت  
أجيب بأنه انما كان ذلك في الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها  
بخلاف ما هنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو  
والياء على الاصل (قوله التنبيه وجمع المذكر السالم) أي ما يصدقان  
عليه تظهر ما مر لالفظه ما لان لفظ التنبيه مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع  
(قوله والاسماء الخمسة) أي ما تصدق عليه لاهي نفسها كما ترى تعرب  
بالحروف في احدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الاتمام وفيها الغتان  
القصر وهولزوم الالف في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث  
مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف أحرف العلة والاعراب بالحركات  
الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط في المطولات (قوله والافعال الخمسة)  
أي ما تصدق عليه كما ترى وتكون الخمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها  
فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التنبيه) مصدر وأيديه اسم المقبول  
أي المتنبئ كما سبق وقال بعضهم أنه في الاصل مصدر نقل الى الكلمة  
المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل  
مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر على  
اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو  
الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل  
أن اطلاق التنبيه على الكلمة المخصوصة اما مجازا أو حقيقة عرفية (قوله)  
فترفع بالالف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها الزامه  
الالف واعرابه كالمقصود وعليه لاوتران في ليله وان هذان لساحران  
ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه **ك**المفردات فيقول جاء الزيدان  
بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمي به  
أي المتنبئ جازا اعرابه كما صله واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف

يجزم بحذف آخره) نحو لم يفرز  
ولم يخش ولم يرم وكان حقه  
أن يجزم بالسكون (والذي  
يعرب بالحروف أربعة أنواع)  
أيضا ثلاثة من الاسماء ونوع  
من الافعال فأنواع الاسماء  
الثلاثة (الثلاثة) نحو الزيدان  
(و جمع المذكر السالم) نحو  
الزيدون (والاسماء الخمسة) وهي  
أبوك وأخوك وحموك وفوك  
وذرمال (و) نوع الافعال  
(الافعال الخمسة وهي يفعلان)  
بالياء المثناة تحت (وتفعلان)  
بالمثناة فوق (وبفعلون) بالمثناة  
تحت (وتفعلون) بالمثناة فوق  
(وتفعلين) بالمثناة فوق لا غير  
فأما التنبيه) بمعنى المتنبئ من  
اطلاق المصدر على اسم المفعول  
(تترفع بالالف) نحو جاء الزيدان  
(وتنصب وتخفض بالياء) المقنوح  
ما قبلها المكسور ما بعدها نحو  
رأيت الزيدان ومررت بالزيدان

(وأما جمع المذكور السالم فيرفع  
بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب  
ويحذف بالياء) المكسور ما قبلها  
المفتوح ما بعدها نحو رأيت  
الزيدين ومررت بالزيدين (وأما  
الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو  
هذا أبوك وأخوك وحولك وفوك  
وذو مال (وتنصب بالالف) نحو  
رأيت أباك وأخاك وجالك وفالك  
وذمال (وتحذف بالياء) نحو  
نظرت إلى أهلك وأخيك وجيك  
وفيك وذى مال (وأما الأفعال  
الخمسية فترفع بالنون) نحو يفعلان  
وتفعلان ويفعلون وتفعلون  
وتفعلين (وتنصب وتجزم  
بجذفها) أي بجذف النون نحو  
لن يفعلوا ولن تفعلوا ولن يفعلوا  
ولم تفعلوا وإن تفعلوا ولم تفعلوا  
وحاصل علامات الاعراب عشرة  
أشياء الحركات الثلاث والسكون  
والأحرف الثلاثة وحذفها  
للبازم والنون وحذفها للناسب  
والجازم

\* (باب الأفعال) \*

كعمران (قوله) (وأما جمع المذكور السالم الخ) ولو سمي به أو بما ألحق به جاز  
اعرابه كما صلته واعرابه يحكى في لزوم الياء وظهور حركات الاعراب على  
النون مع التنوين ما لم يكن أعجمياً والامتنع التنوين وأعرب اعراب  
ما لا ينصرف كقنسرين وجازا الحاقه بعربون في لزوم الواو والاعراب على  
النون منونة وجازا اعرابه كهرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير  
منونة للعلمية وشبه الجملة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الأخير  
هل الاعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو وفي الشيخ خالد على  
التوضيح أن هذا نظير من يلزم المنى الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب  
وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي (قوله)  
فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها النطا وهو ظاهر أو تقديراً نحو المصطفون  
والاعلون (قوله المكسور ما قبلها) أي لفظا وهو ظاهر أو تقديراً نحو  
وانهم -م عندنا من المصطفين الأخير فان أصله المصطفين تحركت الياء  
الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين  
وأبقيت فتحة الفاء دلالة عليها (قوله) (وأما الاسماء الخمسة فترفع الخ) أي  
في إحدى لغاتهم إلى آخر ما مر (قوله) وتنصب ويجزم بجذفها) وقد ورد  
حذف النون لغير ناصب ورازم نداء وتظما قرئ قالوا سحران تظاهرا أي  
تظاهرا فأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبنت أسرى وشيتي تدلكي \* شعرك نالغبر والمسك الذكي

ولا يقاس على ذلك وإنما جاز حذفها جملا على أصلها الذي هو الضمة فانها  
حذفت تخفيفا لقراءة أبي عمرو ولا يأمر كم بأسكان الراء وإذا اجتمعت  
هذه النون مع نون الوقاية جازا لا نسبت مع الفتح والادغام وجازا الحذف  
والمحذوف عند سيبويه ووجه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على  
انه نون الوقاية (قوله علامات الاعراب) الاضافة بمعنى اللام على أن  
الاعراب معنوية وبيانية على انه لفظي

\* (باب الأفعال) \*

أي هذا باب بيان حقائق الأفعال وإنما قدرنا حقائقه لأنه ذكر حقائق

الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من أن  
 التعريف بقاد بالمثال (قوله الاصطلاحية) أي لا الافعال الغريبة التي  
 هي جمع فعل يفتح القاء وهو المصدر أي الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام  
 أو وقوعه أو غير ذلك لانها لا تنحصر في ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من  
 التقسيم الى ثلاثة لأن ذلك ليس الالافعال الاصطلاحية ولأن كل قوم  
 انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يفتح المتن الى التصريح بهذا القيد  
 قال فيه العهد الذي بخلافها في قوله الافعال ثلاثة الخ فانها العهد الذي  
 لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لاصيغها  
 لانها لا تنحصر في ثلاثة أي بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره  
 من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أي بكسر القاء وهو جنس  
 تحته ثلاثة أنواع فكان الاخصر أن يعبر بالمتن بالمفرد الذي هو الجنس ولكن  
 أراد مزيد البيان للمبتدى ولاجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر  
 والافكان الاخصر أن يقول وهي ثلاثة (قوله لارابع لها) أخذ الحصر  
 من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدأ كما هنا  
 كان منحصرا فيما بعده فالعنى الافعال منحصرة في ثلاثة كما أنها اذا  
 دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على  
 الاجهوري

مبتدأ بلام جنس عزفا \* منحصر في مخبر به وفا

وان عرى عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر في ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلظ به عن وقوعه فهو الماضي  
 أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلظ به على الفعل فهو الامر  
 (قوله ماض) قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء  
 بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أو لا الماضى بقوله انما أمره  
 اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله  
 وهو ما دل الخ) هذا حد لخصوص الماضى وسيأتى حد لخصوص المضارع  
 والامر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب  
 الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ)

الاصطلاحية (الافعال) جمع  
 فعل وهي (ثلاثة) لارابع لها  
 (ماض) وهو ما دل على حدث  
 مقترن

أي يدل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون جزءاً من معناه  
 جيداً مقترناً بزمان ماضٍ بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين  
 في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب  
 الوضع بزمان ماضٍ أي أن الحدث والزمان اصطلاحياً في الوضع لهما خفتند  
 ساوى قول بعضهم ما يدل على حدث وزمان كما يأتي فلا يعترض بأنه  
 لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل انتهى محشى ملخصاً (أقول) قوله  
 بأن يكون جزءاً من معناه حدث الخ لا يصح لأن الحدث المقترن بالزمان الماضي  
 ليس جزءاً من المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره وحاصل معنى  
 التركيب بقوله أي فعل فهم منه حدث مقترن الخ وإذا كان كذلك فلم  
 يصح قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن  
 يقول أي دل دلالة مطابقة لأن الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي  
 المصطب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي مطابقة لآل جزئه  
 فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان  
 فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوي في حاشية  
 الجاني أن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تفصيلاً  
 وعلى الفاعل والمكان التزاماً وقيل على كل منهما مطابقة ولم يعترض  
 للتسبب مع تصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماضٍ) المراد  
 بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه  
 على المضارع المجزوم بل هو لما أختل الان دلالاته على الزمان الماضي عارضة  
 نشأت من لم أولاً وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو بأصل الوضع  
 (قوله وقيل ناء التانيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد  
 الساكنة أصالة فلا يراد أنها تتحرك لعروض كما مر فإن قلت كثير من الفعل  
 الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التحجب وحب من جذا وخوا وعدا  
 وحاثاً جيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها أنها  
 ألزمت استعمالاً خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزاموا تذكيراً  
 فاعلها فان فاعل فعل التحجب يرجع إلى ما وهي بمعنى شيء عظيم وفي فاعل  
 خلا وعدا وحاثاً الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض

بزمان ماضٍ وقيل ناء التانيث  
 الساكنة نحو ضربت (ومضارع)

المفهوم

المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب فهو ذر هو من الامثال وظي  
 لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله وقبل أي بحسب الوضع (قوله أي  
 مشابه) أشار به الى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه سمي مضارعاً من  
 المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في  
 أربعة في الابهام والتخصيص فإن يضرب يحتمل الحال والاستقبال فإن  
 قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال ~~كقولك رجل~~  
 والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو ان زيد يضرب كما تقول ان زيد الضارب  
 وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكاته كيضرب فانه بوزن ضاريز  
 والمراد مطلق الحركة لاشخصها فيدخل فيه فهو يقبل بالقياس الى اسم  
 فاعله وهو قائل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول  
 فراجع (قوله وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زمانى الحال  
 والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون  
 جزء معناه حدثاً مقترناً بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث  
 وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن  
 ذلك الحدث بحسب الوضع الخ انتهى محشى ملخصاً وفيه ما تقدم قريباً  
 من المناقشة وخروج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان  
 الاستقبال نحو ما ضارب غداً لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه  
 وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع  
 المنفى لم نحول يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن دلالاته على الزمان  
 الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك  
 بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكاً كلياً كما أن الاسم يكون مشتركاً  
 بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والحارية وعين الذهب وغير ذلك  
 فيكون موضوع الحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالي  
 تارة أخرى فهو حقيقة فهم ما على الاصح عندهم مقترن زمانين وضعين  
 وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أي  
 بوضع واحد فيكون جارياً على الراجح (قوله زمانى الحال والاستقبال)  
 الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زوي يضي الآن مع

أي مشابه وهو ما دل على حدث  
 مقترن بأحد زمانى الحال  
 والاستقبال

أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المتكسر بوجود  
لفظه لوجود جر معناه فحوز يديكتب الآن فكتبه مضارع بمعنى الحال  
لان وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل أن  
الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان  
طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت  
ذلك فقولهم الحال اسم للماض فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا يستقر  
غضه عين كذا قال التبتقي وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لان طرف  
الزمان الخ يتأمل مع قوله أنه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل انتهى  
والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أي الآتي (قوله  
وقبل لم) بيان لعامله بعدد كتر تعريفه والمراد بقوله لم صحة دخوله عليه  
وآثره على غيرها لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا بتغير معناها الى الماضي  
حتى صارت تجزئه (قوله وأمر) هولغة نقيض النهي وجمعه أمور  
واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله ما دل على طلب الخ) أي فعل دل  
بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف  
أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل  
فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالأباحة والتهديد  
(قوله وقبل ياء المخاطبة) أي ياء الفاعلة وهي اسم مضمرة عند سيبويه  
والجمهور أي وقبل نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته  
بحسب الوضع ويقبل الياء المذكورة نحو اضرب ويقبل نون التوكيد  
بقسميها نحو اضربن واضربن تخرج بقيد الوضع نحو قومون بالله ورسوله  
وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو  
بمعنى آمنوا واجاهدوا وبدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يفقر لكم  
ذنوبكم الخ فليست دلالة على الطلب بالوضع وخروج بقيد الصيغة نحو  
لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه  
بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترتك وخروج  
بقولنا ما دل على طلب ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب  
وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخروج به أيضا أفعال في التعجب لانه لا يدل

وقبل لم فعول يضرب (وأمر)  
وهو ما دل على طلب حدث في  
زمان الاستقبال وقبل ياء المخاطبة  
نحو اضربني فهذه حقيقة  
الافعال الثلاثة (نحو ضرب  
ويضرب واضرب)

قوله وجمعه أمور المناسب لقوله  
نقيض النهي أن يقول وجمعه  
أوامر اه معجمه

على

على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فصل ماضٍ أتى به على  
 صورة الامر كما هو مقرّر في محله وخرج بقيد قبول ياء المتناظرة أو التون  
 نحو درالوزن ان فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا التون  
 وكذا نحو ضرب زيد اعني اضرب زيد لانه لا يقبل الياء ولا التون وان دل  
 على الطلب ثم ان اخرج نحو درالو وضربا بهذا القيد محتاج اليه ان فسرت  
 ما في كلام الشارح بلفظ اما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان  
 الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان الامر للزمان  
 المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بانه  
 حال فزمانه مستقبل ابدأ باعتبار الحدّث المأمور بإيقاعه لان المقصود  
 حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله أي آدم ذلك  
 وباعتبار الانشاء له زمان حال بناء على أن الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه  
 في الوجود (قوله فالماضي مفتوح الاخر) أي مبني على فتح آخره  
 وقوله ابدأ أي في جميع أحواله أما البناء فلانه الاصل في الافعال فلا يستل  
 عن علته وانما يستل عن كونه على حركة وعن كونها قسمة وجواب الاول انه  
 أي الماضي أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة  
 وصلة وخبر او حال اقرب منهما فبني على حركة لان الحركة أقرب الى  
 الاعراب من السكون وجواب الثاني أنه بني على القسمة لتنفها وثقل الفعل  
 فلوضم أو كسر لاجتماع ثقلان وبناء الماضي متفق عليه والخلاف انما هو  
 فيما بني عليه على قولين قول بالتفصيل وهو أنه ان اتصل به واو الجماعة بني  
 على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت  
 والابني على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر أحواله  
 لكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمي أو لثقل كضربت  
 أو للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح  
 يحتمله وسياق ما قبله ومن المبني على الفتح الظاهر ضربا بناء على أن قسمة  
 الباهي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبني  
 على فتح مقدر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير  
 وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع المنصوب نحو ضربه

وأما أحكامها (فالماضي مفتوح  
 الاخر ابدأ) على الاصل نحو  
 ضرب ودرج وانطلق واستخرج  
 ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك

فوضر بنا ووضر بك وبالفتح والساكن ما عدا الواو نحو وضر باقينا أو هاء على  
 الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكينا من بناء وهو المتبادر من  
 الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح  
 التذوق ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون  
 ويؤيده نعيه يسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده الخشي نقله  
 عن السنوائى (أقول) وسأى أن هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام  
 الشارح في نظره هذا فيكون في هذا أيضا كذلك وإنما سكن آخره عند  
 اتصال الضمير المذكور به لتلائيها في نحو وضرت وحمل نحو استخرجت  
 طرد اللبب عليه أربع متحركت كانت فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير  
 الفاعل مجزوم من الفعل وهو غير جائز لنقل الكلمة الواحدة (قوله ومالم  
 يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء  
 وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر  
 وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول  
 بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لنقله أفاده في الحاشية نقله عن السنوائى  
 مع زيادة من النسبى (أقول) ان قوله على خلاف الاصل معناه أن بناءه على  
 الضم خلاف الاصل في البناء لان الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال  
 في الخلاصة \* والاصل في المبنى أن يسكنا \* وهذا يشعر بأن بناءه على الضم  
 حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما  
 هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان  
 كذلك فينبغى حمله عليه هنا واما تقدم في قوله فانه يسكن لاجل أن يكون  
 كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بانصاف (قوله عند الكسائى) انما  
 حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائى لكونه عبر بالجزم الذى هو  
 من ألقاب الأعراب فلا يناسب ذلك المذهب من يقول انه معرب وهو  
 الكسائى ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله  
 على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة  
 التشبيه تنبيهها على المبالغة والاصل مثل الجزوم ويقال في قوله مجزوم  
 انه يعامل معاملة الجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة

فانه يسكن من نحو وضرت  
 وما لم يتصل به واو الجمع فانه يضم  
 نحو وضرت وا على خلاف الاصل  
 (والامر مجزوم أبدا) عند  
 الكسائى بل امر مقدر  
 فاصل اضرب عنه تضرب  
 حذف اللام

وخص



وحسن الترخيص الكسافي بالذكري مع أن هذا المذهب وقصده من  
 المكوفين لانه امام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أى تخفيف النطق به  
 (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أى الصريح الأخر جالة الوقف (قوله  
 عند الاحتياج إليها) بأن كان ما بعد حرف المضارع مساكنا كما مثل فأن  
 المضاد في يضرب سا كنة فيؤتى بها توصلا للنطق بالسا كن ولم يجرئ ما بعد  
 حرف المضارعة مع انه أسير من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة  
 المضارع أما ذال الرجح إلى تلك الهمزة فلا يوقى بها بأن كان ما بعد حرف  
 المضارعة متحررا كما كيد حرج ويتعلم ويقا تل وغير ذلك والعبرة في كونه  
 متحررا كالملفظ لا بالتقدير فلو كان متحررا كلفظا سا كنة تقديرا نحو تقوم  
 وتيسع فأن أصلهما تقوم وتيسع لم يوت بالهمزة فتقول قوم وبع (قوله  
 مبنى على السكون) أى على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل  
 في الافعال البناء والاصل في البناء السكون فلا يستل عن علمتها ولا فرق  
 بين السكون اللغوي نحو اضرب والتقديرى نحو صكف ونقض واشتد  
 واضرب الرجل ومحل بناء الصريح الآخر على السكون اذ لم تباشره نون  
 التوكيد لفظا وتقديرا فان باشره كذلك بنى على الفتح وما لم تباشره نون  
 التسوية فان باشره بنى على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه  
 مبنى على ما يجزم به مضارعه ما لم تصل به نون التسوية والافينى على السكون  
 أبوين التوكيد والافينى على الفتح كالمضارع فيهما كان أحصر وأتمل  
 (قوله وعلى حذف الأخران كان معتلا) مقيد بما اذ لم يتصل به ألف  
 اثنين أو وجمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا  
 وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بعد بقوله أو على حذف النون  
 لكنه لم يذ كر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم على سبق وهو أنه مع  
 الأولى يبنى على السكون نحو قتلين واغزون واخشين وارمين ومع  
 الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله المنصور)  
 أى المرضى المقوى على غيره (قوله الزوائد الاربع) الزوائد جمع زائدة  
 لازائدة بديل احدى والأربع بلا تاء أفاده المحشى لكن الاستدلال  
 بالثاني مناقش بما نقله النورى عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر

تتحققات التاء خوف الالتباس  
 بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل عند  
 الاحتياج إليها وعند سيبويه  
 الامر مبنى على السكون ان  
 كان صريح الآخر نحو اضرب  
 وعلى حذف الأخران كان معتلا  
 نحو اخش واغز وارم أو على  
 حذف النون ان كان مستملا  
 لضمه تنبيه نحو اضربا أو ضمير  
 جمع نحو اضربوا أو ضمير المؤنث  
 المخاطبة نحو اضميرى وهذا هو  
 المذهب المنصور (والمضارع  
 ما كان فى آوله احدى الزوائد  
 الاربع) العمارة

وتركها الموثق انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما اذا  
 حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه  
 القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف  
 التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود موثقا لاحتمال أنه مذكور  
 ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد  
 لان حروف المضارع تزيد على حروف الماضي وعمله الزيادة حصول  
 الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد  
 الجردة الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة  
 السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان  
 الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف  
 المضارعة) بفتح الراء أي المشابهة من اضافة السبب الى المسبب أي  
 الاحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة  
 المضارعة أي التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك  
 أيت) أقم الشارح لفظه حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف أيت  
 لامعناه والقول بمعنى المقول وأيت بدل منه أو عطف بيان والمعنى  
 يجمعها حروف مقولك أيت وآثر المتن أيت على غيره كتأيت ونأيت لما  
 في الذي ذكره من التفاؤل فان أيت بمعنى أدر كتب ولما في نأيت من  
 التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال  
 انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخله في أول  
 الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه  
 نرجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته بالبرنا وهي الحناء وحاصل الجواب أن  
 هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وتزل المتن  
 فقيدها بما ذكرنا كالأعلى الموقف لان المقصود بالذات من وضع هذه  
 المقدمة المبتدئ وهو لا يد تقل بالاستفادة (قوله ومع غيره) الأولى  
 للمتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله  
 أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد أن نمنن أو  
 بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عننا فقط نقوم واستعمالها

بأحرف المضارعة (بجميعها)  
 حروف (قولك أيت) بمعنى  
 أدركت وحروف أيت الهمزة  
 بشرط أن تكون للمتكلم وحده  
 نحو أقوم بخلاف همزة أكرم  
 والنون بشرط أن تكون  
 للمتكلم ومع غيره أو المعظم  
 نفسه فتقوم

في هذه الحالة مجاز حيث أطلق بالجمع على الواحد (قوله نرجس)  
 النرجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي لغيبته حقيقة نحو يقوم  
 زيد أو مجازاً نحو قد يعلم الله (قوله يرنأ) بالفتح مهموز يقال يرنأ الشب  
 إذا خضبه بالرنأ أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم  
 والغيبسة والخضور (قوله المجرد من النونين) أي المعرى من النون  
 الموضوع للآذان وإن استعملت في غيرهن كقوله

يمزون بالدهنا خفا فأيامهم \* ويرجعن من دارين يجر الحقائب  
 ومن نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديرًا بخلاف المنفصلة عنه لفظاً بألف  
 الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبأون  
 أو ياء الخطاب كقوله تعالى فاماترين وبخلاف المنفصلة تقديراً كقوله  
 تعالى ولا يصدك فأن واو الجماعة فيه مقدرة فانها كالعدم فإن لم يتجزد  
 الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة ونحو والودات يرضعن أو نون  
 التوكيد المقيدة بما تركز في محل رفع مبنياً على السكون مع الأولى وعلى  
 الفتح مع الثانية وإذا كان من رفوعاً محلاً مع النونين فكان المناسبات أن يبقى  
 الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيده المضارع بالمجرد منهما والمعنى  
 حيثئذ من رفوع أي لفظاً أو تقديراً أو محلاً واعلم أشار إلى ذلك المتن  
 بقوله أبدأ والصحيح أن رافع المضارع التجرد من التناصب والجائز وإن كان  
 قول الكوفيين ولا يقال إن التجرد عدى فلا يكون علة للرفع وهو  
 وجودي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا  
 بعدى وقيل إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقيل  
 أنه نفس المضارعة وهو ثعلب وقيل أنه حروف المضارعة ونسب للكسائي  
 واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية سلامتهم من النقص  
 بخلاف قول البصريين فإنه ينتقض بنحوه لا تفعل وجعلت أفعال ومالك  
 لا تفعل ورأيت الذي تفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن  
 الاسم لا يقع فيها فالولم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه  
 المواضع مرفوعاً بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وضع  
 القول بأن رافعه التجرد من الاسم في بعض تغيير وقوله وهو ثعلب

بخلاف نون نرجس والياء المنشاء  
 تحت بشرط أن تكون للغائب  
 نحو يقوم بخلاف يرنأ والتاء  
 المنشاء فوق بشرط أن تكون  
 للخطاب نحو تقوم بخلاف  
 تاء تعلم فأقوم وتقوم ويقوم  
 وتقوم أفعال مضارعة دلالة  
 الروايد في أولها على المعاني  
 المذكورة وأكرم ونرجس  
 ورنأ وتعلم أفعال ماضية لعدم  
 دلالة الروايد في أولها على المعاني  
 المذكورة وهو أي المضارع  
 المجرد من النونين ومن التناصب  
 والجائز مرفوع (أبدأ) بالتجزد  
 من التناصب والجائز ويستمر  
 على رفعه (حق) يدخل عليه  
 ناصب

وذكره بأن المضارعة إنما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للصكسائي ووجه حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة في حال عليها وانما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما أقوى منه ورد عليه بأن جزء الشيء لا يعمل فيه اه من المدابغي عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاختراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة برقع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر

ان تقرأن على أسماء ويحكى \* مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله \* يوم الصليفا لم يوفون بالجار \* والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجازي غيره فالمراد بالناصب والجازم المصنف بالنصب بالفعل لا ما شأنه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالتي النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والقارء رابطة لجواب شرط مقدر وأل فيه للعهد الذي لتقدم ذكره بذكر مفردة والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وانما تقدم النواصب على الجوازم لان أثر الناصب وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عدمي والوجودي أشرف من العدمي والمراد أثر الناصب الاصلى فلا يفتقض بأن أثره قد يكون عدما كما في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصلية (قوله عشرة على ما هنا) أي عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أي من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عند الكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة حمل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل

فينصبه (أو جازم) فيجزيه  
 (فالنواصب) للمضارع وفاقا  
 وخلافا (عشرة) على ما هنا

ويمكن حل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها الشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب ( قوله والمتفق عليها أربعة ) أي على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقا عليها محل تطرفان النصب بما ذاقه خلاف والصحيح أن الناصب هي وحكي عن اللطيل أن الناصب أن بعدها مضمة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور ( قوله أن ) أي المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقصد بها المتن بذلك لأنها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهي الثالثة لما نحو فلما أن جاء الشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان طيبة تعطو أي عميل إلى وارق السلم في رواية الجزوين القسم ولو كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم \* لكان لكم يوم من الشر مظلم وخرجت المفصرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك وانطلق الملائم منهم أن امشوا وخرجت المحففة من الثقبلة وهي ظاهرة ( قوله لفظا ) أي ان كان معربا وقوله أو محلا أي ان كان مبنيا كان اتصلت به نون النسوة نحو النسوة أي عيني أن يضربن وفي بعض النسخ والماضى محلا أي تنصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر ( قوله موصول حرفي ) وهو كل حرف أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى عائده وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبي فقال

وهالذ حروف المصاد وأولت \* وعدت لها خسا أصح كما روى  
 وهامى أن بالفتح ان مشددا \* وزيد عليها كي فخذها وما ولو  
 ( قوله تسبك مع منصوبها بمصدر ) أي تكون آلة في سبك ما بعدها فلا يرد  
 أن التسبك ما بعدها فقط لاهى وما بعدها \* ولان من حيث العمل وعدمه  
 ثلاثة أحوال فان وقعت بعد علم أي يقين تعين كونها محففة من الثقبلة  
 واسمها ضمير الشأن قال تعالى علم أن سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد  
 ظن أي حسابان جاز أن تكون المحففة من الثقبلة فلا تنصب الفعل وجاز  
 أن تكون المصدرية فنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع

والمتفق عليها أربعة ( وهي أن )  
 المقنوحة الهمزة الساكنة  
 التون تنصب المضارع لفظا أو  
 محلا وهي موصول حرفي تسبك  
 مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى  
 مصدرية مثال ذلك عجت من  
 أن تضرب والتقدير عجت من  
 ضربك فان حرف مصدرية  
 ونصب واستقبال وتضرب فعل  
 مضارع منصوب بأن وعلامة  
 نصبه الفتحة الظاهرة ( و الثاني  
 لن ) وهو حرف

والنصب وهو أرفع وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدر به ويجب  
 النصب نحو أطعم أن يفقر لي وأخاف أن يأكله الذئب (قوله لتني  
 المستقبل) أي لاتقاء الحدث في الزمان المستقبل فإضافة تني إلى المستقبل  
 من إضافة المتطوِّف للطرف على حتم مكر السبل (قوله حرف جواب  
 وجزاء) أي في كل موضع كما قاله الشلوين وقال الفاسي في الأثر كقولك  
 لمن قال أريد أن أزورك أذن أكرمك فقد أجبته وجعلت أكرامك جزاء  
 زيارته أي أن زرتني أكرمك وقد تجمع الجواب بدليل أنه يقال أجبك  
 فتقول أذن أظنك صادقاً إذا لم يجازة هنا إذا الشرط والجزاء كما قال  
 الرضي أما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف  
 الشلوين في جعل هذا مثلاً للجزاء أيضاً أي أن كنت قلت ذلك حقيقة  
 صدقت والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يخاب به عن كلام آخر  
 ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو خشوه أو آخره ولا تقع في كلام  
 مقتضياً لبداً ليس جواباً عن شيء فباعثاً بل يستعمل الجواب على هذا  
 الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام  
 الذي هي فيه جزاء المضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من أنها حرف  
 مذهب الجمهور ومقابلته أنها اسم والصحيح أنها بسيطة (قوله وشرط  
 النصب الخ) مفرد مضاف فيم أي شروط النصب الخ وأعمالها مع الشروط  
 ليس واجباً عند بعض العرب فيجوز الغاؤها عند مع استيفاء الشروط نحو  
 أذن يحلف يا رسول الله بالرفع (قوله أن تكون في صدر الجواب) أي في  
 أول الجملة الواقعة جواباً فإن تأخرت ألغيت نحو أكرمك أذن ويكذب  
 أن توسطت نحو أنا أذن أكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة  
 (قوله والفعل) أي زمان حدثه بعد ما مستقبل فلا يكون فعل حال  
 ولا ماضٍ لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال  
 لا الماضي والحال فلو كان حالاً لم يعمل نحو قولك لمن يحدثك إذا أظنك  
 كاذباً وإذا تصدق بالرفع إذا المراد به الحال (قوله متصل بها) أي  
 لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقوله  
 أذن والله نرهم بحرب • يشيب الطفل من قبل المشيب

لتني المستقبل فقولن نبرح  
 فلن حرف تني ونصب ونبرح  
 فعل مضارع منصوب بلن  
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
 (و) الثالث (إذا) وهو حرف  
 جواب وجزاء نحو إذا أكرمك  
 جواباً لمن قال أريد أن أزورك  
 فإذا حرف جواب وجزاء ونصب  
 وأكرمك فعل مضارع منصوب  
 بإذ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
 على الميم والكاف ففعل  
 به في محل نصب وشرط النصب  
 ما إذا أن تكون في صدر الجواب  
 والفعل بعدها مستقبل متصل  
 بها ولا يضر فصله عنها بالقسم  
 (و) الرابع

ولابد للناقبة مع القسم وبدونه كقوله اذا الاهينك واذا واقه لا اهينك  
 جوابا لقوله قال غدا آتي الملك واذا جازين باب شذ الفصل بالنسبة والهاء  
 كقولك اذا ايازيدا كرمك واذا عا قاله اكرمك واذا جازين بصور  
 الفصل بالطرف والجار والمجرور كقولك اذن يوم الجمعة وفي الدار اكرمك  
 والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شي من ذلك واذا كان مع اذن حرف  
 عطف لم يعمل الاعلى فله قال تعالى واذا ايلبسون خلقك الا قليلا وقرئ  
 شاذوا اذا ايلبثوا خلقك (قوله في المصدرية) فيدها بذلك لتخرج كي  
 المختصرة من كيف كقوله

كي تجبصون اليه وسلم واثرت \* قد لا كم ولظي الهيماء تضطرم  
 فان الفعل بعدها مرفوع وتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمره  
 بعدها لا هي كما ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي  
 الداخلة عليها لام التعليل الخ وهي متعينة للمصدرية في الحالة الاولى  
 اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة ان تكون للتعليل لثلاث  
 يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاختراز عنه اما في الحالة الثانية  
 اعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية ايضا والا كانت  
 تعليلية كما ذكره الشارح كما انها تعليلية ايضا اذا تقدمت هي على اللام  
 نحو جئت كي لا اقرأ فكي حرف تعليل وجر واللام توكيدها وان مضمره  
 بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة للفصل  
 بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا  
 الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية ايضا اذا تقدمت هي على  
 ان نحو جئت كي ان تكرمني ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لثلاث  
 يدخل الحرف المصدرية على مثله مع امكان الاختراز عنه وتحتمل  
 المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو  
 جئت لكي ان تكرمني والارجح انها تعليلية مؤكدة للام المصدرية  
 مؤكدة بان لان هي الاصل وما كان اصلا في بابها لا يكون مؤكدا غيره  
 فالجائز انما يتعين للمصدرية في موضع واحد وهو الحالة الاولى  
 المذكورة في الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع

(كي) المصدرية وهي الداخلة  
 عليها لام التعليل لفظا نحو وكذا  
 تأسوا أو تقديرا نحو كذا  
 تأسوا في غير القرآن اذا قدرت  
 اللام قبلها استغناء عنها نسبتها  
 فاللام حرف تعليل وجر وكي  
 حرف مصدرية ونصب ولا  
 حرف تقي وتأسوا فعل مضارع  
 منصوب بكي وعلامة نصبه  
 حذف النون فان لم يتقدم  
 على كي لام التعليل لفظا  
 ولا تقديرا

الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدزتها كانت مصدرية والاعتللية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثاني ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليبية في موضعين وقد تقدم ما أيضا (قوله فكي تعليلية) أي دالة على أنها ما قبلها بسبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بأن مضمره وجوبا) أي كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضمره جواز والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولا مكي) المراد بها اللام الموضوع للتعلييل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو وأمرنا بالناسم لرب العالمين أو كانت للضرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمره بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها جازما لم يقترب الفعل بلا النافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارها واجبا نحو لئلا يكون للناس ونحوه لا يعلم أهل الكتاب وإنما يجب الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين والحاصل أن لان ثلاثة أحوال \* أحدها لزوم الاضمار وهو فيما عدا الام كي \* الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي اذا كانت مع لا \* الثالث جواز الامرين وهو مع لام كي اذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لا دخل الجنة أو لان أدخل الجنة ونحوه بمعنى دخولك وتسعم من كل ما وقع عطف الفعل نفسه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالقاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن ثابتا أو من حذف

(قوله ولا مكي) مصدر مجدد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الامع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النبي مطلقا فهو من اطلاق الخصاص واردة العام كما أشار إليه الشارح بقوله أي لام النبي وضابطها ما ذكره بقوله وهي الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحد أي يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحد كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائي فإنه لا يشترط هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لاعلى الرابع لعدم اتحاد الفاعل مع أن قرأته

فكي تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمره وجوبا والنواصب المختلفة في استنساخه والاصح أن الناصب بعدها أن مضمره (و) هي (لام كي) التعليلية وأضفت الى كي لانها تختلف في افادة التعليل نحو جئتكم لازورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كي تقول جئتكم كي أزورك فأزورك منصوب بأن مضمره بعد اللام جوازا ونسبى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجحود) أي لام النبي وهي الواقعة في خبر كان



بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر الكون الواقع بعده هذه اللام أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناسب أن مضرة فالمصدر المتسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنصبة الخ) اعلم أن ذكر ما ولم وذكر كان ويكون قد يخرج بقية أدوات النفي حتى لما وبقية الأفعال حتى لنواسخ لعدم السماع (قوله حتى الجارة) اعلم أن المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جله مضمونها غاية لشي قبلها كقوله

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجله حتى ما دجله أشكل  
 وانما سميت ابتدائية لوقوع الجهد ابعدها عن البار خرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الاثياء وجاء الججاج حتى المشاة وهي تعطف بعضها على كل (قوله المقيدة للغاية) أي أن ما قبلها ينهي عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها الى وقوله أو للتعليل أي أن ما قبلها على لاجل حصول ما بعدها فما بعدها مسبب عما قبلها وهذا اقليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها كى وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل السارح فان كان حالارفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لأن الامر بسبب الاسلام والاسلام بسبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مفضيا الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالقاء والواو) فيه قاب والاصل والقاء والواو في الجواب (قوله المقيدة للسببية) أي أن ما قبلها سبب لما بعدها والمراد بالسببية مع العطف لانها مع افتادتها السببية عاطفة مصدر اقدر اعلى مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا قهقهة شاما يكون منك اتيان قهقهة وكذا يقدر في جميع المواضع وبهذا القيد اعني المقيدة للسببية خرجت القاء التي لجزء العطف نحو ولا يؤذن لهم فعبثرون اي فلا يعتدرون والقاء التي للاستئناف نحو اسأل زيدان فيضربك بالرفع أي فهو يضربك (قوله للمعبة) أي أن ما قبلها

المنصبة بما أو في خبر يكون  
 المنصبة لم نحو وما كان الله  
 ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم  
 فيعذب ويعفر منصوبان بأن  
 مضرة بعد لام الجود وجوبا  
 وسميت هذه اللام لام الجود  
 لكونها مسبوقه بالكون المنفي  
 والتي يسمى مجودا (و) الثالثة  
 (حتى) الجارة المقيدة للغاية  
 نحو حتى يرجع البناء موسى  
 أو للتعليل نحو وأسلم حتى تدخل  
 الجنة فيرجع وتدخل منصوبان  
 بأن مضرة بعد حتى وجوبا  
 (و) الرابعة والخامسة (الجواب  
 بالقاء) المقيدة للسببية (والواو)  
 المقيدة للمعبة الواقعتين

مصاحب لما بعد ما يجوعين في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستنافية  
 (قوله بعد الامر الخ) يعني أنه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض  
 أو طلب محض والمزاد الثاني المحض أن يكون خالصا من معنى الالتماس فخرج  
 النفي المستقص بالاول والثاني بنحو ما أنت تأتينا الاقتصدا ونحو ما زال  
 تأتينا فتخصدنا وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه  
 وبالصدور وبما القطة خبر مخصوصة فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس  
 ونحوه وسكرنا فينام الناس ونحوه رزقني الله ما لا أفقهه في الخير فلا يكون  
 ملحقا من ذلك جواب منسوب وهذه المسئلة تسمى مسئلة الاجوبة الثمانية  
 وهي الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلي ورفق  
 والتصفيص وهو الطلب بحت وازعاج القنى وهو طلب ما لا طمع فيه  
 أي المستحصل كقوله

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي ما لا أفج منه والنفي وزاد بعضهم  
 الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فعليه تكون الجملة  
 تسعة وقد تنظم ذلك بعضهم في بيت فقال

سر وادع وانه وسل واجرض لحضهم \* تمن وارج كذا الذي قد كلا  
 وقوله وسل اراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن اليك أو أحسن  
 اليك) أي ليكن منك اقبال الى قاحسان أو واحسان مني اليك فالاحسان  
 الواقع بعد القام مسبب عن الاقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارنه  
 وهكذا في كل مثال اه نبتني (قوله وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار  
 فأمضى الخ) أي هل يكون حصول زيد في الدار فامضاه أو امضاه مني  
 اليه ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة  
 اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف  
 هل أخوك فأتم فتكرمه وبخلاف أي الذي زيد فتكرمه لان الطرف ينوب  
 مناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله  
 تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وبالاسم نحو من ذا الذي يقرض  
 الله قرضا حسنا فيضاعفه له فربى برفع نضاعفه ونصبه ونحو أي من ينك

بعد الامر نحو أقبل فأحسن  
 اليك أو أحسن اليك وبعد  
 النهي نحو لا تصام زيد أفغضب  
 أو يغضب وبعد العرض نحو  
 ألا تزل عندنا فتصيب علما  
 أو تصيب علما وبعد التصفيص  
 نحو هلأ أكرمت زيدا فيشكر  
 أو ويشكر وبعد النفي نحو ليت  
 لي ما لا أفأصدق منه أو أتصدق  
 منه وبعد الترجي نحو هل لي  
 أراجع الشيخ فيفهمني  
 أو يفهمني وبعد الدعاء نحو  
 رب وفقني فأعمل صالحا أو أعمل  
 صالحا وبعد الاستفهام نحو  
 هل زيد في الدار فأمضى اليه  
 أو أمضى اليه وبعد النفي  
 المحض نحو

فأزورك

فأزورك ومتى نسير فأراقك ~~وهو~~ كيف تكون فأعجبك وانظر هل  
 هذا التعميم ينافي قولهم السابق بشرط في الطلب أن يكون محضاً بأن  
 يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام من أقسامه كما تقدم **(قوله نحو**  
**لا يقضى على زيد الخ)** أي لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمرادني القضاء  
 والموت معاً على أن يكون القضاء سبباً للموت فاذا اتى السبب اتى  
 السبب **(قوله لكان أوضح)** أي واضحاً **(قوله لاناصب)** والكلام  
 انما هو في عدل الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصباً لاستعماله على الناصب  
 فهو من مجاز المجاورة **(قوله بمعنى الأوالى)** والفرق بينهما أن التي بمعنى  
 الى بالتخفيف ينقض ما قبلها شيئاً فشيئاً والتي بمعنى الا بالتشديد ينقض  
 دفعة واحدة وأهذه عاطفة مصدر اموؤ ولا على مصدر مقدر والتقدير  
 ليكون قتل منى للكافر أو اسلام منه وكذلك ما أشبهه وخرج بأو المقعدة  
 بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فإن أن تضمر  
 بعدها جوارزاً نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ  
 الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو لا طبعن الله أو يغفر لي وعليها يسقط  
 الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه **(قوله وهي اللام)** المراد باللام  
 لام كي ولام الجود **(قوله والجوازم)** جمع جازم أو جازمة كما تقدم  
 في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وانه لو أراد التأنيث لقال  
 ثمان عشرة لئلا أيضاً **(قوله فعلا واحداً)** أي بالاصالة أي بغير تبعية  
 والافتقار تعدد الجزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يجوز فعلين مبنى على  
 الاغلب والافتقار يجوز فعلاً واحداً وجمله نحو قالوا مهما تأتينا به الآية  
**(قوله ستة)** فديقال ان بيننا على الظاهر فالذي يجوز فعلاً واحداً ثمانية  
 لم ولما وأتم وألما ولام الامر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان بيننا  
 على التحقيق فهي أربعة فعدها لهاستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجب  
 بأنه نظر الى الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة ألم وصورة لئما غير  
 صورة ألما وصورة لام الامر ولام الدعاء واحدة وكذلك الناهية  
 ولا الدعائية فعدها الأربعة الأولى أربعة والأربعة الثانية اثنتين ولا يرد على  
 المصنف الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا أتمل لانه ان قلنا ان الجزم بأداة

لا يقضى على زيد فيموت  
 أو يموت فالجواب بعد الفاء  
 والواو في هذه الامثلة كلها  
 منصوب بأن مضرة وجوبا  
 ولو قال والفاء والواو في الجواب  
 لكان أرفع لان الجواب  
 منصوب لاناصب (و) السادسة  
 (أو) التي بمعنى الا نحو لا تلتن  
 الكافر أو وسلم أو الى نحو  
 لا زمنك أو تقضيني حتى فيسلم  
 وتقضيني منصوبان بأن مضرة  
 بعد أو وجوبا والاصل أن أن  
 تضمر بعد ثلاثة من حروف الجزم  
 وهي اللام وكى التعليلية وحتى  
 وبعد ثلاثة من حروف العطف  
 وهي الفاء والواو أو (والجوازم  
 ثمانية عشر) جازما وهي قسما  
 ما يجوز فعلاً واحداً وما يجوز  
 فعلين فالذي يجوز فعلاً واحداً  
 ستة (وهي لم) نحو لم يقم

الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقديران تأتوا تمل كان داخل في قوله  
وان أي لفظاً أو تقديران وان قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخل  
في قوله ولام الامر أي لفظاً أو تقديران (قوله فلم حرف يجزم المضارع) أي  
غالبا والافتد يرفع الفعل بعدها كقوله \* يوم الصليفا نم بوفون بالجار \*  
واختار في ذلك فصيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينفي معناه)  
أي يدل على انتفاء معناه التضمني الذي هو الحدث أي على عدم وقوعه من  
الفاعل وذلك النفي اتمام متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ وأما  
منقطع كما اذا قلت زيد لم يقيم أي في الزمن الماضي فيصح أن تقول ثم قام  
(قوله ويقبله الى الماضي) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل  
ذلك راجع له بمعنى حدثه فني كلامه استخدا والمعنى ويقبل زمنه الى  
الزمن الماضي (قوله المرادفة للم) أي التابعة لها فيما تقدم من  
الامور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفي وللجزم وللقلب الى الماضي  
وكذا في جواز دخول الهمزة عليهم افعالها ما شرى كان في هذه الامور الستة  
فقط لا مطلقا لاقترانها في خمسة أمور \* الاول أن لما لا تقترن بأداة شرط  
فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول ان لم ولولم \* الثاني أن مني لما مستتر  
النفي الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أي عقب  
ندمه واذا قلت وما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا \* الثالث أن مني  
لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في مني لم تقول لم يكن زيد  
في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن \* الرابع أن مني لما لم توقع  
الحصول كقوله تعالى لماذ وقوا عذاب أي وسنذوقونه بخلاف مني لم  
فلا يقال لما يجمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما \* الخامس أن مني  
لما جاز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها  
ولا يجوز ذلك في لم الاضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها \* يوم الاعازب ان وصلت وان لم  
اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لان المترادفين  
متحدان في المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا  
ولهذا عبر بعضهم بالاختية حيث قال ولما أخت لم لان الاختية لا تستلزم

فلم حرف يجزم المضارع وينفي  
معناه ويقبله الى الماضي ويقم  
يجزوم بلم وعلامة جزمه  
السكون (و) الثاني (لما)  
المرادفة للم فيما تقدم نحو لما  
يضرب فلما حرف يجزم المضارع  
وينفي معناه ويقبله الى الماضي  
ويضرب مجزوم بلم وعلامة  
جزمه السكون

(و) انقالت (الم) نحو ألم نشرح  
 فآلم حرف تقرير وجزم ونشرح  
 مجزوم بآلم وعلامة جزمه  
 السكون (و) الرابع (ألم)  
 أختها نحو ألم أحسن اليك  
 فآلم حرف تقرير وجزم وأحسن  
 مجزوم بآلم وعلامة جزمه  
 السكون (و) الخامس (لام)  
 الامر) نحو لينفق ذوسعة  
 فينفق مجزوم بلام الامر  
 وعلامة جزمه السكون (و) لام  
 الدعاء) وهي لام الامر في  
 الحقة فقه ولكن سميت لام الدعاء  
 تأديبا نحو ليقض علينا ربك  
 فيقض مجزوم بلام الدعاء  
 وعلامة جزمه حذف الياء  
 (و) السادس (لا) المستعملة  
 (في النهي) نحو لا تحف فلا  
 حرف نهى وجزم وتحف مجزوم  
 بلا الناهية وعلامة جزمه  
 السكون (و) لا المستعملة في  
 الدعاء) وهي لا الناهية في  
 الحقيقة ولكن سميت دعائية  
 تأديبا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف  
 دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا  
 الدعائية وعلامة جزمه  
 السكون والذي يجزم فعلمين اثنا  
 عشر جازما (و) هي

الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة ولو في شيء دون شيء وهذا التقيد لبيان  
 الواجع للاختراع عن لما الحنية نحو ولما جاء أمرنا ولا عن الإيجابية وهي  
 التي بمعنى الانحوقوله تعالى أن كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم  
 لأنه لم يحفظ دخوله ما على المضارع فلا حاجة للاختراع عنهما (قوله وآلم  
 وألم) ظاهر كلامه أنهما أدا تان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما يزيد  
 عليهما همزة الاستفهام التقريرية وهو حاك الخاطب على الاعتراف بأمر  
 استقر عنده بثبوته أو نفيه فقوله الشارح في آلم وآلم حرف تقرير وجزم فيه  
 تسبح لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح  
 مجزوم بآلم فيه تسبح أيضا فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة  
 في الجزم فيقال هو من ذكر الكل وإرادة الجزء (قوله ولام الامر) أي  
 ومسمى لام الامر وهو لانه الجازم لأن الاسم الجازم كذا هو ظاهر عبارته  
 وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو واراد على مسماه الاقرينة  
 والمراد بها اللام الموضوعه لطلب الفاعل أمر اكان لطلب نحو لينفق  
 ذوسعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لساويك لتنفعل  
 كذا واستعمات في غير الطلب كالتى يراد بها وصحوبها الخبر نحو قل من  
 كان في اللالة فليمد له الرحمن ماذا أي فيمد أو التهديد نحو فخن شاه فليؤمن  
 ومن شاء فليأمر (قوله المستعملة في النهي الخ) أي الموضوعه لتستعمل  
 في النهي أو الدعاء سواء استعملت فيها نحو لا تحف ولا تؤاخذنا  
 أو في التماس كقولك لتظيرك غير مستعمل عليه لا تنفعل كذا وفي غير ذلك  
 كقولك لا بدك لا تطعني فانها هنا التهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ  
 المستعملة الى أن قوله في النهي والدعاء صفة للا بتقديره تعلق الطرف  
 معرفة وان كان المشهور بتقديره تعلق الطرف نكرة وان جعل حالا قدر  
 المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية  
 والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو حخته  
 لا يكن له على حجة ولقلته لم تعرض له المصنف (قوله بلا الناهية) اسناد  
 النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها (قوله والذي يجزم  
 فعلمين) أي مضارعين نحو وان تعودوا فعلموا وما ضيزين نحو وان عدم عدنا

أوما ضيا ومضارعاً نحو من كان يريد حث الأخره نزله في حره أو عكسه هو قليل فالصور أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانة وإنما جعل شرطاً لأنه علامة على وجود الثاني والشرط في اللغة العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيهاً بجواب السؤال وجزاء الاعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلاً ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً من قد والسين وسوف مثبتاً ومنه ما لم أولاً وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلاً صالحاً لا أن يكون شرطاً فإن لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبراً لمبتدأ محذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله ان الشرطية) احترازاً عن ان النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة فإنها لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ) أي بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهي حرف) أي باتفاق كاذماً على الاصح وبإتي الأدوات أسماء على الاصح فيهما (قوله المضارع لفظاً) أي بشرط أن يكون معرباً والافالجزم لمجمله كالمضى (قوله الى الاستقبال) أي المستقبل (قوله في محل جزم) أي في محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوماً وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضي وحده للمحل الجملة هو الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كقضبت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله بسر المرء ما ذهب اللبالي \* وكان ذهبا بين لذهابا والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله من خير) أي بشرط الاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظهار الشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شيء فائدة التخصيص بالخير (قوله يعلمه الله) أي يجازم علمه فمبعر عن المجازاة بالعلم (قوله فما لم بشرط جازم) مجمله نصب بتفعلاوا (قوله وتفعلاوا فعل الشرط) فيه مسامحة لأن الواو ليست من فعل الشرط بل هي فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن الموصولة والنكرة

(ان) الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون وهي حرف يجز المضارع لفظاً والماضي محلاً ويقلب معنى الماضي الى الاستقبال عكس لم نحو ان قام زيدت فان حرف شرط ويجزم وقام فعل الشرط في محل جزم فان وزيد فاعل قام وقت جواب الشرط (و) الثاني (ما) الشرطية نحو وما تفعلاوا من خير يعلمه الله فالس شرط جازم وتفعلاوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (من) الشرطية نحو من يعمل سوءاً يجز به

الموصوفة

قن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط مجزوم عن ويجز جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بن وعلازمة جزمه  
حذف الالف من آخره (و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى مهما (٩٣)

الموصوفه والاستقهامية ومن هذه موضوعه للدلالة على من يعقل ثم  
ضمنت معنى الشرط (قوله فن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر  
جمله الشرط على الراجح وقيل جملته الجواب وقيل هما ولا يرد على الاول  
أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن وقفها عليه من حيث التعليل فقط  
لا من حيث الخبرية فتقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لشكان بمنزلة  
قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هي موضوعه للدلالة على  
ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمن معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى  
مقوله وقوله مهما تأتياه الخ بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف  
بيان عليه (قوله فهما اسم شرط) أى على الصحيح كأن تقدم ويدل على كونها  
اسماء عود الضمير اليها من به لأن الضمير لا يعود الا على الاسماء ومحملها الرفع  
بالابتداء بمعنى أى ماشى تأتياه أو النصب بمعنى أى ماشى تخضر تأتياه (قوله  
في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق الكل واودة الجزء لأن جملة  
الجار والمجرور ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو آية فنى كلامه تسميح  
(قوله ان قدرت ججارية) وهو الراجح وأعلى أنه مبتدأ أن قدرت تسمية  
(قوله وبعومنين في موضع نصب خبرها) على جعلها مجازية أى أوفى  
موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تسمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها  
زائدة على كالاتقديرين فنى عبارته تسميح (قوله اذماتأت الخ) تأت وآتيا  
من الاتيان وروى بدلها تأت وآتيا بالباء الموحدة (قوله ما أنت أمر به)  
ما فى محل نصب على المفعولية لتأت وهي اسم موصول وأنت مبتدأ  
وأمر به خبره والجمله صلة الموصول (قوله تلف) من ألقى اذا وجد يتعدى  
لمفعولين الاول من والثانى آتيا وجمله آياه تأمر صلة لمن لا محل لها من  
الاعراب (قوله حذف الباء أيضا) وجمله اذا الخ فى محل رفع خبران  
والكاف اليمهى محل نصب (قوله وأى) هي بحسب ما تضاف اليه  
فان أضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف  
زمان فهي ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهي غير (قوله  
أيما تدعوا) أى أى اسم (قوله وماصلة) أى زائدة وانما قل صلة  
لا زائدة تأتيا (قوله متى) هي للعموم فى الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى

تأنتابه من آية لتسهر ناهى ما فنا  
فنحن لك بعومنين فهما اسم شرط  
جازم وتأنتا فعل الشرط وهو  
مجزوم بهما وعلازمة جزمه  
حذف الباء وانما مفعول به وبه  
جار ومجرور متعلق بتأنتا ومن  
آية بيان للمعنى فى موضع نصب  
على الحال من الهاء فى به وتسخر  
فعل مضارع منصوب بأن مضمره  
جواز ابعلامكم والفعال  
مستتر فيه وجوبا وانما مفعول به  
وبها جار ومجرور متعلق بتسخر  
فما الفاء رابطة للجواب وما نافية  
وثنى اسمها ان قدرت ججارية  
ولذا جار ومجرور متعلق بمؤمنين  
وبعومنين فى موضع نصب خبرها  
وجمله فنحن لك بعومنين فى  
موضع جزم جواب الشرط (و)  
الخامس (اذما) كقول الشاعر  
واذك اذماتأت ما أنت أمر  
به تلف من آياه تأمر آتيا  
فاذما حرف شرط على الاصح  
وتأت فعل الشرط مجزوم  
وعلازمة جزمه حذف الباء  
وتلف جواب الشرط وعلازمة  
جزمه حذف الباء أيضا (و)  
السادس (أى) نحو قوله تعالى  
أيما تدعوا فله الاسماء الحسنى  
فأيما اسم شرط جازم منصوب  
بتدعوا وماصلة وتدعوا فعل  
الشرط مجزوم بآياه وعلازمة جزمه حذف النون ولف الفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ  
مؤخر والحسنى نعت للاسماء وجملة فله الاسماء الحسنى فى موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله

متى أضع العمامة تعرفوني \* متى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمعنى وعلامة جزمه السكون وحركة نالكسرة لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به زتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفوني بنون الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله (فأيان ماتعدله (٩٤) الريح تنزل) فأيان اسم شرط جازم ومازائدة وتعدل فعل

الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون اخره و كسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وماصلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أني) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله

فاصحت أني تأتها تستعجب بها  
تجد حطبا جرا وناارا تأججا  
فاني اسم شرط جازم وتأها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستعجب بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون

الشرط دون الاستفهام فأراد المثنى متى الشرطية فتخرج الاستهائية نحو متى نصر الله (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* واعرابه أنا مبتدأ وابن خبر وجلامضاف اليه وهو علم منقول من جملة فتكون محكيأ ومن الفعل وحده فيكون معربا اعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذرية عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيا والقال مستترا والجملة صفة لمحدوف أي أنا ابن رجل جلا ودلاع بالجزء عطف على جلا وبارزاع خبر بعد خبر (قوله في اسم شرط جازم) ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان) بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة لميم وقرئ بها شاذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كتي وذهب بعضهم أنها التعميم الاحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كتي وناسبها الفعل بعدها (قوله ومازائدة) أي للوزن (قوله وكسره عارض) أي للروي (قوله أين) هو وأني موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن جيتما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب يدرككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطي الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها التبتيتي ناقدة وجهه يدرككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر له باع المعنى حينئذ لان المعنى حينئذ أيما تكونوا مدركا لكم الموت وهو حال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكائبة والناسب له تأت من تأتها (قوله في غابر الأزمان) أي مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجد لها من كلام العرب شاهد ابعدا الفحص اهـ

(و) الحادى عشر (حيثما) نحو قوله حينما تستقم بقدر لك الله سبحانه في غابر الأزمان فيحيما وانما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويجد في بعض النسخ



(وإذا في الشعر خاصة) زيادة على  
الثمانية عشر ومثاله أقول الشاعر  
\* وإذا تصبكت خاصة فتعمل \*  
فإذا اسم شرط جازم وتصبكت  
فعل الشرط وعلامة جزمه  
السكون وخاصة فاعل  
وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر

فيه وجوباً تقديره أنت وهو  
وفاعله جملة فعلية في موضع جزم  
على أنها جواب الشرط وقرن  
بالفاء المقيدة للربط لأنه فعل  
طلب وانما عملت إذا وان كانت  
شرطاً غير جازم جلا على متى كما  
أهملت متى جلا عليها كقول  
عائشة رضي الله عنها إن أب بكر  
رجل أسيف وأنه متى يقوم  
مقامك لا يسمع الناس رواه  
ابن الجوزي في جامع المسانيد  
كما قال ابن مالك

\* (باب مرفوعات الاسماء) \*

خاصة (المرفوعات) من  
الاسماء (سبعة وهي الفاعل)  
نحو قام زيد (و) الثاني (المفعول

وانما تجزم عند البصرين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة  
جواب الشرطها نحو كيف ما تجلس أجلس فلا يصح كيف ما تجلس اذهب  
(قوله وإذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على ان ولا على كيفما  
لأن العدد تم بدونهما فهي وائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر  
فلا تجزم فيه لمخالفتها لادوات الشرط فانها للمعقق والمظنون وان  
للمشكوك والموهوم والناذر وكذا الباقي (قوله وإذا تصبكت الخ) صدره  
\* استغن ما أغتال ربك بالغي \*

\* (باب مرفوعات الاسماء) \*

من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة البنائية أو الاضافة على معنى  
من وعلى كل تخرج المرفوعات من الافعال لأنها تقدمت في قوله وهو  
مرفوع أبداً وقد علمها لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على  
رتبة المعمول وتخرج أيضاً المنصوبات والمجوزات وانما بدأ بالمرفوعات  
لانها العمدة ثم بالمنصوبات لانها الفضلة غالباً كالمجوزات والاحترار  
بغالبها من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كفعولى ظن ومن الجوز والذى  
هو عمدة أيضاً في المعنى نحو وكفى بالله شهيداً وثالث المجوزات لانها منصوبة  
المحل والمنصوب محلادون المنصوب لفظاً ثم ان قوله مرفوعات يحتمل  
أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى  
كلمة مرفوعة ولا يشك كل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم  
(قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا ولا وان المشبهات  
بليس وخبر لا بناقمة للجنس لانها داخله في أخواته كان وان والمراد  
بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها  
في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند  
الجمهور ولأن عاملة لفظي بخلاف عامل المبتدأ فإنه معنوي واللفظي  
أقوى بدليل انه ينزل العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه سجنه  
وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو  
التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما أصلاً وليس

لهذا الخلاف ثمرة (قوله الذي لم يسم فاعله) أي لم يذ كر فاعله الاصطلاحي بأن ترك ولم يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحي سقط ما يقال ككل فعل لم يذ كر فاعله لأن الفاعل الذات وهي لا تذ كر ولا إضافة في قوله فاعله لا ذني ملائمة أي لتكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت إضافته إلى ضميره (قوله وهو) أي التابع لا بقصد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) أطلق أنها خمسة والخامس عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضي من أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أي في التبويب لا الترتيب في التقدم عند الاجتماع فإنها إذا اجتمعت تقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله مقدما الأول فالأول) يجوز كسر الدال وقحها والأول منصوب على الأول مرفوع على الثاني وعلى كل لا حاجة إليه مع ما قبله من الترتيب

\* (باب الفاعل) \*

(قوله ربه الخ) الحد اما حقيقي واما رسمي واما لفظي فالحد الحقيقي ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسمي ما أنبأ عن الشيء بلا زمله كقولنا الحجر مائع يقذف بالزبد واللفظي ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والبر القمح وما ذكروه المصنف رسم لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجا عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما ورأه كالضاحك للانسان وإضافة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أعيانه كالناشئ للانسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكروه من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أعيانه كالابتداء دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الإضافية ككاف كما صوبه السيد فلا يعترض عليه بأنه كيف يعبر بالشارح بالخاصة مع أنها توجد في غير كاتم كان وأخواتها لأن المراد بالخاصة الإضافية كما مر

(قوله)

الذي لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الصاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبران و) خبر (أخواتها) نحو إن زيد قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النعت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسمائي تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدما الأول فالأول

\* (باب الفاعل) \*

وهي ببعض خواصه تقريرا على المبتدئ يقال

(قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما ذكره (قوله الاسم) أي الصريح كقوله تعالى قال الله اني معكم أو المؤقول كقوله أو لم يكفهم أنا أنزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجمله اذا أريد لفظها كقوله صدر عن الله حسي والجمله المسمى بها نحو جبه تأبطشراً وخرج بقصد الاسم الحرف والفعل والجمله حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملاً في حقيقته ومجازه ان استعمل فيما ذكر جمعاً وفي مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم الجاز وعلى الأول لا يضر أخذه في التعريف لانه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لنظماً نحو قال الله أو تقدر ا كجاء القتي والقاضي وغلامي أو محلات قال في الحاشية كأن جريبي أو الباء الزائدين نحو ما جاء نامن بشرو ونحو وكني بالله شهيداً اه وتمثله للمعنى بذلك مبني على أن الاعراب المحلى لا يختص بالمنيات ويشكل عليه فرقه بين الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجمله الكلمة وفي التقديرى بالحرف الاخير وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فيمكن الاعراب تقديرى باقيهما أفاده يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمعنى بالمبنى كالموصول واسم الاشارة فتأمل وأبهم المتن الراجع له ليكون كلامه جارياً على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه لا الاستناد (قوله المذ كور قبله فعله) خرج به المبتدا والخبر وخبران وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر من الاضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدا والخبر وخبران وأخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائمها الفعل ولا واقعها وقوله المذ كور قبله فعله أي أو شبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكمل منه في عين زيد والمصدر نحو هجبت من ضرب زيد واسمه نحو هجبت من عطاء زيد الدناير واسم الفعل نحو

(الفاعل هو الاسم المرفوع)  
 بفعله (المذ كور قبله فعله) نحو  
 قام زيد فزيد فاعل وهو اسم  
 مرفوع بفعله

الصادر منه وهو قام وقام مذ كور قبل زيد فعلم منه أن الفاعل لا يكون الا اسما ولا يكون مع الفعل الامر فوعا  
ولا يكون الامور عن الفعل (وهو) ٩٨ أى الفاعل (على قسمين) قسم (ظاهر) قسم (مضمرة فالظاهر)

يرفعه الماضى والمضارع اذا  
أسند الى غائب ولا يرفع الامر  
ثم الظاهر على عشرة أقسام  
الاول المفرد المذكر (نحو قولك  
قام زيد ويقوم زيد) الثانى  
المثنى المذكر نحو قولك (قام  
الزيدان ويقوم الزيدان و)  
الثالث جمع المذكر السالم نحو  
قولك (قام الزيدون ويقوم  
الزيدون و) الرابع جمع المذكر  
المكسر نحو قولك قام الرجال  
ويقوم الرجال والخامس المفرد  
المؤنث نحو قولك قامت هند  
وتقوم هند والسادس المثنى  
المؤنث نحو قولك قامت  
الهندان وتقوم الهندان  
والسابع جمع المؤنث السالم  
نحو قولك قامت الهندات  
وتقوم الهندات والثامن جمع  
المؤنث المكسر نحو قولك  
قامت الهندود وتقوم الهندود

(٢) قوله يستثنى منه أن لا يكون  
الخ هكذا فى النسخ وصوابه  
يستثنى منه فعل الاستثناء الخ  
فتأمل اه

هيئات العقيق والظرف والجوار والمجرور مع اعتمادهما على استقنهما  
أوشبه نحو ومن عنده علم الكتاب وفى شك والتهافت كلامه المراد  
بهم على ما يشبه فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فدخل نحو وان أحسن  
المشركين استجارك والضمير المستتر كما فى قم واستقم (قوله الصادر منه)  
هو لفظ مخصوص بالمقام فلا يرد نحو مات زيد والمراد بصدوره منه تعلقه به  
ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرفع بل بيان مدلوله الذى بسببه رفع  
الفاعل فلا يرد أن الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظ قام لا الحدث الذى  
هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر (قوله يرفع الماضى)  
يستثنى منه أفعال فى التعجب كما أحسن زيدا وأفعال الاستثناء نحو قام  
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكذا فان الارتفاع بالضمير المستترا  
وجوبا وكذا المضارع (٢) يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج  
نحو قام القوم لا يكون بكذا لانه لا يرفع الضمير المستترا وجوبا (قوله الى  
غائب) أى شخص غائب مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو جمع (قوله لا  
يرفعه الامر) أى استقلا لا يرفع ب طريق التبعية كما فى قوله تعالى اسكن  
أنت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى  
اسكن العامل فيه الفعل والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف  
وليس معطوفا على الضمير البارز لانه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه  
وهذا بناء على أن الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع  
بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله  
وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة  
التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهناك  
لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أكلو نى البراغيث تطقه ذلك  
نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن النسوة على أن الالف والواو  
والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث ككاتب التائيت  
الساكنة والفعل مستند للظاهر لا على أن الفعل مستند للالف والواو  
والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى  
(قوله قامت هند وقامت الهندان) فيه اشارة الى أن الفاعل اذا كان

ظاهرا

والتاسع المفرد المضاف لغيره  
 المتكلم من الاسماء الخمسة  
 نحو قولك (قام أخوك) ويقوم  
 أخوك) والعاشر المضاف ليه  
 المتكلم نحو قولك قام غلامي  
 ويقوم غلامي وما أشبه ذلك  
 فالفاعل في هذه الامثلة كلها  
 اسم ظاهر (و) الفاعل (المضمر  
 اثناعشر) وهو ما كني به عن  
 الظاهر اختصارا وهو قسمان  
 متصل ومنفصل وكل منهما  
 اما المتكلم وحده أو ومعه غيره  
 أو مخاطب أو مخاطبة أو  
 لثناهما مطلقا أو لجمع الذكور  
 المخاطبين أو لجمع الاناث  
 المخاطبات أو للمفرد الغائب  
 أو للمفردة الغائبة أو لثنى  
 الغائب مطلقا أو لجمع الذكور  
 الغائبين أو لجمع الاناث  
 الغائبات وحاصل كل من قسمي  
 الاتصال والانفصال اثناعشر  
 قسما ومجموعهما أربعة  
 وعشرون حاصله من ضرب  
 اثنين في اثنى عشر فالمتصل هو  
 الذي لا يمتدأ به ولا يلي الا في  
 الاختيار

ظاهر أو متشاحقة. كما متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث الا ما شذ  
 من قولهم قال فلانة وفيه إشارة أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر  
 في وجوب لحاق علامة لتأنيث لعامله حكم المفرد لاحكم الجمع (قوله  
 والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد  
 المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة واجب بان هذا  
 تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله  
 وهو ما كني به الخ) أي الضمير من حيث لا يقيد كونه فاعلا أو لامسترا  
 أو لا صدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا)  
 أي لاجل الاختصار ووجه ذلك أن الاصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لان  
 الفعول لا بدله من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن  
 المظهر فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي  
 قبله فيكون كالتمتة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه  
 سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضى أن الضمير  
 المستتر من قسم المتبطل (قوله ومنفصل) أي عن عامله وبدأ بالمتصل  
 لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له  
 المتكلم فقط ومصاحبه لغيره على سبيل الشرط لا المشطوط والامر بخلافه  
 فتوزل العبارة بأن يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره  
 أي مصاحبه له وشار كاله في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره  
 لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله أو لثنى الغائب مطلقا)  
 أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثناعشر قسما) أي يجعل مثنى  
 المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا  
 (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تشبيه أي مجموع  
 الاقسام (قوله حاصله من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل  
 والاثنى عشر للمتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يتدأ به الخ) أي هو  
 الذي لا يصح عند الفصحاء التلظف به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعد  
 الا في الاختيار أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبأ لي اذا ما كنت جازتنا \* ان لا يجاورنا الا لا ديار

ويرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك (محو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على القاطبة بضرب (وضربنا) ١٠٠ يسكون الباء فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه

وموضعا رفع على القاطبة بضرب وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فانها فاعلة وان افتتح ما قبلها فهني مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكور موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان او مؤنثا فالتاء اهم مضمرفي موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والالف حرفان دالان على التنبيه (وضربت) بضم التاء لجمع الذكور والمخاطبين والتاء اسم مضمرفي محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور والمخاطبين (وضربت) بضم التاء لجمع الاناث والمخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الاناث وما ذكرناه من أن التاء في الجمع هي الفاعل وما اتصل به حرف دالة على التنبيه والجمع هو الصحيح

واستشهاد المحنى على وقوعه في الضرورة بعد ما بقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت \* اياهم الارض في دهر الدهار غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لامن المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك وفي اختيار لا يجي المنفصل \* اذا تاتي ان يجي المتصل (قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ياتي في ذلك انه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضى الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذورفع أو الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ما أشبهه والمعنى أنه واقع في محل رفع (قوله فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد نسخ لان الضمير مجموع الالف والنون (قوله وهذا) أي اعرابنا فاعلا في محل رفع حيث سكن ما قبلها أي الحرف الذي قبلنا وقوله وكان غير ألف أي وكان أصليا أيضا وقوله وان افتتح ما قبلها أي تحركت بالفتح أي أو سكن وكان ألفا أو كان حرفا غير أصلي (قوله نحو ضربنا زيد) مثال ما افتتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الأصلي شغلنا أموالنا ومن غير الأصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي أمامع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا سواء تحركت ما قبلها أو سكن (قوله والميم والالف حرفان دالان على التنبيه) فيه مسامحة فان الدال على التنبيه هو الالف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التنبيه في نحو ضربنا وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاقول وما للمتكلم المفرد في الثاني عند اشباع حركة التاء فيه ما فقوله والميم حرف دال على جمع الذكور وفيه مسامحة أيضا (قوله وضربت بضم التاء) واسكن الميم بعدها وضمها محتملة أرمع وابعدها بان تقول ضربتمو وهو الأصل بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها (قوله حروف دالة على التنبيه الخ) أي لان التاء لما وضعت مشتركة

ولا تقع هذه التاء الافاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما يبق للغائب (و) هو قولك زيد (ضرب) فني ضرب ضمير مستتر جواز تقديره هو عائدي زيد بحمله رفع على انه ١٠١ فاعل ضرب (و) هند (ضربت) فني ضربت

ضمير مستتر جواز تقديره هي عائدي هند مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير المشي المذكور الغائب عائدي الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالالف ضمير المشي المؤنث الغائب عائدي على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وقصت لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط من أصل المصنف (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة المذكور والغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والالف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الامات الغائبات عائدي على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع بعد الا

بين المرفود وغيره الحقوق بما يميز ما هي له أو حر كوهان ذلك اه عبد المعطى أى الحقوق هاء في المثني والجمع وحر كوهان في المرفد (قوله) ولا تقع هذه التاء الافاعلة (أى لامفعولة ولا مضافة فالخضرا ضا في فلا يرد أنها قد تقع نابعة عن الفاعل كما بأتى (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب (قوله وهو) أى ما بأتى (قوله جواز) أى استتارا جازا أو جازا وهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف المضاف قال الشيخ الشنوائى ولا يجوز أن يكون تمييزا والا كان محولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أى لأن الاصل قبل التحويل على هذا مستتر جواز هو قول الاسناد الى ضمير الجواز فانصب تمييزا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به أن المستتر لفظ هو بل المراد أنه اذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستتر لأن المستتر له صورة في العقل أى الذهن لافى اللفظ فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستر والمحذوف كاف كما قاله الشنوائى (قوله تقديره هي) أى تمييزه هي وعبر به في الاول وهي هنا لاجل التغير قال الرضى يجب أن يكون المقدر في ضرب وضربت متغيرا كما في البارز نحو هو وهي اه (قوله) حرف دال على تأنيث الفاعل (أى على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعدها بدل أو مبتدأ خبره الجمله قبله (قوله وقصت لمناسبة الالف) أى فالحركة عارضة لا اعتماد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن توالى أربع متحركت كانت لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا (قوله والالف زائدة) أى في الخط بعد الواو لتطرح فيها غير ما بينهما وبين واو العطف في نحواً كواو وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الالف في الخط ثلاثة أن تكون بعد واو الجماعة وأن تكون في الفعل وأن تكون متطرفة فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويقزو وخرج المتوسطة كضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته تو كيد الواو والجمع زدت ألفا لانها حينئذ متطرفة (قوله) وأما الفاعل المضمر (أى الفاعل معنى وظاهره) والاف الفاعل حقيقة محذوف اذا الاصل

ومضرب الأنا ومضرب الأنا  
 أنتم ومضرب الأنتن ومضرب  
 الأهو ومضرب الأهي ومضرب  
 الأهما ومضرب الأهم ومضرب  
 الأهن وتقول انما ضرب أنا  
 وانما ضرب نحن وكذا الباقي  
 هذا كله مع الماضي وتقول  
 في المضارع مع الاتصال أضرب  
 ونضرب الخ وفي الانفصال  
 ما يضرب الأنا وما يضرب أنا  
 إلى آخرها ومع الأمر ولا يكون  
 الامتصلا أضرب أضربا  
 أضربوا أضربى أضربن وما  
 أشبه ذلك

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

أى الذى لم يذ كر معه فاعله  
 الذى صدر منه الفعل ورسمه بذكر  
 بعض خواصه تقريرا على  
 المبتدئ فقال (وهو الاسم  
 المرفوع الذى لم يذ كر معه فاعله)  
 لقيامه مقامه فى رفعه وعمديته  
 ووجوب تأخيره عن الفعل  
 وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك  
 نحو قولك ضرب زيدوا الأصل  
 ضرب عمرو زيداً فحذف عمرو  
 الذى هو فاعل ضرب لغرض  
 من الاعراض فسبق الفعل  
 محتاجا إلى ما يسند إليه

مضرب أحد الأنا فأنا بديل من أحد ق ل (قوله أوما في معناها)  
 أى الذى معناها فى الحصر كأنما (قوله ومضرب الأهن) فهذه الضمان  
 الواقعة بعد الأكل منها فى محل رفع على الفاعلية وما يافية والأداة حصر  
 (قوله إلى آخره) أى وإنته إلى آخره

(باب المفعول الذى لم يسم فاعله)\*

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهما فإنه يصدق عليه انه مفعول  
 لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أنيبت  
 عن الفاعل مع أن الغرض دخولها وأجيب عن الأول بأن الكلام  
 فى المرفوعات فلا يريد درهما لانه منصوب وعن الثانى بأنه اقتصر على  
 المفعول لانه الأصل فى النائب فكان الأولى والاعمّ التعبير بنائب الفاعل  
 (قوله أى الذى لم يذ كر معه فاعله) أى فاعل فعله فى قوله الذى صدر  
 منه الفعل حمل للفاعل فى كلام المتن على الفاعل الحقيقى وهو الذات وهى  
 لا تذ كر أبدا سواء كان الفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول وانما الذى يذ كر  
 أو لا يذ كر اللفظ الدال عليها فى كلام المتن حذف مضاف أى الذى لم يسم  
 دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أى أو قام به الفعل أو المراد بالصدر  
 مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر  
 وخرج عنه الجملة والحرف والفعل الآن يراد لفظها أو تجعل أعلاما  
 قيل وخرج بقوله الذى لم يذ كر معه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان  
 وذلك غلط لأن السالبة تصدق بنى الموضوع فيصدق قوله لم يذ كر معه فاعله  
 بأن لا يكون هناك فاعل أصلا وكان هناك مبتدأ وخبر واسم كان فيكون  
 التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ما ذ كر بقيد ملحوظ بقرينة  
 ما يأتى تقديره وغير عاملة إلى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أى لفظا  
 أو تقديرا إلى آخر ما تقدم فى الفاعل (قوله الذى لم يذ كر معه فاعله) أى  
 ترك ولم يقصد فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لالفاظ ولا تقديرا (قوله وتأنيث  
 الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مريم هند فانه قائم مقام الفاعل  
 ولم يؤنث فعله لتأنيثه لأن القائم مقام الفاعل أعنى الجار والمجرور من حيث  
 هو ليس مؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الاعراض)



كالخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) أى حيث وجد في اللفظ  
 والافعال تختص وتصرف من ظرف مكاني نحو جلس أمام الاميرأ وزماني  
 نحو صيم رمضان أو محجور ونحو ولما سقط في أيديهم وسير يزيد أو مصدر نحو  
 فاذا نشخ في الصور فتخه واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد  
 في اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجد  
 وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم احد الثلاثة انيب نحو  
 \* لم يعن بالعلباء الاسيدا \* والصحيح الاول (قوله في الاسناد اليه)  
 وتفاوت الاسنادين لا يضرب وذلك لأن اسناد الفعل الى الفاعل على جهة  
 صدوره منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه  
 (قوله في الماضي والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم  
 مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثي مجرد فوزنه  
 مفعول كضروب وعمر وربية أو من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الايمان  
 بيم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر قال ابن مالك  
 وان فتحته منه ما كان انكسر \* صار اسم مفعول كشئ المنتظر  
 وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد \* فزة مفعول كآت من قصد  
 وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لا ل نحو جاء المضروب عبده أو كونه  
 للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نبي أو استمهام أو محجرب عنه  
 أو موصوف نحو ما مضروب زيد أو منصوب وعمره وان الامير مكرم رسوله  
 ومررت برجل مهان أبوه (قوله وكسر ما قبل آخره) أى ان لم يكن  
 مكسورا فان كان مكسورا فنحشرب ضم أوله فقط وقال بعضهم  
 ان الكسرة في نحو شرب مبنيا للمفعول غير هاقمه مبنيا للفاعل (قوله  
 أو تقديرا) في الضم والكسر معا أو في احدهما ق ل (قوله كقيل  
 ويبيع) الاصل قول ويبيع نقلت حركة العين وهي الواو في قول والباء  
 في بيع للثقل الى ما قبلها بعد سلب حركته فسكنت العين وقلبت الواو  
 باء لسكونها وان كسرا ما قبلها ولم تقلب الباء لعدم الاقتضى فصارقيل ويبيع  
 باسكان الباء وأصل شد شد بالفتح فأدغم المثلان لاجتماعهما فكسر ما قبل  
 الاخر مقدر (قوله وفتح ما قبل آخره) أى ان لم يكن مفتوحا وقال

فأقيم المفعول به مقام الفاعل في  
 الاسناد اليه فصار ضمرا وعابعد  
 ان كان منصوبا فالنيس بالفاعل  
 صورة فاحتج الى تمييز احدهما  
 عن الاخر فأبقى الفعل مع  
 الفاعل على أصله وغير مع نائبه  
 في الماضي والمضارع (فان كان  
 الفعل ما ضيا ضم أوله وكسر  
 ما قبل آخره) تحقيقا كضرب  
 أو تقديرا كقيل ويبيع وشد  
 (وان كان مضارعا ضم أوله وفتح  
 ما قبل آخره) تحقيقا نحو  
 يضرب أو تقديرا

فجاء ويقال ويباع ويشد وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (وهو) أى المفعول النحوي باسم فاعله (على  
 قسامين ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضي (نحو قولك ضرب زيد) بضم الصاد وكسر  
 الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمالم بسم فاعله وزيد مفعول للمالم بسم فاعله ويسمى أيضا نائب الفاعل  
 (و) المسند اليه المضارع نحو قولك (يضرب زيد) بضم أوله وفتح ما قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبنى  
 للمالم بسم فاعله وان شئت قلت مبنى للمفعول أو للمجهول وزيد نائب فاعل أو مفعول للمالم بسم فاعله (و) لافرق  
 في الفعل بين أن يكون مجردا كما مر أو مزيدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو)  
 بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزن ماضٍ قبلهما وقر ما تبقى من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل  
 (و) المفعول الذي لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الصاد وكسر  
 الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها  
 مفعول للمالم بسم فاعله (وضربنا) ١٠٤ بضم الصاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض

بعضهم ان الفتحة في نحو يشرب مبنيا للمفعول غير هاتمه مبنيا للفاعل  
 (قوله نحو يقال ويباع) الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو  
 والياء الى ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت ألفا حركتها في الاصل  
 وانفتاح ما قبلها الا ان فصار يقال ويبيع ويشد أصله يشدد بالفتحة نقلنا  
 حركة الدال الى الشين فسكن الحرف الاول وأدغم في الثاني كما فعل بشد  
 والادغام واجب لان ادغام المثليين مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله  
 لانه لا يبنى للمفعول) أى لفساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فلانك  
 اذا بنيت أكرم مثلا للمفعول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء التبتت  
 بصيغة الماضي المبنية للمفعول وان قصتها التبتت بصيغة المضارع المبني  
 للمفعول أيضا وأما فساد المعنى فلانه حينئذ يصرد الاعلى الاخبار والامر  
 انما يدل على الانشاء (قوله أو للمجهول) أى للمجهول فاعله وفيه أنه قد

مبنى للمفعول ونا ضمير المتكلم  
 ومع غيره أو المعظم نفسه في  
 موضع رفع على أنها مفعول  
 للمالم بسم فاعله (وضربت)  
 بضم الصاد وكسر الراء وفتح  
 التاء المثناة فوق واعرابه ضرب  
 فعل ماض مبنى للمفعول  
 والتاء المثنونة ضمير المخاطب  
 في موضع رفع على أنها مفعول  
 للمالم بسم فاعله (وضربت)  
 بضم الصاد وكسر الراء والتاء  
 المثناة فوق واعرابه ضرب فعل

ماض مبنى للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لا يكون  
 للمالم بسم فاعله (وضربت) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى  
 للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المتنى المخاطب مطلقا في موضع رفع على أنها مفعول للمالم بسم فاعله  
 والميم والالف علامة التنسية (وضربت) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل  
 ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم  
 علامة الجمع (وضربت) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبنى  
 للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث والحاصل أن الفعل  
 في الجميع مضموم الاول مكسور وما قبل الآخر وأن التاء في الجميع مفعول للمالم بسم فاعله الا أنها لما وضعت  
 مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والثنى والمجموع احتج الى تمييز كل منها عن الآخر فوضعت  
 في المتكلم وقصوها في المخاطب المذكور وكسرها في المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف في خطاب المتنى مطلقا

والمم وحدها في خطاب الجمع في التذكير والنون المشددة في خطاب الجمع في التانيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله في الحاضر (و) تقول في الغائب (ضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول للمالم بضم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء الساكنة في آخره حرف تانيث ومفعول المالم بضم فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضرباً) بضم أوله ١٠٥ وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب

فعل ماض مبني للمالم بضم فاعله والاتف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكور الغائب في موضع رفع على أنها مفعول للمالم بضم فاعله وأخل بضم بتا للمثنى المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء حرف تانيث والاتف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل (وضربوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكورين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والاتف حرف زائد (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب

لا يكون فاعله مجهولاً فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم إلا أن يقال يكنى في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله شوائف (قوله ما يمكن في المضارع) أي ما يمكن استحضاره وليس المراد أن بعضها يمكن في المضارع وبعضها غير يمكن بل كلها تجرى في المضارع كلما ضي خلافاً للقلبي

\*(باب المبتدأ والخبر)\*

انما وجهه ما في باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدأ وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو قائم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدأ والزيدان فاعل ستمسأ الخبر ومثله ما مضروب العمران فإناقية ومضروب مبتدأ والعمران نائب فاعل ستمسأ الخبر وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفاً معتمداً على نقي أو استقتهام ويكون له مرفوع أعني عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلاً أو نائباً عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أي ما ذكر من المبتدأ والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من الجواز المشهوراً والحقيقة العرفية فلا يعترض على

فعل ماض مبني للمالم بضم فاعله ١٤ جا والنون ضمير الجماعة الاناث الغائبات في محل رفع على انه مفعول للمالم بضم فاعله هذا كله في المتصل وتقول في المنفصل ما ضرب الأنا وما ضرب الاخن وما ضرب الأنت وما ضرب الأنت وما ضرب الا انما وما ضرب الأنتق وما ضرب الا هو وما ضرب الا هي وما ضرب الاهما وما ضرب الا هم وما ضرب الا هن وكذا تقول انما ضرب انا وانما ضرب نحن الى آخرها والفعل في الجميع مضموم الا اول مكه وما قبل الآخر وفس عليه ما يمكن في المضارع فلا نطول بذكره

\*(باب المبتدأ والخبر)\* وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول

أخذه في التعريف (قوله المرفوع لفظاً) مراده به ما يشمل المرفوع  
 تقديره دليل مقابله بالهملى فلا يعترض عليه بأن في كلامه اختلا  
 بالتقديرى وقد علم أنه لا يكون منصوباً إلا إذا دخل عليه ناسخ  
 ولا مجروراً إلا إذا كان حرف الجزاء (قوله بالابتداء) متعلق بالمرفوع  
 وهو مبنى على الصحيح من أن الرفع للمبتدأ الابتداء والخبر المبتدأ وتقبل  
 كل منهما رافع الآخر قبل أن الابتداء رافع لهما وقيل إن الابتداء رافع  
 المبتدأ وهما رافعا الخبر فالأقوال أربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتداء • كذا الرفع خبر بالمبتدأ

(قوله أى المجرد) أى الخالى لفظاً وتقديره ما يخرج نحو قولك زيدى فى جواب  
 من قال من قام فإن التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظاً لا تقدير اظليس  
 بمبتدأ بل فاعل (قوله عن العوامل) أى للجنس أى عن شئ من العوامل  
 ويجعل أى جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد  
 أو عاملان (قوله اللفظية) قيد لإخراج المعنوية فإن المبتدأ لم يجزدها  
 لأنه مرفوع بالابتداء على الراجح فأشار بهذا القيد إلى أنه ماس على الراجح  
 فإن قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فإن التجرد  
 يقتضى سبق ما تجزدهم ولم يوجد فى المبتدأ عامل لفظى تجزدهم فلتنافى  
 الجواب سلنا الممكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط  
 العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها موجودة فصح  
 التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما أشبهها) قيد فى القيد فهو لا يدخل  
 المجرور بحرف زائد ويجزف يشبه الزائد فى الأقل بحسبك زيد فإن  
 حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح الكافية أن  
 حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتصرف بالاضافة  
 وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثانى  
 لعل أى المغوار منك قريب • فأبى مرفوع على أنه مبتدأ وقرىب خبره  
 ومنك متعلق به ودخلت لعل لمجرد فائدة التوقع لا للتعبية كما تدخل لبت  
 لفائدة التمنى فإن قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم  
 تركه المستغنى من التنى قلت أوجب بأن العوامل اللفظية إذا أطلقت إنما

(المرفوع) لفظاً ومحللاً بالابتداء  
 (العارى) أى المجرد (عن  
 العوامل اللفظية) غير الزائدة  
 وما أشبهها يخرج بالاسم الضحل  
 والحرف

تصرف

وبينما رعى عن العوامن...  
 يكون عاملا للفظا وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ وهو مرفوع بلا ابتداء  
 والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أولا لثان بحيث يكون ١٠٧ الشاه خبرا عن الاول وقائم خبره

وهو مرفوع بالمبتدأ ومثال  
 الاسم الموقول الواقع مبتدأ وأن  
 تصوموا خيرا لكم فان تصوموا  
 في تأويل مصدر مرفوع على  
 الابتداء وخبره والتقدير  
 صومكم خيرا لكم (والخبر)  
 الاصل (هو الاسم المرفوع)  
 بالمبتدأ (المستداليه) أي إلى  
 المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ  
 والخبر مفردين لذكر (نحو قولك  
 زيد قائم) فزيد مبتدأ مرفوع  
 بالابتداء وقائم خبره مرفوع  
 بالمبتدأ (و) تارة يكونان  
 متنيين لذكر نحو قولك (الزيدان  
 قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع  
 على الابتداء وعلامة رفعه الالف  
 وقائمان خبره وهو مرفوع  
 وعلامة رفعه الالف أيضا  
 (و) تارة يكونان مجموعين لذكر  
 جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون  
 قائمون) فالزيدون مرفوع على  
 الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة  
 عن الضمة وقائمون خبره وهو  
 مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضا  
 نيابة عن الضمة وتارة يكونان  
 مجموعين لذكر جمع تكسير نحو  
 قولك (الزيدون قائمون) فزيدون  
 مفردين لمؤنث نحو قولك هندا قائمة وتارة يكونان مجموعين لذكر جمع تكسير نحو قولك هندا قائمتان وتارة يكونان مجموعين  
 لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين لذكر جمع تكسير نحو الهنود قبايل (والمبتدأ)

تصرف إلى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد (قوله) وبالرفوع المنصوب  
 (والمجورور) وخرج أيضا لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه  
 لا محل لمن الاعراب وهو الصحيح (قوله) الفاعل الخ أي والثائب عن  
 المضاعف وخبران وأخواتها إذ ليس في كلامه المصرفي ما ذكره (قوله)  
 والابتداء عبارة أي لفظ الابتداء معبر به ففي كلامه حذف مضاف  
 وإطلاق المصدر وعلى اسم المفعول (قوله) وجعله بالخ عطف على قوله  
 بالشئ أي وتصيره أولا الخ (قوله) بحيث يكون الثاني خبرا أي خبرا به  
 عن الأول أي ولو حكما كالفاعل الساتمسة الخبر نحو قائم زيد والثائب  
 عن الفاعل الساتمسة الخبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على  
 الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر (قوله)  
 والتقدير صومكم الخ أي ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابق  
 موجودا كما مثل أولا كقولهم نسمع بالمعدي خبر من أن تراه فهو موقول  
 بالمصدر أي صحاحك (قوله) والخبر هو الاسم أي الصريح أو الموقول  
 واعتراض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها أو جيب  
 بأنه إنما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الأخبار بكسر الهمزة أن يكون  
 به أي بالاسم وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله  
 الاصل "ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه إذا  
 وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصورا لا ولي مما صنعته الشارح أن يراد  
 بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلا والجملة الواقعة خبرا موقولة بالاسم  
 والجار والمجورور الواقع خبرا وكذا الطرف كل منهما متعلق بمذوق هو  
 الخبر في الحقيقة وهو ما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله) المرفوع بالمبتدأ  
 أي على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على أنه لا يكون منصوبا إلا بناسخ  
 ولا يكون مجرورا إلا بصرف زائد على نحو ما مر في المبتدأ (قوله) المستد  
 اليه أي المستند هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر  
 من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المستداليه غيره وأن الخبر هو  
 المحكوم به فهو المستدالي غيره (قوله) وقائم خبره قد يقال في صدق

من حيث هو (قيمان) قسم (ظاهرو) قسم (مضمرا فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك (و) المبتدأ (المضمر اثنا عشر) ضمير منفصلا (وهي انا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره ١٠٨ أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وأنت) بكسر التاء

للمخاطبة (وانتما) للمثنى مطلقا (وانتم) لجمع الذكور المخاطبين (واقنت) لجمع الاناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يباينها في المعنى (نحو) قولك انا قائم) فان ضمير الرفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه اعراب ومحل رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتا قائمان وأنتم قائمون وأنتن قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات فالابتداء في هذه الامثلة كلها مضمرب مبني لا يدخله اعراب

تعرى بالخبر على نحو ذلك نظرا لان نحو قائم لم يسند الى المبتدأ بل أسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى زيدا لانه اتفق أن الضمير هو زيد فهو انه مسند الى المبتدأ اه شنواني (قوله من حيث هو) حيثية اطلاق كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم أي المبتدأ مطلقا أي من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان كل مبتدأ اما ظاهرا أو مضمرا وحاصل الجواب أن المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهكذا سائر التقسيمات (قوله منه صلا) قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدأ (قوله) وهي انا الخ) حاصلها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو انا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة أنت وانت وانا وانتم واتن وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهي وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع) من اضافة الموصوف للصفة أي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب) أي الكثرة وقوله يباينها أي يساويها وقوله في المعنى أي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتا وأنتم أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وانتما أفضل رجلين أو امرأتين وانتم واتن أفضل رجال أو نساء وانت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنتا وأنتم أو أنتن عدل لان أفعال التفضيل اذا جردت من آل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قيمان (قوله) والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أي في هذا الباب أي وكذا باب النعت كما يأتي واحترز بذلك عن المفرد في باب المنادى ولا التامية للجنس فانه هناك ما ليس مضافا ولا شبيها به وكذا في باب الاعراب فان المراد به ما قابل للمثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام فان المراد به

الصحيح في انا وأنت وأنت وانا وانتم واتن أنت الضمير هو أن الضمير هو أن فقط وان الواح لها حروف تدل ما قابل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قيمان) قسم (مفردو) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبيها ولو كان مثنى أو جموعا فانه في هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد نحو قولك زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون فالخبر في هذه الامثلة مفرد

ما قابل المركب اه من الفيشى وفي النبتى ان باب النعت والاعراب على حد سواء فليراجع ثم اعلم ان المفرد قسمان مشتق وجامد فالاشتق ما دل على متصرف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ ان لم يرفع اسماء ظاهرا كما مثله الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير فهو زيد قائم أبوه وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو قائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أى ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان أخواته ولا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بالاشتق نحو زيد أسد اذا أريد شجاع (قوله لانه ليس جملة ولا شبهها) قديقال هذا الدليل عين الدعوى لان الدعوى هي أن الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد أى ليس جملة ولا شبهها وقوله لانه ليس جملة ولا شبهها أى انه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أى ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أسياء أى فى الظاهر أما فى الحقيقة فتلاثة لان الجملة شئ واحد وان كان تحتها فردان الاسمى والفعالية كما سيأتى (قوله المجرور) أى مع جاره (قوله التامان) التام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقة كونا عاما كالاتقرار والحصول والكون اذ لا يتخلو موجود منها وهذا القيد يخرج الناقص والناقص هو الذى لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقة كونا خاصا نحو زيد بك أو فيك أو عذك أى واثقك أو راعب فيك أو معرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها الا ان يراد بالفاعل الفاعل اللغوى وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلا اه من الفيشى (قوله أو المضمرة) مستترا كان أو بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهى المبدوءة بفعل حقيقة كما مثل أو حكما تقولن يقوم زيد (قوله مع خبره) أى أو ما يقوم مقام خبره فلو قال مع ماتمه به الفائدة لكان أعم ليشمل نحو زيد ضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهى المبدوءة باسم حقيقة كما مثل أو حكما نحو ان زيد قائم (قوله أو غيره) أى أو مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبر المبتدأ

لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المقرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (أربعة أسياء) شيان فى الجملة وشيان فى شبهها فالشيان فى شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيان فى الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمرة (والمبتدأ مع خبره) المقرد أو غيره فالجار والمجرور (فخو قولك زيد فى الدار) الظرف نحو قولك (زيد عندك) والصحيح أن الخبر متعلق بالجار والمجرور والظرف

قوله المجرور أى مع جاره ظاهره أن عبارة المتن المجرور والظرف مع أن الذى فى نسخ المتن الجار والمجرور والظرف وهو الذى يقتضيه قول الشارح بعد فالجار والمجرور نحو قولك زيد فى الدار الخ تأمل اه معجمه

يجب أن يحكم على محلها بالرفع يعني أنه لو قيل محلها الم معرب خلك عن  
الموانع لكان مرفوعاً ويجب لهذه الجملة أن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى  
أن تشتمل على ما يرتبطها بالمبتدأ من ضمير وهو الأصل والمطر دأ واسم اشارة  
أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما إذا  
كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج الى وابط و يجب  
أن لا تكون جملة تداية فلا يجوز زيدياً أخاه وأن لا تكون مصدرية بلكن  
أو يبل أو حتى واعلم أيضاً أن قضية اطلاق كلامه أنه لا فرق بين ان تكون  
الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة  
اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمنع كونها  
طلبية خلافاً لابن الأنباري ولا قسمية خلافاً للعلب ولا يلزم تقدير القول  
قبل الجملة الطلبية خلافاً لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب التعت  
حيث امتنع فيه الطلبية بلا ضمارة القول كما قال ابن مالك  
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب \* وان أتت فالقول أضمر نصب  
أن الغرض من التعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له  
قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل (قوله المهدوف) بالرفع صفة متعلق  
(قوله لاهما) أي وحدهما ومع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلف لفظي  
أي في الصورة لا في الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري أفراد الجار والمجرور  
والظرف بالذکر والافتد يقال ما فائدة افرادهما مع انه ان قدر عاملها  
اسما كان من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من الاخبار بالجملة فلا  
يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة  
وجه الشبه بها وقوع كل منهما ما خبرا وصله وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله  
وأن تقديره) أي والصحيح أي الراجح تقدير المتعلق نحو كأن أو مستقر  
كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوهما كحصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام  
وقيل الراجح تقدير كان الخ فالخلاف في الراجح لاني الجواز والذي انقط  
عليه كلامهم كما قاله في المعنى محتار له انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل  
بحسب المعنى فان أريد الماضي قدره كان أو استقر وان أريد الحال أو  
الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدره مضارعاً أو وصفه

المهدوف لاهما وأن تقديره كأن  
أو مستقر لا كان أو استقر  
(و) الفعل مع فاعله نحو قولك  
(زيد قام أبوه) فزيد مبتدأ وجملة  
قام أبوه من الفعل والتعاضل

وان



وان قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة  
والا كان الطرف والجار والمجرور في موضع الخبر فقد ركان وتسلسل  
التقديرات وما كان منهما عاملا لمصرح به لكونه خاصا فهو لغو وما لم  
يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد منه أن  
الخبر في نحو زيداً كرمته مجموع الفعل والقاعل والمفعول وهو الظاهر  
واختاره شيخ الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو  
الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم أن  
الجملة تنقسم ثلاثة أقسام ~~كبرى~~ فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى  
باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرا والصغرى فقط  
ما وقعت خبرا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان في المتن  
اجتمع في كل منهما ما جلتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام أبوه وجاريته  
ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة وإذا قلت زيد  
أبوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى  
زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة  
وصغرى باعتبار أنها خبر

\* (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر) \*

أى في الاغلب فلا يشكل بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله  
تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجملت الفقير غنيا  
وصيرت المعدوم موجودا والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدأ  
والخبر فالجنسية لا استغراقية اذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فان  
دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية فهو  
زيد اضربه ولا انشائية فهو هند زوجتكها وأن لا يلزم التصدير فهو أيهم  
عندك وأن لا يلزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحمد الى  
آخرها هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الازالة  
لازالتها حكم المبتدأ والخبر وانما زالت لانها عامل لفظي والابتداء عامل  
معنوي واللفظي أقوى من المعنوي (قوله هنا) أى في هذا الكتاب  
لا حاجة اليه لانها في كل كتاب كذلك أى هي من حيث العمل ثلاثة أقسام

والمضاف اليه في موضع رفع خبر  
عن زيد والرابط بينهما الهاء من  
أبوه (و) المبتدأ مع خبره فهو  
قولك (زيد جاريته ذاهبة) زيد  
مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان  
وذاهبة خبر المبتدأ الثاني وجملة  
المبتدأ الثاني وخبر في موضع  
رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بين  
المبتدأ الأول وخبره الهاء من  
جاريته والله تعالى أعلم  
باب العوامل الداخلة  
على المبتدأ والخبر  
وتسمى النواسخ (وهي) هنا  
أقسام ثلاثة الأول

لامن حيث الحقيقة لانها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا  
 قالوا والظاهر أنها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لانها أفعال وحروف وأسماء  
 وهي المصادر وأسماء الضاعين إلا أن يقال ان اسم كل نوع من كان  
 وأخواتها لم يخالفه في العمل فلم يبق لعدده قسما ثالثا فائدة بخلاف عددها  
 ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله  
 كان وأخواتها) أي نظائرها وانما قدّم كان وأخواتها على ان وأخواتها  
 لانها أفعال والاصل في العمل لها وقدّم ان وأخواتها على ظنفت وأخواتها  
 مع كونها أفعالا لان أحد الجزأين باق معها على الاصل وهو الخبر وبد أم  
 كان وأخواتها بكان لانها ام الباب لا خصاصها بكونها تستعمل ناقصة  
 غير شانية نحو كان زيد قائما وشانية نحو اذا مت كان الناس صنفاً الخ  
 وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مختلف) أي من حيث الرفع  
 والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنب خبرها لأن  
 اسمها لا يكون الامر فوعا فترفعه تحصل الحاصل وخبرها لا يكون إلا  
 منصوبا فتنصبه تحصل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنب الخبر كما أشار  
 الى ذلك الشارح بقوله بل عبارة المتن بقوله أي المبتدأ وقوله بعد أي خبر  
 المبتدأ ورفعها للمبتدأ بأن تحدث فيه رفعا غير الذي كان به على الاصح  
 (قوله ويسمى اسمها) أي تسمى التامة المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا  
 مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل  
 اصطلاحية خالية عن المعنى لأن زيد من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان  
 لأن اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان  
 مسمى زيدا قائما ليس خبر الكان لأن الافعال لا يخبر عنها فالإضافة في كل  
 لادنى ملابسة وهي كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أي حقيقة  
 والمنصوب مفعولا أي حقيقة فلا ينافي ما مر قريبا (قوله لأن هذه  
 الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ  
 انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكره في لم تجردت عن مطلق  
 الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر  
 وسببت ناقصة لعدم اكتنائها بالمرفوع لانها تدل على زمن دون حدث

(كان وأخواتها) الثاني (ان)  
 وأخواتها) الثالث (ظنفت  
 وأخواتها) وهذه الاقسام  
 الثلاثة عملها مختلف (فاما كان  
 وأخواتها فاتها ترفع الاسم) أي  
 المبتدأ ويسمى اسمها (وتنب  
 الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى  
 خبرها وانما لم يسموا الاسم  
 المرفوع فاعلا والمنصوب  
 مفعولا لأن هذه الافعال في  
 حال نقصانها تجردت عن الحدث  
 الذي من شأنه أن يصدر عن  
 الفاعل ويقع على المفعول

فان

فصلت كاروابط ومن سمها الزنجى حروفا ١١٣ (وهي) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا

والا فهى أكثر من ذلك الأول  
(كان) وهى لاتصاف المخبر عنه  
بالمخبر فى الماضى تامع الدوام  
والاستمرار نحو كان الله غفورا  
رحيما واما مع الانقطاع نحو كان  
الشيخ شابا (و) الثانى (أسى)  
وهى لاتصاف المخبر عنه بالمخبر  
فى المساء نحو أسى زيد غنيا  
(و) الثالث (أصبح) وهى  
لاتصاف المخبر عنه بالمخبر فى  
الصباح نحو أصبح البرد شديدا  
(و) الرابع (أضحى) وهى لاتصاف  
المخبر عنه بالمخبر فى الضحى نحو  
أضحى الفقيه رعا (و) الخامس  
(ظل) بالظاء المشالة وهى لاتصاف  
المخبر عنه بالمخبر نهارا نحو ظل زيد  
صائما (و) السادس (بات) وهى  
لاتصاف المخبر عنه بالمخبر ليلا نحو  
بات زيد مفطرا (و) السابع (صار)  
وهى للتحوّل والانتقال نحو صار  
السعر رخيصا (و) الثامن (ليس)  
وهى لئنى الحال عند الاطلاق  
والتجرد عن القرينة نحو ليس  
زيد قائما أى الآن (و) التاسع  
والعاشر والحادى عشر والثانى  
عشر (ما زال وما انفك) وهى  
ومابرح) مقرونة بتناقية  
أوشبها كالنهي والدعاء وهذه

فان الاصح دلالتها عليهما اللبس (قوله كاروابط) من حيب احتياجا  
لمعمولين لان من حيث توقف معناها على غيرها قل (قوله ومن ثم) أى  
من أجل تجزئتها عن الحدث المخصوص وصورتها كاروابط نشأتسمية  
الخ (قوله حروفا) الصحيح أنها أفعال كما مر (قوله هنا) أى فى هذه  
المنقذمة أما فى غيرها فهى أكثر من ذلك (قوله فى الماضى) متعلق  
بالتصاف أى انها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة  
أخرى (قوله فى المساء) بالذم من الزوال الى الغروب نقبض الصباح  
(قوله أسى زيد غنيا) أى ثبت له الغنى وقت المساء (قوله أصبح البرد  
شديدا) أى ثبت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سياتى من  
الامثلة (قوله المشالة) أى المشال عليها الالف والنقطة فربا الأولى بينها  
وبين الصاد المجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائما)  
أى ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى  
صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى  
(قوله بات زيد مفطرا) أى ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف  
تفسير وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل أو من صفة الى صفة نحو صار  
زيد غنيا (قوله وهى لئنى الحال) الاضافة من اضافة المطروف  
للظرف على حذم كمر الليل أى لئنى مضمون الجملة فى الحال أى زمن  
التكلم وقوله عند الاطلاق أى عما يدل على خصوص نئى الحال أو غيره  
وقوله والتجرد أى الخلو عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا  
القيدهما اذا قيدت بزمن فانها تكون لئنى فيه ففى قولك ليس زيد قائما  
أمس لئنى القيام فى الماضى واذا قلت غدا فهى لئنى القيام فى المستقبل  
وهذا مذهب الجمهور وقيل لئنى مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما)  
أى ليس متصفا بالقيام الاّن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور  
لمتقدم اذا صرح بلفظ الاّن كان توكيذا (قوله بما التسمية) ما ليست  
قيدا بل الشرط تقدم النئى مطلقا وأشبهه (قوله والدعاء) أى بلا خاصة  
وانما شرط فى هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول  
التامى عليها لانها بمعنى النئى فاذا دخل عليها النئى انقلب اثباتا وانما قام

النهى والدعاء مقام النهى لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل في  
ولا فرق في الثاني بين أن يكون ملفوظا به كإمثلة أو مقدر نحو ناله قضيا  
أى لا تقفأ قال في التصريح ولا يتقاس حذف الثاني إلا بثلاثة شروط  
كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون الثاني لا هـ وقد نظمها  
العلامة الدونشري بقوله

ويحذف نافع مع شرطه ثلاثة \* إذا كان لا قبل المضارع في قسم  
(قوله لللازمة) أى موضوعه للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة

المصدر لقاعله وقوله الخبر عنه بالنصب مفعوله وفي نسخة للخبر عنه

(قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أى قدر ما يقتضيه أى يطلبه

الحال من استمرار خبرها لقاعلها منذ قبله نحو ما زال زيد عالما أى منذ

صلح للعالمية يبنى من حين تأهله وتفهمه للعلم والافالحال يشهد بأنه قبل

ذلك ليس عالما ونحو ما زال زيدا أى ما زلت له وقته قبلها

بأن لا يكون طقلامثلا وعلى هذا فقص (قوله لاستمرار الخبر) أى

موضوعه للدلالة على استمرار خبرها وجلة مادام معناها توقيت أمر بجمدة

انصاف اسمها بخبرها (قوله لنسابتها) أى لاجل كونها نائبة عن الطرف

قال ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدريه فظاهرا وأما كونها

ظرفية فلم تزحرفا لظرف فالان الظروف كلها أسماء ويجب أن ما حيث كانت

مصدريه كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصریح المصدر بنوب

عن الطرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤذنه فيسمى مصدرا لذاته

وظرفا لنسابتها عن الطرف نحو حيث طلوع الشمس أى وقت طلوعها

فحذف لفظ وقت وناب طلوع منها به فيعرب طرفا وذلك من باب حذف

المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدر نائبة عن

ظرف نسيابة مضاف اليه عن مضاف هـ (قوله لتأويلها الخ) من

المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لاهي في العبارة تسمى

(قوله والتقدير) بمعنى المقدمتة دوام الخ وقد تسمى أيضا في هذا فان

المقدر هو ممتدة دوام فقط لا زيد مترددا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد

وانما المراد دوام ترده فلولم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية

الأفعال الأربعة لللازمة الخبر  
الخبر عنه على حسب ما يقتضيه  
الحال نحو ما زال زيدا عالما وما  
انفك عمرو تجالسا وما قفى بكر  
محبنا وما برح محمد يريا وما  
أشبه ذلك (و) الثالث عشر  
(مادام) مقرونة بما الظرفية  
المصدريه وهي لاستمرار الخبر  
فحولا أو حسبك مادام زيد مترددا  
اليك وتسمى ما هذه ظرفية  
لنسيابتها عن الطرف ومصدرية  
لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير  
ممتدة دوام زيد مترددا اليك

غير

(وما تصرف منها) اى والذى تصرف من كان واخواتها يعمل عمل ما ضيفا فالصرف (نحو كن) فى الماضى (ويكون) فى المضارع (وكن) فى الامر (و) نحو (اصبح) فى الماضى (ويصبح) فى المضارع (واصبح) فى الامر (تقول) فى عمل الماضى (كان زيد قائما) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائم خبرها وتقول فى عمل المضارع من كان يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ١١٥ ناقص وزيد اسمها وقائم خبرها وتقول فى

عمل الامر من كان كن قائما واعرابه كن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه وجوب تأنيده أنت وقائم خبره وتقول اصبح زيد قائما ويصبح زيد قائما واصبح قائما واعرابه على وزان ما قبله والذى لا تصرف منها دام وليس تقول لا اكلك مادام زيد قائما (وليس عمر وشاخا وملتأشبه ذلك) من الامثلة (واما) القسم الثانى من التواسخ وهو (ان) واخواتها فانها تنصب الاسم اى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) اى خبر المبتدأ ويسمى خبرها (وهى) ستة أحرف (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وان) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن) وكا (ت) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء

غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان ولها منصوب فهو حال نحو يعجبني مادمت صحيفا اى دوامك صحيفا اذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ولا يعجبه فى المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لولم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيفا (قوله وما تصرف منها) اى تحول الى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ما ضيفا) اى الماضى منها كخبر أراك أو ماض هو مى (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الافعال الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا تصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وما تصرفه ناقص وهو زال واخواتها لانها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقى (قوله وكن فى الامر) والمصدر كقوله

يذل وحلم سادى قومه القتي \* وكونك اياه عليك يسير  
واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كلنا \* أخطأ اذ لم تلقه لك منجدا  
قوله واصبح) بقطع الهمزة لانه امر الفعل الرباعى (قوله شاخا) اى ذاهبا وحاضرا فان الشخص يأتى بمعنى السفر وبعنى الحضور كما قاله الفقيهى (قوله تنصب الاسم الخ) متناوشر حافيه جميع ما تقدم فى مثله فى كان فلا تغفل (قوله وأن واسمها الخ) فى ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه اذ لا دخل له فى التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغنى انطلق زيد (قوله فى تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان

المشنة فوق (ولعل) بتشديد اللام الاخيرة (تقول ان زيد قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيد اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى أن زيد منطلق واعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيد اسمها ومنطلق خبرها وان واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلق زيد وعتما أن المتحولة الهمزة يكونها الا بئان يطلبها عامل كما مثلنا

مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى ان هذا زيد اى  
 كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله بخلاف  
 المكسورة) اى فانها قد يطلبها عامل نحو قال اى عبد الله وقد لا يطلبها نحو  
 انا انزلناه (قوله لاختلاف ألفاظها) اى وقت اختلاف ألفاظها فاللام  
 للتأقبت للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على الزوم اى يلزم من  
 اختلاف الالفاظ اختلاف المعانى لدوران المعاول مع علمه وهذا المعنى  
 لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهى اختلاف الالفاظ ولا  
 يوجد المعاول وهو اختلاف المعانى وذلك كفاى ان وأن فان اللفظ مختلف  
 والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقبت فان المعنى  
 اختلاف المعانى وقت اختلاف الالفاظ وليس فى ذلك دعوى لزوم  
 اختلاف المعانى لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون  
 ذلك كما مر فوق اختلاف الالفاظ اعم من أن يكون معه اختلاف  
 المعانى كلكن وان مثلاً ولا يكون كفاى ان وأن هذا توضيح ماى  
 الحاشية فتأمل (قوله ودلالتها على المعانى) اى الاتية للمعانى  
 كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله  
 للتوكيد) التعبير باللام فى هذا وما يأتى غير ظاهر لانه يقتضى أن يكون  
 معنى ان وأن مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتاً وحاصله وذلك خلاف  
 ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد وما بعده  
 متعلقاً بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى أن معنى ان وأن المحتمل  
 عند العقل لعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذى هو  
 التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية  
 الحكم عند مخاطب ايجاباً نحو ان زيدا قائم أو سلباً نحو ان زيدا ليس بقائم  
 فان وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب متردداً فى  
 الحكم فهما لتفى الترد والتأكيد بهما حينئذ استحصاني وان كان منكراً  
 للحكم فهما لتفى الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يوثق بهما  
 اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه كفاى علم المعانى (قوله  
 ومعنى لكن للاستدراك) اى لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين

بخلاف المكسورة وتقول  
 لكن عمراً جالس وكان زيدا أسد  
 (ولبت عمراً شاخص) ولعل  
 الحبيب قادم واعرابها على  
 وزان ما تقدم لا يختلف عملها  
 وانما تختلف معانيتها لاختلاف  
 الفاظها وانما علمت هذا العمل  
 لشبهها بالفعل الماضى نحو  
 كان فى البناء على الفتح  
 ودلالتها على المعانى فهى كدر  
 لاتصاف الخبر عنه بالخبر فى  
 الماضى كما تقدم (ومعنى ان)  
 المكسورة (وان) المفتوحة  
 (و) (لكن للاستدراك)

ايحيا

ايجاباً أو سلباً فلا بد أن يتقدم عليها كلام كإسباني (قوله تعقيب الكلام  
 الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنى ما يتوهم أي يظن ثبوته فهو قام الناس  
 لكن زيد جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لأنه منهم فرفعت  
 ذلك التوهم بلكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام  
 برفع ما يتوهم نفيه أي بإثباته لأن نفي النفي إثبات له نحو قولك زيد جبان  
 لكنه كريمة فأثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريمة لأن عادة  
 الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائدة على التشبيه وهو معترض  
 لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي  
 وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويوجب بأن كلامه على  
 حذف مضاف أي الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون  
 الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يزداد في التعريف بالكاف أو كان أو نحوهما  
 ليخرج مثل قولنا فأن زيد عمراً وجاهني زيد وعمروفانه يصدق عليه الدلالة  
 على مشاركة أمر لا مرفى معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو  
 المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله \* ألابت الشباب يعود يوماً  
 وقوله أو ما فيه عسراى أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسره وهو الممكن  
 الحصول كقول النعمان ليتى قنطار من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع  
 فيه فلا يعترض بأن القصر لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف طلب  
 الواجب نحو ليت غدا يجي فإنه تمتع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أي  
 المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوماً  
 وأما قول فرعون لعل أبلغ الاسباب الخ فاعلم أن منه جهلا وافية كما وبما  
 تقر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت تنبى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن  
 ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمنى  
 والترجى بالطلب من باب التسميح فان كلام من التمنى والترجى حالة  
 نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء المتمنى أو المترجى وطلبها فالطلب  
 لازم فاطلق الملزوم الذي هو التمنى والترجى وأر يدلازمه الذي هو الطلب  
 (قوله والتوقع) أي والتوقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف  
 منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجياً وتوقع المكروه

وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم  
 ثبوته أو نفيه (و) معنى (كان  
 للتشبيه) وهو الدلالة على  
 مشاركة أمر لا مرفى معنى (و)  
 معنى (ليت التمنى) وهو طلب  
 ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (و)  
 معنى (لعل لترجى) وهو طلب  
 الامر المحبوب (والتوقع) وهو  
 المعبر عنه عند قوم بالاشفاق في  
 المكروه

يسمى اشفاقا (قوله هالك) أى مبت أى أخاف علبه الهلاك المتوقع  
 (قوله على أنها الخ) أى على سبيل أنهما مفعولان لها أى على الصحيح  
 وعند الكوفي تنصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة  
 ونظرا ورد بوقوعه معرفة وضمها وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونها  
 من عبد المعطى (قوله حيث لامانع) احتزبه عما اذا كان مانع وهو  
 أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومجالا جواز الضعف العادل  
 بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حيث تذ على السواء أو تأخره  
 نحو زيد قائم ظننت والاهمال أريج أمامه التقدم فيفتح كظننت زيدا  
 قائما قال فى الخلاصة

وجوز الالغاء لافى الابتدا \* وانوضير الشأن أو لام ابتدا  
 والثانى التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة  
 بينها وبين معموليها كاللام فنحو علت زيدا قائم أو بسبب ككون أحد  
 معموليها ماله الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله  
 وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى نزلت  
 فجملة زيدا قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله  
 ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فإنه  
 عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله  
 أدرى لأن المبتداه الصدارة وهو ما الاستفهامية وبمى هذا تعليقا لأن  
 العامل علق عن العمل فى اللفظ وعمل فى المحل فشبّه بالمرأة المعلقة التى هى  
 لا مزوجة ولا مطلقة وهى التى اسامز وجهها عشرتها واعلم أن هذين  
 الامرين لا يجريان فى ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضها كما أشار  
 اليه ابن مالك بقوله

وخصن بالتعليق والالغاما \* من قبل هب والامر هب قد أزمنا  
 (هو له تقييد ترجيح وقوع المفعول الثانى) أى تدل على رجحان وقوع  
 المفعول الثانى أى غالبنا فلا يرد أن الثلاثة الاول قد تدل يقين كقوله تعالى  
 يظنون أنهم ملاقوا ربهم أى يتيقنون ذلك وقول الشاعر  
 حسبت التقي والجود خير تجارة \* وبأما اذا المرء أصبح بالالا

نحو لعل زيد اها لك والترجى فى  
 المحبوب نحو لعل الله يرجمنى  
 فان الهلاك مما يكره والرحمة مما  
 يحب (وأما) القسم الثالث من  
 النواسخ وهو (ظننت وأخواتها  
 فانها تنصب المبتداه) ويسمى  
 مفعولها الاول (و) تنصب  
 (الخبير) ويسمى مفعولها الثانى  
 وانما تنصبها (على لهنما  
 مفعولان لها) حيث لا مانع وذكر  
 من ذلك عشرة أفعال أربعة  
 منها تعبدت بجميع وقوع المفعول  
 الثانى (وهى ظننت) نحو ظننت  
 زيدا قائما (وحسبت) نحو  
 حسبت بكر اصديقا (وخلت)  
 نحو خلعت الهلال لا محيا

أى



أى تيقنت وقوله

دعاني للغواني عهنن وخلقني \* الى باسم فلا أدعى به وهو أول  
 أعني تيقنت أن في اسما كنت أدعى به وألشباب قال بعضهم هذا الاسم  
 هو الأخ لان النساء يقطن للشباب والأخ وللشباب الم (قوله وزعمت)  
 بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لاجمعي تكلمت والاعتدت لواحد  
 تارة بنفسها وأخرى بصرف الخبر ولا بمعنى تمنى أو هزل والا كانت لازمة  
 (قوله وثلاثة منها) أى من العشرة تصيد تحقيق وقوع المفعول الثاني  
 أى ندل على تحقيق وقوعه أى غالباً لا ينادى بدلالة بعضها تارة على الظن  
 كما في رأى فانها تستعمل بمعنى ييقن وهو الغالب كقوله  
 رأيت الله أكبر كل شئ \* محاولة رأ أكثرهم جنوداً

وقد تأتى بمعنى ظن وقد اجتمعتا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريباً  
 أى يظنونونه ونعله وكفى علم فان الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله  
 علمك الباذل المعروف فانبعث \* البكائي واجبات الشوق والامل  
 وقد تأتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علموهن مؤمنات (قوله رأيت)  
 أى لاجمعي أبصرت والاعتدت لواحد لانها من أفعال الحواس (قوله  
 وعلت) أى لاجمعي عرفت والاعتدت لواحد أما على أن بين العلم والمعرفة  
 فرفاقظاهر وأما على أنهم بمعنى واحد فلانه قد يخص أحد المتساويين في  
 المعنى بحكم لفظي دون الآخر وهو أمر موكول الى اختيار العرب (قوله  
 ووجدت) أى بمعنى علمت لاجمعي أصبت فانها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد  
 ولا بمعنى حزن فهو وجدت على الميت أى حزنت عليه فانها حينئذ لازمة  
 (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله في قوله) أى مقوله (قوله  
 اذا دخلت على مالا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين والمراد أن يكون  
 الأثر مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا  
 يقرأ لا يسمعه يخرج اذا لم يسمع أما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة  
 فلا خلاف أنها تتعدى لواحد فهو يسمعون الصيغة (قوله والجمهور  
 على أن الخ) أى مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والقاعل ونحوها  
 وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أى على حذف مضاف

(وزعمت) نحو زعمت زيدا  
 صلاة ثلاثه منها تصيد تحقيق  
 وقوع المفعول الثاني (و) هي  
 (رأيت) نحو رأيت المعروف  
 محبوا (وعلت) نحو علت  
 الرسول صادقاً (ووجدت) نحو  
 وجدت العلم ناقعاً واثنان منها  
 يفيدان التصير والانتقال من  
 الحالة الى أخرى (و) هي (لما اتخذت)  
 نحو اتخذت زيدا صديقاً  
 (وجعلت) نحو جعلت الطين  
 ابريقاً وواحد يصيد حصول  
 النسبة في السمع (و) هو (سمعت)  
 نحو سمعت النبي يقول فالتبى  
 مفعول أول وجملة يقول  
 مفعول ثان هذا على رأى أبي  
 على الفارسي في قوله ان سمعت  
 اذا دخلت على ما لا يسمع تعقدت  
 لاثنين والجمهور على أن جملة  
 يقول ونحوها في موضع نصب  
 على الحال من المفعول

تقدره سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم فالحال مبينة ولا يفني أن بقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيدا الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة ( قوله على الحال من المفعول ) أي ان كان معرفة والافهى صفة قول ( قوله الا الى واحد ) نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة فوذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان ( قوله بكسر الباء ) أي وفتح الحاء نقلت الكسرة الى الحاء بعد سلب حركتها أي الحاء وهي الفتحمة فصارت خلت فالتقى سا كان الباء واللام ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين أي لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائر كعبت وملت ( قوله استطرادا ) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما أشار اليه بقوله لتقيم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما أن ذكر نصب كان للخبير ونصب ان للاسم هنا استطرادى تيمنا العملهما اه

\* (باب النعت) \*

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبعية أخذتكم على ما يعرب نعا وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت ربت على هذا الترتيب وقد نظم لك بعضهم بقوله نعت البيان مؤكداً وبدل نسق \* هذا هو الترتيب في القول الاحق ولهذا بدأ المصنف بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم بأنه المشار لما قبله في اعرابه الحاصل والمجدد غير خبر يخرج بالحاصل والمجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوا حامض والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً اجراء الاسم على الاسم المنعوت في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقوله يتم متبوعه البدل وعطف النسق لان البدل مقصود في نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه ولان عطف النسق مغاير لتبوعه وخروج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لانها مشاركا للنعت في اتمام ما بعاه اكن لا يدلان على

يعنى

لان أفعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد (تقول) في اعراب (ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان (و) في اعراب (خلت عمر اشخاصا) ظننت فعل وفاعل وأصل خلت خلت بكسر الباء نقلت الكسرة الى الحاء بعد سلب حركتها ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين وعمر مفعول أول وشاخصا مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصير بلا فرق وهذا القسم أعنى ظن وأخواتها دخيل في المرفوعات وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكره استطرادا لتقيم بقية النواسخ

(باب النعت)

معنى فيه أما البيان فلانه عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا  
ونفس الشيء هو الشيء لامعنى فيه وهذا التعريف شامل لأنواع النعت  
فانه إما التخصيص نكرة نحو مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو  
مررت بزيد التاجر والتخصيص تقييد الاشتراك في التكررات والتوضيح  
رفع الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو  
توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذى يتم  
متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذكورة  
ولذلك لا يكون الامستقا وموؤلابه لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على  
معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم  
الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤقول به ما اقيم مقامه فى معناه كاسم  
الاشارة وذى معنى صاحب والنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره  
وافراده نحو عدل \* والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين  
\* القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع  
الاول المشتق كضارب ومضروب وضرب وحسن وأحسن والثانى  
شبه المشتق كذا وذى وأسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل  
عدل \* والقسم الثانى الجملة وشبهها والمراد به الطرف والجار والمجرور  
وللنعت بها ثلاثة شروط فى المنعوت وهو أن يكون نكرة أما لفظا ومعنى  
كيوما من قوله تعالى واتقوا يوم ماترجعون فيه الى الله أو معنى لالفظا وهو  
المعترف بأل الجنسمة كما فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وشيطان  
فى الجملة أحدهما أن تكون مشتقة على ضمير يبطها بالموصوف ملقوظ به  
كامل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى  
فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله ربه  
يعض خواصه الخ) فيه نظرا لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس  
وارد امور التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فقامت له شواهد  
(قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله فى رفعه الخ) على حذف  
مضاف أى فى نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما

وسمه ببعض خواصه تقريبا  
على المبتدئ فقال (النعت  
تابع للمنعوت فى رفعه)

في الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا و اعراب الآخر مقفوا  
 وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات و اعراب الآخر بالحروف أو اعراب  
 أحدهما محليا و الآخر لفظيا (قوله ان كان مرفوعا) أشار به الى  
 أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في آن  
 واحد وكذا انما بعده (قوله و تعريفه) أي في نوع تعريفه لافي شخصه  
 اذ لا يشترط أن يكون النعت معترفا بعين ما تعترف به المنعوت بل المراد  
 كونهما معرفتين اتمن من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين  
 نحو رأيت بكرا أمير مكة ويجب كون الموصوف اما أعرف من الصفة  
 أو مساويا له ولا يجوز أن يكون دونها فلا قول كقولك مررت بزيدا الناضل  
 فإن العلم أعرف من المعترف بالالف واللام والثاني نحو مررت بالرجل  
 الفاضل فانهم معرفتان بالالف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك  
 فان صاحبك بدل عندهم لاعتق لان المضاف للضمير في رتبة لضمير أو في رتبة  
 العلم وكلاهما أحرف من المعترف بالالف واللام (قوله سواء كان النعت  
 حقيقيا) أي هذه الخمسة أعني الرفع والنصب والتلفظ والتعريف  
 والتشكيك لا بد للنعت من اتساعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان النعت  
 حقيقيا هو الجاري على من هو له في الواقع أي المسند الي من هو نعت له  
 في الواقع أو كان سببيا هو الجاري على غير من هو له أي المسند الي غير من  
 هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا ينقل عن اثنين من هذه الخمسة اقتصرت  
 المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة للضمير (قوله أيضا) أي كاتبعه  
 في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حينئذ) أي وقت اذ تبع  
 النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربعة من عشرة) هي الرفع والنصب  
 والجزر والافراد والتنسية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتشكيك  
 وانما لم يكمل لجميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت  
 واحد لما بينهما من التضاد لا ترى أن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجزوا  
 في حالة واحدة ولا معرفة تنكرة معا ولا مفردا متثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا  
 مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه  
 الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجزر و واحد من الاقراء

ان كان مرفوعا (ونصبه) ان  
 كان منصوبا (وخفضه) ان كان  
 محقوفا (وتعريفه) ان كان  
 المنعوت معرفة (وتشكيكه)  
 ان كان المنعوت تنكرة سواء كان  
 النعت حقيقيا أو سببيا ثم ان  
 رفع النعت ضمير المنعوت المستتر  
 تبعه أيضا في تذكيره وتأنيثه  
 وافراده وتنسيته ووجهه ويكمل  
 له حينئذ أربعة من عشرة

والتنسية

والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتذكير وواحد من التذكير  
 والتأنيث (قوله ويسمى النعت) أي يسميه على هذا الفن حينئذ أي  
 حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهر هذا الكلام شبهة لثبوته  
 مررت برجل حسن الوجه ينصب الوجه لكونه رفع ضمير يعود على  
 المنعوت فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة  
 بأنه سببي وسما في في الشارح إشارة إليه وبعضهم سجد مجازيا وعليه  
 فأقدم النعت ثلاثة ثم أعلم أن اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة  
 انما يكون مع عدم المنافع أما اذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل  
 فانه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال  
 فتقول مررت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك ورجال أفضل منك  
 وبأمر آتين أفضل منك وينسوة أفضل منك وأعلم أيضا أن قول المتن تابع  
 للمنعوت في رفعه الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت والاجاز  
 قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم  
 أو نصبه فالمر فروع إذ علم بقطع نعتة للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدأ  
 والنصب بقطع نعتة للرفع أو للتصب ولا يقطع الجز لا متناع تقدير الجار مع  
 بقاء عمله في غير المحال المعلومة عندهم (قوله وان رفع) أي النعت سببي  
 مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه والظاهر بالنصب نعت السببي والمراد به  
 ما قابل المستقر بقرينة مقابله في قوله فيما مر ضمير المنعوت المستقر  
 فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء الرجل الصاربه أنا قوله ويسمى النعت  
 حينئذ أي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة إلى  
 السبب والمراد به هنا ما يميزه وبين المنعوت علاقة (قوله تقول في النعت  
 الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك لأن  
 أما أن يكون مفردا أو منثى أو مجموعا وكل منها أما أن يكون معرفة أو نكرة  
 وكل منها أما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثناعشر وكل منها أما أن يكون  
 مرفوعا أو منصوبا أو محذوفا فهذه ستة وثلاثون وكل منها أما أن يكون  
 حقيقيا أو سببيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة  
 وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر

ويسمى النعت حينئذ حقيقيا  
 وان رفع سببي المنعوت الظاهر  
 اقتصر فيه على ما ذكره المصنف  
 وتبعه في اثنين من خمسة ويسمى  
 النعت حينئذ سببيا

(تقول) في النعت الحقيقي الرفع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (فام زيد العاقل و) في النصب (رأيت زيد العاقل و) في الخفض (ممررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد بما رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا وممررت برجل عاقل وتقول في تشبيه المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدان العاقلين وممررت بالزيدين العاقلين وتقول في تشبيه المذكر مع التنكير جاء رجلا عاقلان ورأيت رجلين عاقلين وممررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدون العاقلين وممررت بالزيدين العاقلين وفي جمع المذكر مع التنكير جاء رجال عاقلاء ورأيت رجلا عاقلاء وممررت برجال عاقلاء وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هند العاقلة وممررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة وممررت باه امرأة عاقلة وتقول في منى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين وممررت بالهنديتين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين وممررت باه امرأتين عاقلتين وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات (١٢٤) العاقلات وممررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت

نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات وممررت بنساء عاقلات فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر وتقول فيما اذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورأيت زيدا القائم أبوه وممررت بزيد القائم أبوه ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائما أبوه

لكل من المنعوت والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى أن النعت تارة يوافق في شخص الأعراب بأن يتحد فيه أولا وتارة يتوافقان في جهة التعريف أو لازادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في تشبيهه وقوله الرفع لضمير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير (قوله في الرفع) متعلق بقول (قوله وفي النصب) أي وتقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه (قوله فالنعت في هذا القسم) أي قسم السببي يلزمه الافراد لان النعت الرفع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا أسند الى ظاهر

وممررت برجل قائم أبوه وتقول في تشبيه المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبوهما ولو ورأيت الزيدان القائم أبوهما وممررت بالزيدين القائم أبوهما ومع التنكير جاء رجلا قائم أبوهما ورأيت رجلين قائما أبوهما وممررت برجلين قائم أبوهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الرجال القائم أباهم ورأيت الرجال القائم أباهم وممررت بالرجال القائم أباهم ومع التنكير جاء رجال قائم أباهم ورأيت رجلا قائما أباهم وممررت برجال قائم أباهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هند القائم أبوها وممررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءت امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائما أبوها وممررت باه قائم أبوها وتقول في تشبيه المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبوهما ورأيت الهندين القائم أبوهما وممررت بالهنديتين القائم أبوهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبوهما ورأيت امرأتين قائما أبوهما وممررت باه قائم أبوهما وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم أباهن ورأيت الهندات القائم أباهن وممررت بالهندات القائم أباهن ومع التنكير جاءت نساء قائم أباهن ورأيت نساء قائما أباهن وممررت بنساء قائم أباهن فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد والتذكير دائما

ولو كان ذلك الظاهر مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة ويلزمه أيضا  
التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه التأنيث مع  
الاسناد الى مؤنث نحو جاء رجل قائم أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع  
غير الجمع) أي جمع السبي كما قاله قل وغير الجمع هو المرد والمثنى وقوله  
فيختار تكسيرة أي تكسیر النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت  
جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه  
(قوله ويضعف تصحيحه) أي يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ  
أبو بكر السنواني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة  
وإنما جاء في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعة نحو فاعدون  
غلمانه كما في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحواً كلوني البراغيث لكن في الفعل  
أضعف (قوله هذا إذا الخ) أي محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي  
والسبي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل أي الذي ليس بضماف (قوله  
أو الصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الأب ولعله  
لم ينبه الشارح عليه لانه حينئذ يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق من فعل  
لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل  
فانه وضع متصفا بمصدره أي الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة  
لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل  
فعلها (قوله جازفيه) أي في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع  
النعت سبي المنعوت الظاهر (قوله فيستر) أي ضمير المنعوت (قوله  
على التشبيه بالمفعول به) أي ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة (قوله  
وحيئنذ) أي وقت اذ ينصب أو يحفض (قوله ويرجع الى القسم الاول)  
وهو النعت الحقيقي أي يرجع اليه في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سبي  
وليس المراد كونه يصير حقيقيا قاتل قل وتقدم أن بعضهم حملها فتا  
بجازيا وأن الاقسام عليه ثلاثة (قوله وجرهما) أي على الاضافة والوار  
بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أي تفعل فعلا مثل ذا الفعل لجملة كذا  
في موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لماذا كالمصنف  
أن النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب

مع غير الجمع وأما مع الجمع  
فيختار تكسيرة على افراده نحو  
مررت برجال قيام آباؤهم  
ويضعف تصحيحه هذا اذا نعت  
باسم الفاعل فان نعت باسم  
المفعول أو الصفة المشبهة جاز  
فيه هذا الاستعمال وجاز فيه  
أن يحول الاسناد عن السبي  
الظاهر الى ضمير المنعوت  
فيستتر في النعت وينصب  
السبي على التشبيه بالمفعول به  
أو يحفض باضافة النعت اليه  
وحيئنذ يطابق منعوته في  
التأنيث والتننية والجمع ويرجع  
الى القسم الاول مثالها يزيد  
المضروب العبد أو الحسن  
الوجه بنصب العبد والوجه  
ويرتجما وكذا تفعل في كل  
مثال بما يناسبه (والمعرفة) من  
حشبي

والخبر في باب معرفة علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعرف  
 والتسكير احتاج الى بيان المعرفة والتسكير لتتم الفائدة وكان الاولى  
 ان يقدم التسكير لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة  
 لانها اشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة للجنس ولذا صح  
 الاخبار عنها بقوله منجزة أشياء فلا يقال لا يخرج عن الواحدية الحسة وقول  
 الشارح من حيث هي أي لا يقيد كونها ضميراً ولا علماً الخ فلا يلزم تقسيم  
 الشيء الى نفسه والى غيره ولا يقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره  
 الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والتسكير ما وضع لشيء  
 لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احترازاً عن التكرار والمعنى ما وضع  
 لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضح  
 كافي الاعلام أولاً كافي غيرها اه وقال ابن مالك في شرح التسهيل من  
 تعرض لطلد المعرفة بهز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه أي دون  
 اعتراض ولا يصل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هنا  
 وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لأن من الاسماء هو معرفة معنى  
 نكرة لفظاً كقولك كان ذلك عاماً أو لوعكسه كاسلمة وما فيه الوجهان  
 كواحد أتمه وعبد بطنه فأكثر العرب يجر بهما معرفتين يقتضى الاضافة  
 وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال وكذا  
 ذوالالجنس نسبة الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت  
 النكرة أخرى فأحسن ما تبيين به أن يذكر أقسام المعرفة متصاة  
 ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهر في حال  
 عن التصديق اه أي لأن عاماً أو لفي قولك عاماً أو لفي الاصل مبهم وتعيينه  
 على فرض من الوصف أو سامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظاً  
 ومعنى والحق في واحد أتمه وعبد بطنه التعرف بالاضافة ودخول رب  
 عليهما لونه بهما شيئاً وسيأتي الكلام على المعرفة بأل الجنسية فقوله  
 ابن الحاجب في التعرف بالمتقدم ما وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين  
 المعرفة ما أشعر به الى خارج محتمل اشارة ووضعية شمل لجميع أنواع  
 المصنف يخرج بها التكرار والتسكير دون استدراك عليه فيه



استدراك عليه ا ه حفى على الاشهرى ببعض تغيير وفيه قول خمسة  
 (اشياء) الوجه انها ستة كاذم كره في الخلاصة هذه الخمسة والسادس  
 الوصول ولعل المصنف ادخله في المبهم وفي التعريف بال ا وفي المضاف بناء  
 على ان تعرفه بال ان كانت فيه وبينها ان لم تكن فيه الايات تعرف بهما  
 بالاضافة وبعضهم عدتها سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كما رجل  
 لمعين بناء على ان تعرفه بالتقدير والاقبال وقبل انه تعرف بما تعرف به اسم  
 الاشارة وقبل تعرفه بال محذوفة وناب حرف النداء من اجلها قال ابو حيان  
 وهذا الذي صحبه اصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المقصودة فهي باقية  
 على تنكيرها كما جعل خديدي واما العلم كما زيد فذهب قوم الى انه تعرف  
 بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه باق على تعريف العلمية وانما  
 ازداد بالنداء وضوحا ا ه من الحشى مع زيادته على الاشهرى واعلم  
 ان المراد بالوصول الوصول الاسمي وهو ما افقر ابد الى الوصول بجملة  
 خبرية ا ووصف صريح او ظرف او جار مجرور ثابت الى عائد او خلفه  
 وهو الذي المفرد الغير المؤنث والذات لثناه والذين لجمعها والتي لمؤنثه  
 والذات لثناها والذات لجمعها والى جمع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ  
 تسمى موصولا تاء وهو ما يستعمل بلفظ واحد لثني واحدا واما المشترك  
 وهو ما يستعمل لثان متعددة بلفظ واحد فهو من العقلاء وما غيرهم ا ه  
 للجمع وال في نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طبي وذو ابعدا او من  
 الاستفهاميتين وبسط كل ذلك في البسوطات (قوله المضمرة) ويقال له  
 المضمرة ويسمى الكوفيون الكتابة والمكتفي وتقدم الكلام على اقسامه  
 في باب الفاعل (قوله ما دل على متكلم الخ) اى اسم دل وضعنا فخرج  
 بقولنا وضعنا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولنا زيد يا زيد افضل كذا  
 وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على  
 المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن موضوعا  
 للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها  
 موضوعة للقبية مطلقا باعتبار تقدم الذكر (قوله او غائب) المراد به  
 ما عد المتكلم والمخاطب فيه دخل فيه ضمير الذات العلمية (قوله والثاني

(خمس اشياء) الاول  
 (المضمرة) وهو ما دل على متكلم  
 (نحو انا) نحن او مخاطب  
 (نحو انت) وانت او مخاطب  
 (نحو هو) هو وهو  
 (نحو هو) هو وهو  
 (نحو هو) هو وهو  
 (نحو هو) هو وهو

العلم) هو لغة العلامة واصطلاحاً ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ  
 أي اسم علق بالبناء للمجهول على شيء أي وضع لشيء بعينه مطلقاً أي بلا قيد  
 أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي الذهن بالنسبة للعلم  
 الجنسي لأن العلم قسمان كما سأتى فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف  
 بقوله علق على شيء بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول  
 ما أشبهه لأن العلم جزئي وضعاً واستعمالاً وبقية المعارف كلمات وضعاً  
 فيتناول كل واحد منهما ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالاً كذا قيل  
 وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعاً  
 واستعمالاً لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الإشارة والموصول  
 بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا  
 مطلقاً أي بلا قيد فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية عن ذات  
 الاسم اما الفظة كال في المحلى والصلة في الموصول أو معنوية كال حضور  
 في ضمير المتكلم كما تناو الخاطب كانت واسم الإشارة وكالغيبة (قوله عاقل)  
 الأولى عالم يشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتح عين علم لبلد  
 بساحل اليمن (قوله كشدقم) بالبدال المهملة أو المجهمة علم جبل للنعمان  
 ابن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت  
 لبعض نساء العرب (قوله أو علم جنس) بالنصب عطف على قوله علم شخص  
 اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لعين  
 في الخارج والثاني ما وضع لعين في الذهن أي وضع للماهية بقيد حضورها  
 في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعين أي بلا قيد حضورها أي  
 لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت حاضرة والرابع ما وضع لواحد منهم وبعبارة  
 الهمع العلم ما وضع لعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجياً بأن كان  
 الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنياً بأن كان  
 الموضوع له معيناً في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسمع أي  
 لماهية الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع  
 للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج أو في الذهن كأسد  
 اسم للسمع أي للماهية اه المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة

العلم) وهو ما علق على شيء بعينه  
 غير متناول ما أشبهه سواء كان  
 علم شخص عاقل (نحو زيد)  
 وهدأ غير عاقل اما المكان فهو  
 عدن (ومكة) أو لغره كشدقم  
 وهيلة أو علم جنس اما الحضور

الى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف  
ولا يدخل عليه أل ولا نعت بالنكرة ويتدأ به وتنصب النكرة بعده على  
الحال الى غير ذلك وأما في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع  
في جماعته فلا يختص به واحد من آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت  
ورده هذا المذهب بأن التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق  
بينهما في المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى أن اسم الجنس  
موضوع للقرء المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعلمه جمع من المحققين  
ونصره ابن الهمام في تحريره اذا علمت ذلك علمت أن اطلاق علم الجنس  
واسم الجنس على فرد معين أو مبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية  
لحقيقة وان كان من حيث خصوصه فجاز والفرق بين علم الجنس كاسامة  
واسم الجنس المعرفة كالاسد أن التعيين في الاول مستفاد من جوهر اللفظ  
وفي الثاني مستفاد من أل (قوله نحو حناجر) بوزن مفاعل علم للضبع  
(قوله واسامة) علم للسبع (قوله أو لعني) معطوف على قوله لحياوان  
(قوله كسجان) أي مقطوعا عن الاضافة وعموما من الصرف علم  
للتسبع بمعنى التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علما لأن الاعلام لا تضاف كذا  
في الحاشية وقد يقال ذكر الدماميني أن الاضافة التي تبطل العملية ما كانت  
للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان فكأن طئي وفرعون موسى فلا  
وحينئذ فلا مانع من الاضافة مع العملية جملا على هذا وذكر السنوافي  
أن استعماله مضافا الى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف  
وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال  
السنوافي الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء  
الاشارة لأسماء الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم  
معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف  
معانيها من الاشارة والصلة اه المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ)  
عطف تفسير فان قلت قد تقدم أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا يناه  
عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه  
بعد استعماله في معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه

نحو حناجر واسامة أو لعني  
كسجان وبرة (و) الثالث  
(الاسم المبهم) وأراد به اسم  
الاشارة ووجه ابهامه عمومه  
وصلاحيته للاشارة به الى كل  
جنس والى كل شخص

معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كلّي وضعا جزئي استعمالا اه  
وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا الجواب مبني على  
مذهب السعد ( قوله نحو هذا حيوان وجماد ) كتر المئال للاشارة الى  
عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أو لا فالاول للاول والثاني للثاني  
اه من عبد المعطى ( قوله وفرس ورجل وزيد ) اشار بذلك الى أنه  
لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار الى كل منها بما ذكر من الاشارة عبيد  
المعطى ( قوله وهو ) أي الاسم المهم أقسام أي ستة لانه امام فرد  
او مثنى أو مجموع وكل واحد منها امام ذكر أو مؤنث والصيغ التي ذكرها  
خسة لان صيغة الاشارة الى الجمعين واحدة ( قوله فهذا للمفرد المذكور )  
أي بها التنبيه قبله أو مجذفها نحو ذابوكاف الخطاب بعده مع الهاء  
وتركها واذا أتى باللام فقبل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ  
فلا يقال هذا لك وحينئذ تقول المصنف هذا وهذه الخفية مسامحة لان اسم  
الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذابوا ما الهاء فهي للتنبيه واعلم  
أن مراتب المشار اليه ثلاثة قرينة ويشار اليه حينئذ بكاف ولا لام  
نحو ذاب وهذا ومتوسطة ويشار اليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذابك  
وهذا ك وبعده ويشار اليه حينئذ معهما نحو ذابك وشم ومذهب ابن مالك  
أن المراتب اثنتان قرينة وبعيدة اه من عبد المعطى بزيادة وقوله  
المذكور أي ولو حكى الصحة قولك هذا الجمع وهذا القريب سواء كان المذكور  
عاقلا أو غيره نحو هذا يومكم ودخل في قولنا ولو حكى ما لا يوصف بكودة  
ولا أنوثة كالباري جل وعز والملائكة فانها ما يعاملان معاملة المذكور  
في الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل  
( قوله للمفردة المؤنثة ) أي ولو حكى الصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة  
وهذه الطائفة ( قوله على الانصاح ) أي لانه لغة الجواز وبه جاء التزيل  
قال الله تعالى ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم والقصر لغة بنى تميم  
واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله  
ذم المنازل بعد منزلة اللوى \* والعيش بعد أولئك الايام  
أفاده الاشعوري ( قوله الالف واللام ) أي مجموعهما كما ذهب اليه

(نحو هذا) حيوان وجماد وفرس  
ورجل وزيد وهو أقسام فهذا  
للمفرد المذكور (وهذه) للمفردة  
المؤنثة وهذا مثنى المذكور  
وهاتان مثنى المؤنث بالالف  
رفعا والياء فيها جزا ونصبا  
(وهؤلاء) بالمد على الانصاح  
لجمع المذكور والمؤنث (و) الرابع  
(الاسم الذي فيه الالف  
واللام)

قوله مع الهاء الاولى ان يقول  
معها وكذا فيما بعده اه معصمه

الخليل

الخليل وسيبويه لا خلاف بينهم ما في ذلك وإنما الخلاف بينهم ما في الهمزة  
 الزائدة هي معتد بها في الوضع فهي همزة وصل أم أصلية فهي همزة قطع  
 قال الخليل بالثاني وهو الراجح وإنما وصلت عليه في الدرج لكثرة الاستعمال  
 وقال سيبويه بالأول وإنما فحمت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر  
 لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف  
 وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا تدخل لها في التعريف وإنما زيدت للفرق  
 بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف أي الموضوعه  
 للتعريف وهي ستة أقسام عهدية ونفسية وكل منهما ثلاثة أقسام لأن  
 الأولى أما العهد المذكور وضابطها أن يتقدم ذكر معصوم بها صريحاً نحو  
 أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى  
 وليس الذكر كالأنثى فإن الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنا عنه بما في قولها  
 اني نذرت لك ما في بطن عذري محرراً فإن ذلك كان خاصاً عندهم بالذكور  
 والعهد الذهني وضابطها علم معصوم بها من غير سبق ذكره نحو اذهبما  
 في الغار والعهد الحصري وضابطها أن يكون معصوم بها حاضراً حساً  
 كقولك لا تحرق شتم انسانا بالمجلس لا تشتم الرجل أو علما نحو اليوم  
 أ كملت لكم دينكم والثانية أما الاستغراق الافراد نحو ان الانسان لحن  
 خسر يدليل الاستثنا وهو الا الذين آمنوا الخ وضابطها همه حلول كل  
 محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها همه  
 حلول كل محلها مجازاً والمصيبة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة  
 قال السعد وكذا الواقعة في التعاريف واحترزالشارح بقوله للتعريف  
 عن آل الموصولة والزائدة فإن الأولى اذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره  
 ولم تؤثر فيه شيئاً فضارب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه  
 والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئاً أصلاً كما في قولهم ادخلوا  
 الاول فالاول بمعنى أولاً وأولاً أي مرتين وتارة تكون في اسم معرفة من  
 غير أن يكون تعريفه بها كما في المدينة فانها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم  
 على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا عرفت أن الالف واللام  
 الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها الا لا يجمع معرّفان

للتعريف (نحو الرجل) والرجلة  
 (والغلام) والغلامة

على معرف واحد (قوله وما أضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كمثل وغير وندوشبه وأن لا يكون واقعا وقع نكرة كخامز زيد وحده وأن تكون اضافته معنوية لا لفظية فهو جاء ضارب بزيدا لأن أوغدا (قوله فهو في درجة ما أضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله أنا صالح إذا ما التقى ابني يارجل \* فلأنا إشارة للضمير وصالح إشارة الى ما بعده وهو العلم وإذا إشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الإشارة وما إشارة الى ما بعد اسم الإشارة وهو الموصول والقى إشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بأل وابني إشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل إن المحلى بأل والموصول في مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن أفراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فإن ضمير المتكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيداً رأسه بخلاف غير السالم من ذلك فإنه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاني زيد وعمرو فأمرته فإنه تطرق فيه ايهام لاحتمال عوده الى الأول والثاني كما في الهمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه واختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لأنه لا يخصص من عاد اليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الأعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناس ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعد وأعرف الموصول ما كان محتصا وأعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للمضمر ثم للعهد في شخص ثم في جنس (قوله فإنه في درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيدا صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير في رتبة للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اه علوى وعلل الدونشمرى هذا القول بقوله لئلا ينقض القول بأن الضمير أعرف المعارف

(و) الخامس (ما أضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة تقول في المضاف الى المضمر غلامى وغلامها وفي المضاف الى العلم غلام زيد وغلام مكة وفي المضاف الى الاسم المبهم غلام هذا وغلام الذي فيه الالف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف الى واحد من هذه الاربعة فهو في درجة ما أضيف اليه الا المضاف الى المضمر فإنه في درجة العلم وانما قدمت المعرفة بالحثية المطلقة لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة الى كونها تنعت وينعت بها أقسام الاولى المضمر لا ينعت ولا ينعت به الثاني العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الإشارة والمعترف بالالف واللام والمعترف بالاضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لا تنصرف بالعدول بالحد وحدها

اه الهشي على الاشعوني (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف  
 (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوخه باعتبار مدلوله  
 لان اللفظ كرجل لاشيوع فيه لان الالفاظ لاشيوع فيها وانما الشيوخ  
 في مدلولاتها (قوله في افراد جنسه) أي ذلك الاسم وانما قدر الشارح  
 لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شيء واحد ولا حصوله  
 في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهني  
 فهو ثابت لسائر الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد  
 بالجنس ماهو مصطلح اهل الميزان أعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين  
 بالحقيقة في جواب ماهو والاخرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها  
 ليست أجناسا منطوية مع أنها تكررت بل المراد به الجنس القوي وهو  
 ما صدق على متعدد في شمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع  
 والصنف فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالمهية  
 ك مفهوم حيوان الواقع على افراده من الانسان والحمار والفرس  
 أو اتفقت في المهية ك مفهوم الانسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان  
 ذاتيا لافراده كما ذكرنا وعارضا ك مفهوم أبيض الواقع على الثلج والعايج  
 وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كما ذكرنا ولم يوجد لافرد ك مفهوم  
 شمس وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس  
 منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكرنا ومعنى كعلم جامدا  
 كان كما ذكرنا ومشتقا ك صاحب اه من الهشي على الاشعوني مع زيادة  
 منه على هذا الشرح (قوله الشامله ولفظه) أشار بذلك الى ما مر من  
 أن المراد بالجنس ما صدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر)  
 تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة على  
 المقصور اذا المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر  
 بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من  
 باقي الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في افراد جنس  
 الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أي الذي يجعل جملا  
 صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد

كل اسم شائع في (افراد جنسه)  
 الشامله ولفظه (لا يختص به  
 واحد) من افراد جنسه  
 (دون آخر) نحو رجل فانه  
 شائع في جنس الرجال الصادق  
 على كل حيوان ذكر ناطق بالغ  
 من بني آدم لا يختص لفظ رجل  
 بواحد من افراد الرجال دون  
 آخر بل هو صادق على كل فرد  
 من افراد جنسه

بالصدق الجهل أي الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل)  
 أي عن الفرد إلا أن لا معه (قوله غموض) أي خفاء لا احتياجه إلى  
 تقدير مضاف وهو لفظ أفراد وتعميم الأفراد حتى تشمل الموجودة  
 والمقدرة ولا رادة الجنس الغوي كما تقدم ذلك (قوله وتقريره) أي  
 مقربه وإنما احتضنا إلى تأويله بقرب لأن كل خبر وهي بعض ما تضاف إليه  
 وما اسم والاسم هو الملقوب به اه فيشي فلا يكون خبرا عن التقريب  
 باقيا على مصدرية لأن التقريب يكون حينئذ فعلا من الأفعال التي  
 للشخص وليس لفظا فلم يتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) أي لغة لا اعتقاد  
 لأن العقل يجوز دخول الألف واللام على كل شيء والمراد صلح بنفسه  
 أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى  
 الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وأسماء الاستفهام  
 إذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره  
 في غيره وما التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء  
 اه فيشي قال قل معترض على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل  
 ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالا من غموض إلى مثله فلا يكون  
 تقريرا قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدئ  
 لبعضها اه أي لما يصلح للدخول عليه بالفعل كذو وأسماء الاستفهام  
 الخ وقولنا بمرادفه يراد عليه ضمير النكرة فمخوضت رجلا وأكرمه فانه  
 يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده  
 المحشى على الأشعر في عن الدوشري (قوله دخول الألف واللام) أي  
 المعرفة فلا ترد الزائدة فانه تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى  
 النكرة نحو ادخلوا الألف فالألف وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا  
 (قوله نحو رجل و فرس) أصح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة  
 بالرجل والفرس مع أنه معرفة فأشار الشارح إلى أن المراد رجل من  
 الرجل و فرس من الفرس وأعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ  
 وأما في المعنى ففيل لا فرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب  
 الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر

على سبيل البدل وهذا الختفيه  
 غموض (وتقريره) أي تقريبات  
 حد النكرة على المبتدئ  
 (كل ما) أي كل اسم (صلح)  
 يقع اللام وضمها (دخول)  
 الألف واللام عليه (في فصيح)  
 الكلام فهو نكرة (نحو) رجل  
 و فرس فانه ما يصلح دخول  
 الألف واللام عليهما تقول  
 (الرجل والفرس)



عنه باسم الجنس عند الادباء وبالطلق عند كثر الاصوليين وبالكلية عند المنطقيين وان اعتبر دلالاته على الفرد المبهم أى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

\* (باب العطف) \*

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سبأنى وهو قسمان (قوله ومراده عطف التسق) لانه لم يذ كر عطف البيان وهو التابع الموضع لتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من أقسم بالله أو يخص عمر أو المخصص له ان كان نكرة فهو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجا مد غير المؤول بالمشتق الموافق لتبوعه فى أربعة من العشرة السابقة كالتعت فخرج بقولنا الموضع أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجا مد غير المؤول النعت والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها وازضافة عطف الى التسق معنى المتسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة أو المسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالتسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان فى نحو مرت بغضنقر أى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانه ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال فى الالفية وآتعت لفظا بحسب بل ولا \* لكن كلم يدوامر ولكن طلا وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء ونم وحتى وأروأم واما على القول بها لانها مثل أو كما يأتي وفى اقتصاره على العشرة وتلقا قيل ان منها الا وليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقق) أى القول المحقق وقوله خلافه أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التى قبلها الملازمة غالباً وقيل

\* (باب العطف) \*

ومراده عطف التسق وهو العطف بحروف مخصوصة (وحروف العطف عشرة) على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقق خلافه (وهى) أى حروف العطف العشرة (الواو)

دأتم للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولأن وقوعها بعد الواو  
 مسبوقه بمثلها شبهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو  
 فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها مجعني  
 او أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى  
 ناسبة للمضارع دون الثانية فتنبه والحاصل أن الرابع أن اتافي فهو تزوج  
 اما هنذا واما اختها مجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابلها انها عاطفة  
 والواو زائدة ( قوله لطلق الجمع ) أي موضوعه لطلق الجمع والمراد  
 أنها موضوعه لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تعييد بل  
 أعم من أن تكون مهله وترتيب أو أعلى المذهب الصحيح ( قوله والفاء  
 للترتيب ) هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعا  
 بعد ما قبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كافي قام زيد فعمرو أو في  
 الذكر وهو الترتيب الذكري وهو أن يكون المذكر كور بعد الفاء كلاما  
 مرتبافي الذكر على ما قبلها أو أكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل  
 نحو ونادي نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية ( قوله والتعقيب )  
 هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة لكنه في كل شيء بحسبه  
 نحو جاء زيد فعمرو خطابا لمن عرف بحسبه ما ولم يعرف التعقيب فيما  
 اذا كان عمرو جاء عقب مجي زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يهد بحسبه  
 فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الامسافة الطريق ونحو  
 تزوج زيد فولده اذا لم يكن بين الزواج والولادة الامدة الحمل ولا يرد قوله  
 تعالى فخلقنا العلقه مضغة لأن فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير  
 قضت مدة فخلقنا المضغة أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء ~~عكسه~~ في قوله  
 \* جرى في الايايب ثم اضطرب \* على ما يأتي ( قوله والتعقيب ) عطفه على  
 الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام  
 التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لأن  
 الاول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالتأخر على  
 المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس ( قوله بضم المثلثة )  
 احترازا من ثم بقصها فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة ( قوله للترتيب )

لطلق الجمع على الصحيح من غير  
 ترتيب نحو جاء زيد وعمرو قبله  
 أو بعده أو معه ( والفاء ) للترتيب  
 والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو  
 اذا كان مجي وعمرو عقب مجي  
 زيد ( وثم ) بضم المثلثة للترتيب  
 والتراخي نحو جاء زيد ثم عمرو  
 اذا كان مجي وعمرو بعد مجي  
 زيد بمهله

أى ترتيب وقوع الفعل على مامرّ والترانخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن  
الذي بين الفعلين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً مامرّ ولذا لا تجزئ ثم  
للسببية لانه لا ترانخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول  
أملته فقال وأتمه فقام ولا تقول أملته ثم مال ولا أتمه ثم قام وقد تاق بمعنى  
الواو فهو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً لها بدليل وخلق منها  
زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تحمت العجاج \* جرى في الايايب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهز أى كهز الريح الرديني نسبة الى رديته بالتصغير  
امرأة كانت تقوم الراح مع زوجها واسمه سمهر والاياب جمع أنبوبة  
القصب وهي العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم  
ثم هورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر بالسجود وقع  
من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب وأجيب بأن الترتيب  
في التقدير فان الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الازل والامر  
بسجود الملائكة لا دم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أى اذا عطفت  
بأوفى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج  
هنداً وأختها اذا لا يجوز الجمع بين الاختين واما للإباحة ان جازا الجمع بين  
المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد  
والمراد بها ما يعنى الاباحة اللغوية والشرعية خلافاً لمن خصها باللغوية كما  
نقله الفاكهي عن الشمني ومن علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع  
أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هنالك اختلاف معنى فاذا عطفت  
بأوجازت مجازاً ومجالاً أحدهما واذا عطفت بالواو تعين مجالاً مستحماً  
معا والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الامر والنهي بصيغة الفعل  
وغيرها كالتمني والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نم في  
الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمر ولا يظهر فيها شيء من ذلك وقول بعضهم  
انها بعد النهي تترك الجمع كما في ولا تطع منهم أثماً وكثورا هو استعمال  
طاري على أصل اللغة (قوله أو اللاجام) بالباء الموحدة أى تعمية المتكلم  
على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أى اخفاء المتكلم على السامع مراده

(أو) للتخيير أو الاباحة بعد  
الطلب نحو تزوج هنداً أو  
أختها وجالس العباد أو الزهاد  
أو اللاجام أو الشك بعد الخبر

فيعبر عنه بالتشكيك وقوله أو والشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء  
 المراد عن المتكلم بخلاف الابهام وقوله بعد الخبر أى الكلام الخبرى  
 الذى يحتمل التصديق والتكذيب (قوله فهو وأنا أو اياكم لعل هدى أو  
 فى ضلال مبين) قال الامام سيبويه الشاهد فى أو الاولى والثانية والمعنى وان  
 أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه  
 فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله  
 وعبده فهو على هدى وأن من عبد غيره من جمادات وغيره فهو فى ضلال مبين  
 اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمرو وإذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره  
 الشارح (قوله وأم لطلب التعيين) وهى المعادلة لهزمة الاستفهام التى  
 يطلب بها وجه مزمة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط  
 نحو قولك لبيك أعندك زيد أم عمرو الخ ما ذكره (قوله تعينيه) أى تعين  
 ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو  
 ولا يجاب بنعم ولا بلا إذ لا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة  
 والثانية الواقعة بعدها مزمة التسوية ونحوها كما درى وما أبلى وليت  
 شعري وهى الداخلة على جملة فى تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا  
 لأن الكلام معها خبر والكثر وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى  
 سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى الانذار وعدمه سواء عليهم جملة  
 أأنذرتهم أم لم تنذرهم فى تأويل مصدر وان لم يكن هناك سابق مرفوع ذلك  
 المصدر على انه مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر يستوى فى  
 الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم فى هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى  
 بما قبلها عما بعدها والعكس وتقول فيها عند الاعراب فى القسم الاول  
 أم حرف تعين وعطف وفى القسم الثانى أم حرف تسوية وعطف وأما أم  
 المنفصلة وتسمى المنقطعة وهى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة  
 فتختص بالجل وعطفها للمفرد قليل بل قبل انها لا تكون عاطفة أصلا  
 لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدير بل وعلامتها أن لا تسبق  
 بشئ من الهمزتين ونشرك حيث تد فى اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى  
 الاضراب قال ابن مالك

فهو وأنا أو اياكم لعل هدى أو فى  
 ضلال مبين ونحو لبتنا يوم أو  
 بعض يوم (وأم) لطلب التعيين  
 فهو أعندك زيد أم عمرو وإذا  
 كنت عالما بأن أحدهما عند  
 المخاطب ولكنك لا تعرف عينه  
 وطلبت منه تعينيه

وأمر بها عطف اثرهمز التسوية \* أو همزة عن لفظ أى مغنيه  
ثم قال

وبانقطاع وبمعنى بل وقت \* ان تك مما قيدت به خلت

مثالها قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى الخ  
(قوله فى معناها) الاضافة للجنس أى معانيها فتكون للتخير بعد الطلب  
وقدم مثل له الشارح أى أن الامام مخير فى الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا  
شئ أو يأخذ منه فداء وتكون للإباحة بعد الطلب أيضا نحو تعلم اما نفخوا  
واما نفخوا وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو انا وانت اما على هدى واما على  
ضلال وتكون للشك نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا (قوله)  
وقس الباقى) أى من معانى أو وقد تقدمت قريبا (قوله وبل) وللعطف  
بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت فى الجمل فهى حرف ابتداء  
لا عاطفة خلافا لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الابطالى نحو وقالوا  
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباده كرمون أى بل هم عباد أوللاضراب  
الاتقالى نحو قد أفلح من تركى وذكرا الخ والشرط الثانى أن تسبق  
بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي لاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ثم ان  
سبقت بالإيجاب نحو قام زيد بل عمرو والأمر نحو اضرب زيدا بل عمرا  
دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه بحيث  
يحمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أى الحكم للثانى فكان المتكلم قال  
أحكم على الثانى ولا أتعرض للاول وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل  
عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا كان الاول باقيا على حكمه وحكم  
بضد حكمه للثانى (قوله ولا) وللعطف بها شروط أربعة افراد معطوفها  
وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفقا نحو جاءنى زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا  
أو وبنداء على الرابع خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وأن  
لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاءنى زيد ولا عمرو وأن لا يصدق أحد  
متعاطفيا على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ويجوز جاءنى رجل  
لا امرأة قال الزجاجى وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض  
فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده وروى ذلك عن العرب وأشار الشارح الى

(واما) المسكوتة الهمزة  
المسبوقة بمتلها مثل أو فى معناها  
نحو فشدوا الوثاق فآمانا بعد  
واما فداء وقس الباقى (وبل)  
للاضراب نحو اضرب زيدا بل  
عمرا (ولا)

رده بالمثل (قوله للنبي) أي نفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (قوله ولكن يسكون النون) احتراز من لکن بتشديد هاء مفتوحة فأنها تقدمت في النواصح والتي هنا تفترز حكم ما قبلها وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها ثلاثة شروط أفراد معطوفها وأن تسبق بنى أو نهي وأن لا تقترب بالواو نحو ما قام زيد لکن عمرو ولا تضرب زيد لکن عمرا فان دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالأول كقوله

ان ابن ورفاه لا تخشى بوادره \* لکن وقامعه في الحرب تتطر

والثاني نحو ما قام زيد لکن عمرو ولم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أي ولا مکن کان رسول الله فليس المنصوب معطوف بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (قوله وحتى) هي كالواو لاتصنيف الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزنجشري وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعض من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحق نعله مع أنه ليس جزءا مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزمه منهنه لانه على تأويل ألقى ما يشقله ولا شك أن النعل جزء مما يشقل وأن يكون غاية في الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الجراح حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

قهرا ناكوح حتى الكفاة فأتتمو \* تها بوتساحتي بيننا الاصاغرا

وأن يكون ظاهر الاضمر كما هو شرط في مجرورها ان جرت فلا يجوز قام الناس حتى أنا وأن يكون مفرد الاجله وهذا يؤخذ من الاوّل لانه لا يتأتى أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو كالبعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ما وجد جملة اشكل كما يأتي (قوله في بعض المواضع) أشار به المصنف الى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرهما من أحرف العطف انما يعطف في بعض المواضع

لنفي نحو جملة زيد لا عمرو (ولكنين)  
يسكون النون للاستدراك نحو  
لا تضرب زيد لكن عمرا (وحتى  
في بعض المواضع) يسكون  
عاطفة

لان

لان كل واحد منها له معان غير العطف على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لخصوص حتى (قوله لتدرج) هو انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً فهو مزوم للغاية التي هي آخر مقعظها عليه من عطف البعض المقصود على الكل ق ل والتدرج فيها ذهي لا خارجي فاذا قلت مات كل أبلى حتى آدم فموت آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس حتى الانبياء فموت الانبياء متأخر في الذهن باعتبار أنه غاية في الشرف وان وقع في الوجود في أثناء موت الناس (قوله تكون ابتداءية) بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت شرطاً مما مر ودخلت على الجمل حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ما بدجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وما مبتدأ ودجلة بد كسر الدال وتحتها مضاف اليه وأشكل خبر ودجلة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجهور ودجلة نهر ببغداد والأشكل الاض الذي يحاطه حجرة وتقع بعدها الجملة الماضية نحو حتى عضوا وقالوا والجملة المضارعة نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع (قوله تكون جارة) أي اذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفرداً ولو تأويل كالمصدر والمسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع الينا موسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الإكفولة

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود وما لديك قليل وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أي صح ارادة أي واحد منها اه ق ل وربما التقليل (قوله فحتى حرف ابتداء) أي والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي ما كول (قوله وان نصبته) أي الرأس وفي نسخة نصبته أي هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أي بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى الى والغاية داخله فيكون الرأس ما كولا على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح نحو فاتموا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي

ومعناها لتدرج ومعناها حتى الانبياء وفي بعض المواضع تكون ابتداءية نحو حتى ما بدجلة أشكل وفي بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل أن حتى ثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقبت هذه الالوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فان رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء وان نصبته فحتى حرف عطف وان جرته فحتى حرف جر وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشر لنا بعدها لما قبلها

في اعرابه (فان عطف) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (او على محقوض خفضت) المعطوف (أو على ١٤٢ مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم

في الرفع (جاء زيد وعمرو) في النسب (رأيت زيدا وعمرا) في التلخيص (مررت بزيدا وعمرو) (و) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النسب لن يقوم ويقعد زيد وفي الجزم (لم يقم ويقعد زيد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من اطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على النكرة وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقا وتحالفا

\* (باب التوكيد) \*

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالالف (التوكيد) بمعنى التوكيد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) ان كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) ان كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في (خفضه) ان كان محقوضا نحو

مررت بزيدا نفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الامثلة فان زيدا وهو والقوم معرفتان الا قبل بالعلية والثاني بالالف واللام

في الجملة فلا يناسي ما مر من اتحاد معنى اما او (قوله في اعرابه) نوطنة لقوله بعد فان عطف الخ واما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شرطي المعنى أيضا وان كان واحدا من هذه الثلاثة شرطي في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتانيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الطرف بقوله بها اه ق ل (قوله بها) أي بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء والافعال أي لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطى أقول أشار المحشي الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) قدر الشارح ذلك مراعاة لامثلة المتن (قوله والمضمر على المضمر) نحو ضربتك واياه وقوله والظاهر على المضمر نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا وابالتم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل \* عطف فافصل بالضمير المنفصل الخ والعطف على الضمير المجرور وبدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لذي عطف على \* ضمير خفض لازما قد جعل

وليس عندي لازما الخ (قوله تطابقا وتحالفا) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء زيدون وعمرو

\* (باب التوكيد) \*

(قوله يقرأ بالواو والخ) فيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو هي القرآن بها وهو بها من وكد وبالهمز من اكد واما بالالف في الثالثة فبدل من الهمزة



وهولغة التقوية والتشديد واصطلاحات تعقب المسند اليه المعرف بالتابع  
 المخصوص وليس هذا المعنى مراد اهلنا بل المراد نفس التابع المخصوص من  
 اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال السارح بمعنى المؤكد بـ  
 الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو اعادة الالف بلقطه نحو جاء  
 زيد زيدا وبجاءه نحو قوله \* وانت بالخبر حقيق قن \* وهو يكون في الكلم  
 الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوي  
 وهو تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاسماء المعارف  
 على الراجح ومقابلها انه يكون في التكررات كما يأتي (قوله وقضه وكلهم  
 معرفتان بالاضافة الى الضمير) أي الملقوظ به فيما ذكره والمقدر في اجمع  
 وتوابعه فيما سيأتي وقيل ان الفاظه صارت كأعلام الاجناس لان كلا  
 منها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانه انما  
 يعرف المنكر اهـ من عبد المعطى مع زيادة من الهنسي (قوله فلا تتبع  
 التكررات كما عليه البصريون) وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله  
 عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الارضان وقول  
 الشاعر \* باليت عدة حول كله رجب \* فذهب البصريين المنع مطلقا  
 سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة  
 كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك  
 جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة فنحوصت شهرا  
 كله ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اهـ عبد المعطى ببعض تغير  
 (قوله أي التوكيد المعنوي) أما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر  
 (قوله وهي النفس والعين) أي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد  
 نفسه وجاءت هذنتها وجاء عمر وعينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع  
 بينهما فتقول جاء زيد نفسه وعينه وجاءت هذنتها وعينه وجاءت دعد عينها  
 أفردتهم بالغير وان تعاجبا جمعتهما لا غير فتقول جاء زيدون أنفسهم  
 أعينهم وان تعاجبا ثني جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد على أن المراد الجنس  
 وهو أضعفها فتقول جاء زيدان نفسهما أعينهما والتنثنية على الاصل  
 فتقول جاء زيدان نفسهما أعينهما وهو ضعيف كراهة تكرار التنثنية

ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة  
 الى الضمير ولم يقل وتكبره كما قال  
 في النعت لان الفاظ التوكيد  
 كلها معارف فلا تتبع التكررات  
 كما عليه البصريون (ويكون)  
 أي التوكيد المعنوي (بالفاظ  
 معلومة) عند العرب لا يعدل  
 عنها الى غيرها (و) تلك الفاظ  
 المعلومة (هي النفس) بسكون  
 الفاء أي الذات (والعين) المعبر  
 بها عن الذات مجازا

والجمع على أفعل على أن المراد به ما فوق الواحد وهو أربعمائة قول جاء  
 الزيدان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما هـ محشى  
 بزيادة (قوله من التعبير بالبعث) على حذف مضاف أى باسم البعض  
 وهو العين التى هى حقيقة فى الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على  
 حذف مضاف أى عن اسم الكل وهو الذات التى هى اسم لمجموع  
 الاجزاء التى من جملتها العين (قوله لرفع الجاز) أى لرفع قوته كما يأتى أى  
 الجاز بحذف المضاف أو الجاز للغوى باستعمال اللفظ فى غير ما وضع له  
 أو الجاز العقلى بالاستناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا فى المحشى  
 أقول وكلام الشارح لا يأتى هـ هذه الاحتمالات فقوله جاء زيد يحتمل انه على  
 حذف مضاف أى كناية متلافة يكون الجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت  
 زيدا فى كناية مثلا لعلاقة فيكون الجاز لغويا ويحتمل أنك أسندت الجى لزيد  
 لكونه سببا فى محي كناية مثلا والواقع أن الجائى كناية فيكون عقليا فاذا  
 قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله أو وثقه)  
 بسكون القاف واحد الاثقال أى الاحمال (قوله ارتفع الجاز) أى قوته  
 وثبتت الحقيقة أى قوتها فبالتوكيد يضعف الجاز على الاقرب ولم يرتفع  
 بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد نفسه عنه احتمل أن يكون نفسه عنه  
 توكيد للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح  
 ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لانه اذا ارتفع الجاز بالكلية  
 بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره هـ من المحشى بزيادة (قوله وأجمع)  
 أى فى المذكر وجمعه أجمعون أما فى المؤنث فجمعاء وجمعه جمع (قوله  
 والشمول) عطف تفسيرا أى يؤكدهما بالاثبات العموم ونفى ارادة  
 الخصوص فلا يؤكدهما ما الامله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعة  
 ويتصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو يتفصل بعضها عن  
 بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الاتصال الحقيقى  
 فكالقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل  
 واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الاتصال  
 الحكمى فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابنا لبعض أجزاءه دون بعض

من التعبير بالبعض عن الكل  
 ويؤكد بهما الرفع الجاز عن  
 الذات فاذا قلت جاء زيد احتمل  
 أن تكون أردت كناية أو رسوله  
 أو وثقه فاذا قلت جاء زيد نفسه  
 أو عينه ارتفع الجاز وثبتت  
 الحقيقة (وكل وأجمع) يؤكد  
 بهما للاحاطة والشمول فاذا  
 قلت جاء القوم احتمل أن الجائى  
 بعضهم وأنك عبرت بالكل عن  
 البعض

بحسب ذلك الحكم كالعبد في نحو قولك اشتريت العبد كله فان اجراء العبد  
وهي النصف ونحوه وان لم ينقل بعضها عن البعض الاخر بحسب الروية  
يصح انقصا له بحسب الشراء لجواز ان يشتري نصف العبد دون نصفه  
الاخر واما ما ليس له جزء ينقل عنه لاحقيقة ولا حكمة فلا يجوز توكيده  
بكل وأجمع فاذا قلت جاز يدا منع عرفا أن يجيء بعض زيديدون بعينه  
الاخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والخاص لانه يؤكذب كل ومثلها عامة  
بشرطين أن يكون المؤكد بهما غير مثني وهو المفرد بشرط التجزى حقيقة  
أو حكايا الجمع وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد واما اجمع فانما يؤكد  
بها غالب العبد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع  
والامة كلها جمعاً والعبد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجوز توكيد  
الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لاغوينهم أجمعين واعلم أن أجمع  
وجمعاً لا يثنان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنية ما فيؤكد المثني بكلا في  
المذكر وكلتا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت  
الزيدين كليهما والمرأتين كليهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كليهما  
وانما يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما اداعلى اثنين وأن يصح  
حلول الواحد محلها فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص  
لا يكون الا من اثنين وأن يكون ما أسند اليهما غير محتاف المعنى فلا يجوز  
ما ت زيدو عاشر وكلاهما وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما  
(قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال من لا يرتفع الجواز  
الاجمعيح الالفاظ اه عبد المعطى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام  
الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل  
أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما  
عرفت من أنها توابع له ولا يؤكدها استقلالاً ولا وشذوقه

فاذا أردت التنصيص على مجيء  
الجميع قلت جاء القوم كلهم  
أجمعون وقد يحتاج المقام الى  
زيادة التوكيد فيؤتى بالانطاط  
آخر معلومة وتسمى تلك الانطاط  
توابع اجمع (وتوابع اجمع)  
لا تتقدم عليه (وهي) اي توابع  
اجمع (أكتم)

بالتين كنت صيا مرصعا \* تحملى اللقاع حولاً لا كتما  
اذا بكيت قبلي اربعا \* اذا ظلت الدهر أبكي اجمعا  
اه ونه شذوذ ان توكيد النسكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر  
والمؤكد وهو اجمع بأجنبي وهو أبكي (قوله اكتم) أي في المذكر

وقوله ولا يصاغ منه أهل تفضيل  
فيه أن ا كنع وما بعده ليس من  
أفعل التفضيل فتأمل اه مصصه

وأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع  
(وأتبع) مأخوذ من البتبع وهو  
طول العنق (وأتبع) بالصاد  
المهمله مأخوذ من البصع وهو  
العرق المجتمع والاصل افراد  
النفس عن العين وكل عن اجمع  
وأجمع عن توابعه (تقول) في  
افراد النفس عن العين في الرفع  
(قام زيد نفسه و) في افراد كل  
عن اجمع في النصب (رأيت القوم  
كلهم و) في افراد اجمع عن توابعه  
في الخفض (مررت بالقوم)  
أجمعين) وتقول في اجتماع  
النفس والعين جاء زيد نفسه  
عينه وفي اجتماع كل وأجمع  
رأيت القوم كلهم أجمعين  
وفي اجتماع اجمع وتوابعه مررت  
بالقوم أجمعين اكتعين ابتعين  
أبصعن لكن بشرط تقدم النفس  
على العين وكل على اجمع وأجمع  
على توابعه

\*(باب البدل)\*

هو لغة العوض من الشيء وليس مراداه نابل المراد البدل فهو مصدر يعنى  
اسم المفعول واصطلاحاً التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين

منبوعه

\*(باب البدل)\*

منبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل  
 أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست  
 بمقصوره وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله تابع  
 للمبدل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء  
 كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجرمه ان كان فعلا وقوله تبعه في  
 جميع اعرابه الخ اي ان كان له اعراب لفظا ومحلا أو تقديرا وهذا حيث لم  
 يقطع فان قطع فيقال حيث تبدل مقطوع اه من عبد المعطى (قوله على  
 المشهور) مقابله انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله  
 كاتي غداة الين يوم تصموا \* لدى سمرات الخ ناقف حنظل  
 ونفاه الجمهور وتاولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من يدل الكل اه  
 سم (قوله بدل الشيء من الشيء) وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد  
 بالاول وان تغاير مفهوماهما فهو جازم زيد أخول فان المراد بالاخ هو زيد  
 وان كان بين الاخير وزيد عموم وخصوص مطلق فهو ما هما متغايران  
 (قوله أي بدل شيء من شيء) انما سمر الشيء بذلك دفعا للاعراض على المتن  
 بأن قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعه فان بدل البعض من  
 الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء وكذا بدل الاشتمال الخ ففسر  
 الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي (قوله بدل الاشتمال)  
 وضابطه أن يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلمة والجزئية  
 سواء كان الاول مستقلا على الثاني اشتمالا الطرف على المتطرف فهو  
 يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والثاني مستقلا على الاول نحو سلب  
 زيد نوبه أو لا اشتمال أصلا نحو نفعني زيد علمه فخرج بقولنا أن يكون  
 بين الال والثاني ارتباط بدل الغلط بأقسامه وبقولنا بغير الكلمة والجزئية  
 بدل الكل وبدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو أن يشتمل الخ (قوله  
 أن يشتمل المبدل منه) أي معناه وقوله بطريق الاجمال أي بطريق هي  
 الاجمال من حيث كونه دال عليه ومتقاضيه بوجه ما بحيث تبقى النفس  
 عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر المبدل منتظرة له فيجيء مبينا ومفصلا  
 لما أجل أولا وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله

البديل تابع للمبدل منه في رفعه  
 ونصبه وخفضه وجرمه وهذا  
 معلوم من قوله (اذا أبدل اسم  
 من اسم أو فعل من فعل تبعه في  
 جميع اعرابه) من رفع ونصب  
 وخفض وجرم (وهو) أي بدل  
 الاسم من الاسم والفعل من  
 الفعل (على أربعة أقسام) على  
 المشهور الاول (بدل الشيء من  
 الشيء) أي بدل شيء من شيء وهو  
 مساو له في المعنى (و) الثاني  
 (بدل البعض من الكل) أي بدل  
 الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء  
 أو كثيرا أو مساويا للجزء الآخر  
 (و) الثالث (بدل الاشتمال)  
 وهو أن يشتمل المبدل منه على  
 البديل اشتمالا بطريق الاجمال

لا كاشتمال الطرف على المطروف (و) الرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً لأن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حتره في التوضيح فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) واعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويسمى بدل كل من كل وبمناه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض ١٤٨ من الكل (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثيه واعرابه

أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول آل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتمال (نفعني زيد عمله) واعرابه نفعني فعل ومفعول وزيد فاعل وعمله بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا القرس) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيد مفعول به والقرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت أن تقول) رأيت (القرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه وهذا معنى قوله (فابديت زيدا منه) أي عوضت زيدا من لفظ القرس فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم وأماني الفعل فقال الشاطبي تجرى فيه الأقسام الأربعة مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ومن يفعل ذلك يلقأ ناما أيضا عطفه العذاب فان معنى مضاعفة

لا كاشتمال الطرف) قبله لا يدخل الالاحراج يعني لا يشترط خصوص ذلك لأن ذلك يضرب ولا يبيد كفي يدلل اتيانه في الآيه أي يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البدل الذي على معنى بل وهي ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشئ ثم يبدله أن يخبر بآخر من غير ابطال الأول ولهذا يسمى أيضا بدل البداء وبدل غلط وهو لا يقصد ذكره متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكره متبوعه ثم تبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما واكتفى بذلك الاضراب عن الأول الى الثاني فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف ييل فيكون من باب عطف النسق ولا يذ في بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للبدل منه مذكوراً ومذكوراً في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ غير بدل بعض من الناس والضمير مقدر أي منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى الالاحية ابدل اسم الله فحوالي صراط العزيز الخبير الحمد لله على قراءة الجزئانه لا يقال فيه بدل لكل من الكل لان الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية قوله ومنع المحققون دخول آل الخ) أي الملازمة تما للاضافة لنظراً أو تقديراً ولا يجمع بين آل والاضافة وهذا اعراض على المتن حيث أدخل آل عليهما (قوله أي عوضت) تأويل لقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو يبدل منه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض (قوله ان على الله الخ) هذا في شخصي تقاعد عن مبايعة الملك وعلى تجار ومجروور

العذاب هولي الاثام ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله رجلك ومثال بدل الاشتمال خبر قوله \* ان على الله أن تبايعا \* تؤخذ كرها وتبى طائعا \* لان الاخذ كرها والجبى طائعا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط ان تأتتاسأ لنا نعطك هذا لمخلص كلامه والدره عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب اربعة وستون حاصلة من ضرب اربعة في ستة عشر وذلك لانها

أما معرفتان أو نكرتان أو الاوّل معرفة والثاني نكرة أو بالعكس ١٤٩ فهذه اربعة وكل منها إما مضمرة أو مظهر

أو مختلفا هما فهذه ستة عشر  
وكل منها ابدال شئ من شئ  
أو بديل بعض من كل أو بديل  
اشتمال أو بديل غلط فهذه اربعة  
وستون وتفاصيلها من الجواز  
والاستناع مذكورة في  
المطولات

**\* (باب منصوبات الاحماء) \***

وتقدمت منصوبات الافعال  
(المصوبات) من الاسماء (خمسة  
عشر منصوبا (وهي) على سبيل  
الاجال والتعداد (المفعول  
به) نحو ضربت زيدا (والصدر)  
المنصوب على المفعولية المطلقة  
نحو ضربت ضربا ( ونظرف  
الزمان) نحو صمت يوما (ونظرف  
المكان) نحو جلست امام الشيخ  
وهذان الظرفان هما المسميان  
بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء  
زيدا بكما (واتمييز) نحو  
طببت نفسي (والمستثنى) في بعض  
أحواله نحو جاء القوم الا زيدا  
(واسم لا) الباقية للجنس نحو  
لا غلام ينفر حاضرا (والمنادى)  
نحو يا عبد الله (والمفعول من  
أجله) نحو جئتكم قراءة للعلم  
(والمفعول معه) نحو سرت

خبران مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أي ان تبايعتك على والله منصوب  
على نزع الخافض وهو حرف القسم وكره انصب على أنه صفة لمصدر محذوف  
أي أخذ أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أي كرها وتجي بالنصب  
عطف على تؤخذ ومطالع حال ( قوله اما معرفتان ) نحو زيد أخوك في  
بديل الكل وضربت زيدا رأسه في بديل البعض وسلب زيد ثوبه في بديل  
الاشتمال ورأيت زيدا الاسد في بديل الغلط ( قوله أو نكرتان ) نحو جاءني  
رجل شخص صالح في بديل الكل وضربت رجلا رأسه في بديل البعض  
وسلب رجل ثوبه في بديل الاشتمال ورأيت رجلا أسدا في بديل الغلط  
( قوله أو الاوّل معرفة والثاني نكرة ) نحو مرت زيدا لك وضربت  
زيدا عنقه وخلع زيدا نعل له ونظرت زيدا قرا ( قوله أو بالعكس ) نحو  
مرت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفقت رجلا علمه ونظرت  
رجلا الحمار ( قوله وصكك منها ) أي من الاربعة بحسب العقل  
والا فالنكرة لا تكون ضميرا كما لا يخفى ( قوله اما مضمرة ) نحو ضربته  
اياها في بديل الكل ورأس زيد ضربته اياه في بديل البعض من الكل بان  
يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه راجعا الى الرأس وعلم زيد  
أعجبني هو بان يكون فاعل أعجبني راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علم  
وزيد حمار اياه في بديل الغلط برجوع الضمير الاوّل الى زيد والثاني  
الى الحمار ( قوله أو مظهر ) تقدمت أمثله ( قوله أو مختلفا هما )  
بأن يكون الاوّل مضمرا والآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيدا في بديل  
الكل وزيد قطعته يده في بديل البعض وزيد كرهته جهالته في بديل الاشتمال  
وزيد كرهته الدابة في بديل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا اياه  
والاخ هو زيد واليد كسرت زيدا اياها والجهالة كرهت زيدا اياها ودابة  
ركبت زيدا اياها ( قوله مذكورة في المطولات ) راجعها في الحاشية

**\* (باب منصوبات الاسماء) \***

( قوله خمسة عشر ) أي بعد الطرفين واحد او خبر كان وأخواتها واسم  
ان وأخواتها واحد او عد التوابع اربعة ( قوله والتعداد ) أي  
التفصيل والواو بمعنى ثم ( قوله قراءة للعلم ) هذا المثال مبنى على أنه

والنيل ( وخبر كان وأخواتها ) نحو كان الله غمورا رحيم ( واسم ان وأخواتها ) نحو ان زيدا قائم ومفعولا  
ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما

ما الحجاز بنحو ما هذا بشرا وقد أدخل بذكره ( والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء ) كما تقدم في المرفوعات (النيب والعطف والتوكيد والبدل) وستترى في أبواب متعددة بابا بابا على ترتيبها في التعداد

\* (باب المفعول به) \*

الهائم من به تعود إلى آل الموصولة في المفعول (و) المفعول به (هو الاسم المنصوب الذي يقع به) أي عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيد الاسم منصوب ووقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم كما تر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أي المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر) قسم (بضمير فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) أيضا قسم (متصل و) قسم (منفصل فالمتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالاو هو (اثنا عشر) نوعا الأول ضمير المتكلم وحده

لا يشترط في المفعول له أن يكون قريبا أي قائما معناه بالقلب وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قصدك ابتغاء معروفك (قوله) وانما أسقطهما أي مفعولي ظننت (قوله) وستترى أي المنصوبات وقوله في أبواب الخ من طرفية الشيء في نفسه فالصواب حذف في اه من المحشى (أقول) هذا الاعتراض مفسوؤه عود الضمير في سطر على المنصوبات بمعنى الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة وغاية ما فيه طرفية المدلول في الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لابواب وبالنصب جال من فاعل ستمر (قوله) بابا بابا منصوبات بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن المجموع حال أي بابا منضمما للباب أو منقتر فاعن باب أي مرتبة اه محشى (أقول) قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لان يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب ستمر أي الابواب حال كونها منضمما بعضها إلى بعض الخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلوله اباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حد تركيب القوم وواهم ومحتملة لان يكون حالا من الابواب وهو أقرب وهو وان كان نكرة إلا أن معناه مستورا وهو وصفه بجمعة فتأمل

\* (باب المفعول به) \*

(قوله) إلى آل الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به أي علمه (قوله) الاسم) أي الصريح كما مثل أو المؤول نحو وتودون أن تغرذات الشوكة تكون لكم (قوله) المنصوب) أي لفظا كما مثل أو محلا كضربت هذا أو تقديرا كضربت الفتى وغلامى (قوله) أي علمه) فالبا في المتن بمعنى على وقوله الفعل أي اللغوى الذي هو الحدث كما أشار إليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله) ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله) فالمتصل) أي من حيث هو أي لا يقيد كونه مفعولا به (قوله) ضربنا

(نحو قولك ضربني) زيد فالبا من ضربني مفعول به وهو مبنى زيد لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا)



من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وقمته فحة بناء لاقصة اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد. فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبنى لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقا نحو قولك (ضربك) زيد. فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع المذكور المخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد. فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكن) زيد. فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكور الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو. فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبنى لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو. فالهاء ١٥١ ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وقمته فحة بناء

زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الاولى أن يقول فيها ضمير الخ لان الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح) وقال في التسهيل والفاء الغائبة قال المراد أي ان الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السبقي انه لا خلاف في ذلك للزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلها ما باء المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فنه نظرا لانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيدا فانها في محل رفع على انها فاعل أي بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبني ضربه عمرا ويجب أن لا ينظر لان المراد أنهما لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة أفاده عبد المعطى (قوله أو ما في معناها) من أفادة الحصر وذلك انما افانها تفيد الحصر كما والا

المشددة علامة جمع الاناث وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلا وانما يقعان في موضع نصب أو خفض فقط (و) الضمير (المتفضل) وهو الذي يتقدم على عامله أو يقع بعده الأ وما في معناها (اثنا عشر) نوعا أيضا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك اياي) أ كرت أو ما أ كرت الا اياي فايا وحدها فيه ما ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (اياتنا) أ كرت أو ما أ كرت الا اياتنا فايا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب وبالمتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (اياك) أ كرت أو ما أ كرت الا اياك فايا ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (اياك) أ كرت أو ما أ كرت الا اياك فايا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثني المخاطب مطلقا نحو

قولك (اياها) أكرمت أو ما أكرمت الايا كما فايضا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة المثني (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (اياكم) أكرمت أو ما أكرمت الايا كم فايضا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (اياكن) أكرمت أو ما أكرمت الايا اياكن فايضا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكور الغائب ١٥٢ نحو قولك (اياها) أكرمت وما أكرمت الاياها فايضا ضمير المفعول

به والهاء علامة على الغيبة في المذكور (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (اياها) أكرمت أو ما أكرمت الاياها فايضا ضمير المفعول به والهاء والالف علامة التأييد في الغيبة (و) العاشر ضمير المثني الغائب مطلقا نحو قولك (اياهما) أكرمت أو ما أكرمت الاياهما فايضا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة التنبيه في الغيبة (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (اياهم) أكرمت أو ما أكرمت الاياهم فايضا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع في التذكير (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك (اياهن) أكرمت أو ما أكرمت الاياهن فايضا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع

\* (باب المصدر) \*

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجازي على فعله أى المشتغل على حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم للحدث ما عدا اسم المصدر وخرج بالجاري على فعله انهم المصدر كما غسل غسلا وتوضأ وضوا وأقام الحدث قسيمان ما اشتغل على حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا هو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر مؤ كد لعامله أو مبين لنوعه أو عده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربت ضرب أليم فإن ضرب أليم وإن كان مصدرا مينا للنوع إلا أنه خبر وقولنا من مصدر آخر نحو ولى مدبرا فإن مدبرا وإن كان مؤ كد لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤ كد لعامله نحو ضربت ضربا وقولنا أو مبين لنوعه كضربت ضرب الامير وقولنا أو عده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا  $\leftarrow$  كل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقبل بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يجعني ذهابك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربت سوطا والقاتل بالقول الاول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى أن يقول على المفعول المطلق أو على أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقصد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير يجي

الاناث في الغيبة وما ذكرته من أن اياها وحدها هي الضمير والواحق لها حرف تكلم وخطاب العائد وغيبة وتنبيه وجمع هو الصحيح \* (باب المصدر) \* المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذى يجي) حال كونه (ثالثا في تعريف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضر بامصدر جاء ثالثا في تعريف الفعل لان ضرب هو الاول ويضرب هو الثاني وضر با هو الثالث

(وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظى) وقسم (معنوى) لانه لا يخلو اما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أولا (فان وافق انظره) (١٥٣) أى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه

الاصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء وافقه مع ذلك فى تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتله قتلا) فحروف قتل هى حروف قتلا بعينها الا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وان وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) فى حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقه للتعلى فى المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقت وقوفا) فان المصدر الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جالس فى معناه دون لفظه لان القعود والجالس معنى واحد وحروفهما

اعاد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدر على القول به كما مر الا أن يجب أن المراد يجرى كذلك حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما قديده نظر الما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر والافلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضى أو يتكلم به أولا ثم يثبوتى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يجرى ثانيا وتارة يجرى رابعا (قوله) فى تحريك عينه أى مطلق التحريك وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيه بفرح فرح فان عين الاول مكسورة وعين الثانى مفتوحة (قوله) بعينها أى بحسب الوهم أى مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فان ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم) أىسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى سماها (قوله فلا) أى فلا تسمى هذا التفسير بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الامن انظره (قوله مع التعدى واللازم) نحو فرح فرح فان هذا لازم مع النطقى ونحو اجبته مقه أى محبة فهذا مصدر معنوى مع فعل متدة

\* (باب ظرف الزمان وظرف المكان) \*

الطرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وانما جامع المصنف بينهما فى باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفراد كلا بتعريف يخصه تحميصا للمبتدى من ورطة الاشباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال للدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والجرور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل بخصوصه يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى فى اسم الزمان فقولا كقدمت يوم الجمعة وقع القدوم فى يوم الجمعة وقس عليه بقية والمراد بالواقع التالى فهو أعم من أن يكون بطريق الاثبات أو التفى فيشمل

فتقدير جلست قعودا جلست. (٢٠ جا) وقعدت قعودا فلا وتمثيله فى اللفظى بالمتعدى وفى المعنوى باللازم للايضاح للتخصيص اذ كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم \* (باب ظرف الزمان وظرف المكان) \* المسمين بالمفعول فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه

ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى في) أي بتضمن معناها وهو  
الظرفية خرج ما نصب لابتدأ تقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو تزور  
الديار أي بالديار وعلى تقدير من كالتبعية نحو طبت نفساً أو كان بتقدير لفظ  
في دون معناها نحو وترغبون أن تسكحوهن أو نصب لابتدأ بتدبير حرف أصلاً  
نحو يوماً من قوله تعالى يخافون يوماً فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع  
ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضي أن نحو تسكحوهن ظرف لكونه  
على تقدير في مع أنه ليس ظرفاً وقوله الدالة على الظرفية أخرج التي للتعدية  
كافي وترغبون الخ والتي للسببية والظرفية كون شيء يستقر فيه شيء آخر  
حقيقة أو حكماً كصليت أو صحت يوم الجمعة (قوله سوا فيه المبهم الخ)  
المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة  
أو معرفة كل حين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدراً معلوماً كان ذلك  
المقدر وهو المترق بال نحو صحت اليوم وأتت العام أو بالعبارة كصحت  
رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالاضافة كحجتت زمن الشتاء ويوم قدوم  
زيد أو غير معلوم وهو المتكرر نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً فالعدد من  
قبيل المختص خلافاً لمن جعله قسماً ثالثاً (قوله وغدوة بالتونين) وأصله  
غدوة (قوله مع التنكير) أي مع ارادة كونها نكرة لا تختص بعين  
فتطلق على غدوة أي يوم كان والتسا فيهما حينئذ كالتسا في الوصف كقاعة  
ومضاربه لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أي مع ارادته من يوم معين  
والمانع إهام من الصرف حينئذ العلية والتأنيث اللفظي وقوله من صلاة  
الصبح أي من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة  
وقوله وأغدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بلا تونين  
إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطي (قوله على الصحيح) هذا  
الخلافاً بين أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس  
وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الأول مثال للنكرة  
والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بلا تونين إذا أردت معينة كما تقدم  
تظيره (قوله قبيل) بمنزلة بعد الموحدة مصغراً اسم للزمن الملاصق للفجر  
فهو أخص من قبل لأن قبيل يطلق على الزمان المتسع (قوله يوم الجمعة

(بتقدير) معنى (في) الدالة على  
الظرفية سوا فيه المبهم والمختص  
(نحو اليوم) وهو من طلوع  
الفجر إلى غروب الشمس تقول  
صحت اليوم أي يوماً أو يوم الخميس  
(والليلة) وهي من غروب  
الشمس إلى طلوع الفجر تقول  
اعتكفت الليلة أوليلة أو ليلة  
الجمعة (وغدوة) بالتونين مع  
التنكير وبعده مع التعريف  
وهي من صلاة الصبح إلى طلوع  
الشمس تقول أزورك غدوة  
أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة)  
بالتونين وتركة على ما تقدم  
في غدوة وهي أول النهار وأول  
النهار من الفجر على الصحيح  
وقبل من طلوع الشمس تقول  
أجيتك بكرة أو بكرة النهار  
(وسهراً) بالتونين إذا لم ترده  
سهر يوم بعينه وبلا تونين  
إذا أردت به ذلك وهو آخر الليل  
قبيل الفجر تقول أجيتك يوم  
الجمعة

سهر أو سهر يوم الجمعة وأجبتك سهر من الاسهار (وغدا) (١٥٥) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي

أنت فيه تقول أكرمك غدا  
(وعمة) وهي ثلث الليل الاوّل  
تقول آتيتك عمة أو عمة لسهلة  
الخبس (وصباحا) وهو أوّل  
النهار تقول أنتترك صباحا  
أو صباح يوم الجمعة (ومساء)  
بالد وهو من الظهر الى آخر النهار  
تقول أجيتك مساء أو مساء يوم  
الخبس (وأبدا) وهو الزمان  
المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه  
تقول لا أكلم زيدا أبدا أو أبدا  
الآبدين (وأمدًا) وهو ظرف  
لزمان مستقبل تقول لا أكلم  
زيدا أمدًا أو أمد الدهر أو أمد  
الداهرين (وحينا) وهو اسم  
لزمان مبهم تقول قرأت حينا  
أو حين جاء الشيخ (وما أشبهه  
ذلك) من أسماء الزمان المهمة  
نحو وقت وساعة وزمان والمختصة  
نحو ضحى وضوءة واعلم أن هذه  
الامثلة منها ما هو ثابت التصرف  
والانصراف كيوم وليله ومنها  
ما هو منقح التصرف والانصراف  
نحو سهر اذا كان ظرفا ليوم  
بعضه فانه لا يتون اعدم انصرافه  
ولا يفارق النصب على الطرفية  
لعدم نصرته ومنها ما هو ثابت

سهر) بلاتون لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن السهر قال ابن مالك

والعدل والتعريف ما نفا سهر \* اذابه التعيين قصدا يعتبر  
وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النيتقي  
ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدّم أن اليوم من طلوع الفجر الى غروب  
الشمس وذكر هنا أن السهر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب  
أن يقال أجيتك يوم الجمعة سهر بل المناسب المستقيم أن يقال أجيتك ليلة  
الجمعة سهر فكتبه وأجاب قل بأنه على حذف مضاف والتقدير أجيتك  
ليلة يوم الجمعة سهر فسهر بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سهر يوم  
الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال  
للمنكر (قوله بعد يومك) أي متصلابه فكان الاوّل أن يقال عقبه  
ولم يذكر التنوين لعدمه في غده وما بعده لانها متونة دائما مع عدم الاضافة  
وأل (قوله وهي ثلث الليل الاوّل) أي من بعد العشاء أو من قبيل وقتها  
قل (قوله وهو أوّل النهار) أي من الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء  
اه قل (قوله الى آخر النهار) وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح  
على ما تقدم قل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا  
قل (قوله أو أبدا الآبدين) أي الموجودين في الابد فكأنه قال لا أكلم  
زيدا مادام أحد موجود في الابد اه من عبد المعطى (قوله وأمدًا)  
هو معنى أمد ولو قال الشارح هكذا كان أخصر وأوضح (قوله أو أمد  
الداهرين) أي الموجودين في الدهر فكأنه قال لا أكلم زيدا مادام أحد  
موجود في الدهر من عبد المعطى (قوله نحو ضحى وضوءة) قال  
في القاموس الضوءة والضوءة كعشبة ارتفاع النهار والضحى فوبقه  
ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه  
خبراً أو مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً اليه أو حالاً أو غير ذلك  
والانصراف الجزاء بالكسرة مع التنوين أو آل أو الاضافة (قوله نحو  
غدوة وبكرة عليّن) أي لانها ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث  
اللفظي ويخرجان عن النصب على الطرفية الى غيره وأشار بقوله نحو الى

التصرف منقح الانصراف فهو غدوة وبكرة عليّن ومنها ما هو ثابت الانصراف منقح التصرف

أن يكون المضاف جزءاً منه كمال الشارح أو كجزء في صحة الاستغناء عنه  
 بالمضاف إليه كقوله تعالى أن اتبع ملة إبراهيم خنيفاً فإن خنيفاً حال من  
 إبراهيم وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة  
 فلوقيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم خنيفاً صح أو يكون المضاف  
 مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضرب  
 هند مجزئة وأعجبني قيام زيد مسرعاً فإن فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجيء  
 الحال من المضاف إليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك  
 ولا تجزئ حالاً من المضاف له \* إلا إذا اقتضى المضاف عمله  
 أو كان جزءاً له أضيقاً \* أو مثل جزئه فلا يضاف  
 (هو له والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها خمسة أمور أن تكون  
 مشتقة بأن تكون الدالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم  
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وإنما كان الكثير  
 فيها الاثني عشر لأن ما يدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون  
 مشتقاً أو مؤثلاً به نحو مرت بقاع عرفج أي خشن (قوله مشتقة) أي  
 مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول  
 جاء زيد طويلاً إذا فائدة فيها (قوله نكرة) لأن المقصود بيان الهيئة  
 وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتاً باللفظ عن الزيادة  
 والخروج عن الأصل لغير غرض وتذكيرها وصف دائم نظراً للحمية لأن  
 ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤثر بالنكرة  
 كما يشير إليه الشارح بقوله يعني منفرداً بقوله والغالب بالنظر للصورة  
 والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه  
 مطلقاً بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الركب وفصل الكوفيون فقالوا  
 إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو عبد الله المحسن أفضل منه  
 المسمى فالحسن والمسمى محالان وصح مجئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما  
 بالشرط إذا التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء فان لم تضمن  
 معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الركب إذا لا يصح جاء زيد  
 إن ركب (قوله بمد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله المعرفة)

والغالب أن الحال لا تكون  
 المشتقة منتقلة (ولا تكون  
 الحال الانكزة ولا تكون  
 الابد تمام الكلام ولا يكون  
 صاحبها المعرفة) كما تقدم  
 من الأمثلة من ذلك جاء زيد  
 وأجاباً فإباحة حال منتقلة من  
 الركوب ومشتقة غير لازمة  
 وواقعة بعد تمام الكلام  
 وصاحبها زيد وهو معرفة  
 بالعلمة وقد يتخلف جميع ذلك  
 فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى  
 فانفروا نبات نباتات بمعنى  
 متفرقين

لأنه

حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدق فاقصد فاحال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التثنية كجاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام (١٥٩) أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله

سواء رتق حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى وما خلقتنا السموات والارض وما بينهما لاجلين أم لا نحو جاء زيد راكبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى الأتري أن راكبا في قولنا جاء زيد راكبا وصف لزيد في المعنى

\* (باب التمييز) \* أي التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المقسر لما انهم من الذوات) أو من النسب فالناني (نحو قولك تصيب زيد عرفا ونقفا) أي امتلا (بكر شهما وطاب محمد نفسا) فعرقات تميز لاجهات نسبة التصيب الى زيد وشهما تميز لاجهات نسبة التصيب الى بكر ونفسا تميز لاجهات نسبة الطيب الى محمد وأصل الكلام تصيب عرف زيد ونقفا شهما بكر وطاب نفس محمد فقول الاستناد عن المضاف الى المضاف اليه فصل اجهات في النسبة ففي ما مضاف

لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة الاجسوع كما قال ابن مالك ولم ينكر غايبا ذوالحال ان \* لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفي أو مضاهيه كلا \* يبيح امر أو على امر أو مستسبلا فقول المتن الام معرفة أي أو نكرة معها مسوع (قوله حال جامدة) أي في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار اليه الشارح (قوله ومن تخلف التثنية) أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الاولى أن يقول مرفوعه أي ان كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اه ش (قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أي بأن يكون نكرة بلا مسوع مما تقدم في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أي وهو مقصور على السماع

\* (باب التمييز) \*

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون واصطلاحا الاسم المنصوب الخ تخيئذ التمييز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أي الصريح لان التمييز لا يكون جله وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل رجل ومنه ما هو تمييز كئلانه رجال وقيز بز والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما اخرج المرفوع فلا اشكال فيه (قوله المقسر) مخرج لماء الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج لاجهات الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفع عن هيئة الذات (قوله أو من النسب) اشارة الى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي والى ان التمييز نوعان

الذي كان فاعلا وجعل غيرا والباعث على ذلك أن ذكر الشيء بهما ثم ذكر مفسرا أو وقع في النفس والناسب للتمييز في هذه الامثلة هو الفعل المسند الى الفاعل (و) مثال الاول أعني تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشر بن غلاما وملكت تسه بن نجة) فغلاما تميز لاجهات الحاصل في ذات عشر بن ونجة تميز لاجهات الحاصل في ذات تسه بن لان أسماء الاعداد مهمة لتكونا صالحا لكل معدود

ومنه تميز المقادير كرتل زيتا  
وقفيز بز او ثبر ارض او ماشبه  
ذلك والناسب للتمييز بعد  
الاعداد والمقادير ما يدل على  
عدد او مقدار وقوله (وزيد  
اكرم منك ابا و اجل منك  
وجها) ليس من هذا القسم  
وانما هو من قسم تميز النسبة  
فكان حقه ان يقدم على ذكر  
العدد و شرط نصب التمييز  
الواقع بعد اسم التفضيل ان  
يكون فاعلا في المعنى كما في  
هذين المثالين ألا ترى انك  
لو جعلت مكان اسم التفضيل  
فعلا وجعلت التمييز فاعلا و قلت  
زيد كرم ابيه و جعل وجهه لصح  
وانما قلنا انهم من تميز النسبة  
لان الاصل اكرم منك  
ووجهه ا اجل منك لقول  
الاسناد عن المضاف الى المضاف  
اليه وجعل المضاف تمييزا فصار  
زيدا كرم منك ابا و اجل منك  
وجها فزيد مبتدأ و اكرم خبره  
ومنك جار ومجرور متعلق  
باكرم

مفسر لما انهم من النسب ويسمى تميزا بالجملة وهو ما رفع ايهام نسبة في جملة  
وهو نوعان محمول وغير محمول والمحمول ثلاثة اقسام محمول عن الفاعل  
كلامثلة الثلاثة الاولى في كلامه ومحمول عن المفعول نحو ونجرنا الارض  
عيونا فان الاصل عيون الارض ومحمول عن المبتدأ نحو انا اكرم منك ما لا  
وغير المحمول عن شئ اصلا نحو امثلا الاناء ماء فهذا ليس محمولا عن فاعل  
واصله امثلا ماء الاناء ولا عن المفعول واصله ملات ماء الاناء ولا عن  
مبتدأ واصله ماء الاناء امثلا لان الماء مائي لا عمتلى والنوع الثاني من  
نوعي التمييز مفسر لما انهم من الذات ويسمى تميزا مفرد وهو ما رفع ايهام  
اسم قبله بمجمل الحقيقة وهو الواقع به عدد الصريح نحو اشتريت  
عشرين غلاما الخ والعدد الكثافي وهو تمييز كم نحو كم عبد املك  
او بعد المقادير من وزني كرتل زيتا او كيلي كقفيز بز او مساحي كشير  
ارض او شبيهها مما اجرته العرب بمجرها في الانتقار الى حمز وهو الاو اعينة  
المراد بها المقدار كذوب ماء وحب عسلا ونحو سمننا (قوله ومنه) أي من  
تمييز الذات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير  
على الاعداد في قوله الاتي والناسب للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ  
ان العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لان المراد بالعدد  
ما اريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترده حقيقته بل مقداره حتى انه تصح  
اضافة لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار رطل  
زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال  
والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع  
قبله المفسر به فذا قلت عشرون درهما فانا نصب الدرهما عشرون وكذا  
رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما اشبهها و اجاز ان تعمل مع وجودها لانها  
اشبهت اسم الفاعل لطلبها اسماء بعد ما بعد تمامها ومعنى تمام الاسم ان يمتنع  
من الاضافة فتقولك عشرون رجلا شبيه بزار بين رجلا (قوله وانما هو من  
قسم تميز النسبة) وانما اخره وفصل بينه وبين مشاركة في الاسم لان له شرطا  
في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب  
التمييز الخ فهو قسم مستقل برأيه لكن كان عليه ان يذكرا ما يعرف به انه

ليس



ليس من قسم تمييز الذوات ولعلها كتفى يكونه معلوما بين أهل القرن قال  
 الفيثي اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعال التفضيل نوعان أحدهما فاعل  
 في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند  
 جعل أفعال فاعلا نحو أنت أعلى منزلا فإنه يصلح لذلك أيضا أن تقول علا  
 منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والاخر أن لا يكون فاعلا في المعنى  
 وهو ما أفعال التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعال  
 ويضاف الي جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فإنه يحسن فيه ذلك  
 فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جزؤه بالاضافة الآن يكون  
 أفعال التفضيل مضافا الي غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا اه  
 ظر في الافة

والفاعل المعنى انصب بأفعلا \* فضلا كانت أعلى منزلا  
 (قوله وأبامنصوب على التمييز) والناصب له ولوجه بعده أفعال التفضيل  
 (قوله على الزيادة) والاصل طبت نفسا

(باب الاستثناء) \*

يصح جملة على المستثنى وهو المناسب لأن الكلام في المنصوبات من اطلاق  
 المصدر واردة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الأواحدى أخواتها  
 ويصح جملة على المصدر وهو الاخراج وعلى الأول يكون في كلام الشارح  
 استخدام لذكر الاستثناء بمعنى المستثنى وإعادة الضمير عليه في قوله وهو  
 الاخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) أى اطلاقا ما لفة فمعناه مطلق  
 الاخراج (قوله الاخراج) أى الدلالة على الخروج لأن المتكلم أدخل  
 المستثنى في المستثنى منه ثم أخرجه والازم التناقض والاخراج جنس  
 وبالأصل أخرج الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله  
 تامنهول اخراج أى شيأ وفي بعض النسخ لما وقوله لولاه أى لولا الاخراج  
 موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا  
 قول سيبويه وقال أبو الحسن الاخصر ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها  
 صرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجزم مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أى ذلك  
 التى المعبر عنه بما أى توهم السامع دخوله وقوله في الكلام السابق أى

وأبامنصوب على التمييز  
 وأجل مطوف على أكرم ومنك  
 جار ومجرور متعلق بأجل  
 ووجهاتمييز (ولا يكون) التمييز  
 (الانكرة) خلافا للكوفين  
 ولا حجة لهم في قوله  
 رأيتك لما أن عرفت وجوهنا  
 { صددت وطبت النفس }  
 { كما يقبس عن عمرو }  
 لا يمكن حل آل على الزيادة  
 \* (باب الاستثناء)

وهو الاخراج بالأواحدى  
 أخواتها مالولاه لدخل في  
 الكلام السابق

(وحروف الاستثناء) أى أدواته (ثمانية) وسماها حروفاً تغليباً وهي في الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (ال) و(ام) باتفاق (و) هو (غير سوى) (رضى) (وسوى) (كهدى) (وسواه) (كسماه) ومتروك بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلا وعدا وحاشا) والمستثنى بهذه الأدوات حالات (فالمستثنى بالانصب) (وجوبا) (إذا كان الكلام) قبلها (تأتما وجبا) والمراد بالتأم أن يذكرفيه المستثنى منه والمراد بالوجوب بفتح الجيم ما لا يسبقه نفي ولا شبهه وذلك (فهو) قولك (قام القوم الازيدا) فقام فعل ماض والقوم فاعل والاحرف الاستثناء وزيد منصوب بالاعلى الاستثناء (و) مثله ١٦٢ (خرج الناس الا همرا) فخرج فعل ماض والناس فاعل والاحرف

استثناء وعمرامنصوب بالاعلى الاستثناء والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاما فلذ كالمستثنى منه وهو القوم في المثال الاقول والناس في المثال الثاني وأما كونه موجبا فلأنه لم يسبق نفي ولاشبهه (وان كان الكلام) الذي قبل ال(ا) (منفيا) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه وكان (تاما) بأن ذكر المستثنى منه (جازفيه) أى في المستثنى (البدل) من المستثنى منه بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو محذوفا (و) جاز أيضا (النصب) بالا (على الاستثناء فهو) قولك (ما قام القوم الا زيد) بالرفع

في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهومه بالنسبة للمنقطع فإذا قيل جاء القوم فهم عرف فاجبى ما يتعلق بهم أيضا فقولك الا همرا خارج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذى حقه السبق وان تأخر لفظا (قوله ثمانية) بناء على أن كلاما من لغات سوى أداة مستقلة (قوله في الحقيقة) أى نفس الامر (قوله كسماه) وكبناء فاللغات أربع (قوله نصب وجوبا الخ) أى سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل أو منقطعا كقام القوم الاحارا وكان عليه أن يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدى (قوله بأن تقدم عليه نفي أو شبهه) مثل للنفي ومثال شبهه وهو النهى والاستفهام لا يقيم أحد الازيد وهل قام أحد الازيد والمراد بالنفي ما يشمل النفي لفظا ومعنى كما مثل أى معنى فقط بقوله

وبالصريحة منهم منزل خلقه \* عاف تغيرا الالناى والوند

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله (قوله جازفيه البدل) وهو الراجح وهذا في المتصل أما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا فهو ما زاد هذا المال الا ناقص وما نفع أحد الا ماضر اذا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه فأهل الجواز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد الاحارا وبنو تميم يجيزون البدل ويختارون النصب وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا كان

على البدل من القوم ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير البدل منه لفظا أو تقديرا أو وهو تامقدر وتقديره الازيد منهم (و) يجوز (الازيدا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما مررت بالقوم الازيدا الجز على البدل والازيدا بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم الازيدا بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالاعلى الاستثناء ويظهر أثر الاحتمال في الناصبه ما هو في تقدير الضمير وعلمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقديرا بناء على أن البدل على نية تكملة العاقل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصبه الاعلى الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام) (منفيا) (ناقصا) بأن لم يذكر المستثنى منه

وتقدم عليه نفي أو شبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقضية له من رفع ونصب وخفض والنفي عمل  
الافان كان ما قبل الايطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية ١٦٣ (نحو ما قام الازيد) فزيد

مرفوع على الفاعلية بquam والا  
ملغاة (و) ان كان ما قبل الا  
يطلب مفعولا نصبت المستثنى  
على المفعولية نحو (ما ضربت  
الازيد) فزيد منصوب على  
المفعولية بضرب والاملغاة  
(و) ان كان ما قبل الايطلب  
جارا ومجرورا يتعلق به خفضت  
المستثنى بمحرف جر نحو  
(ما حشرت الازيد) فزيد  
مخفض بالباء متعلق بجر والا  
ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ  
مفترعا لان ما قبل الامن العوامل  
تفرغ للعمل فيما بعدها هذا  
حكم المستثنى بالا (و) أما  
(المستثنى بغير وسوى) بكسر  
السين (وسوى) بضمهما مع  
القصر فيما (وسواء) بالمد وفتح  
السين أفصح من كسرهما فهو  
(مجرور) باضافة غير وسوى  
وسوى اليه (لا غير) أي لا يجوز  
فيه غير الجز وحذف ما أضيف  
اليه غير وبنائها على الضم تشبيها  
بقبل وبعد وتعطي غير وسوى  
وسوى وسواء ما يعطاه الاسم  
الواقع بعد الامن وجوب  
النصب بعد الكلام التام  
الموجب لكن على الحال

أو منقطه افتقروا ما قام الازيدا القوم وافيها الاحمارا أحد ولا يجوز  
الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع والحاصل أن النصب واجب  
في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي  
أوشبهه اذ لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان أمكن عند البصريين  
في المنقطع ويترجع البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب  
العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان ملفوظا به كأمثل  
أو معنويا كما في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم شؤره فان معناه لا يريد الله  
الاتمام نوره وقوله أو شبهه تقدم انه النهى والاستفهام وانما شرط فيه النفي  
أوشبهه لانه لا يفيده بدونه غالباً فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل قرأت الايوم  
الخيس لم يحجج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله  
ويسمى الاستثناء حينئذ مفترعا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل  
فيما بعدها) أي لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعده الا وحينئذ  
تكون الامن حيث اللفظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه  
وتقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالمفرغ  
في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أي حالة  
كونه مشبها بالقبول وبعد أي في الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوى  
معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف  
هو وخبر لا والتقدير لا غير الجزا فتقول في اعرابه لانه نافية بمعنى ليس ترفع  
الاسم وتنصب الخبر وغير اسمين على الضم لحذف المضاف اليه ونية  
معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لا غير الجزا وقال  
بعضهم ان اللتي الجنس وغير مبتنى على الضم لما تقدم في محل نصب اسم  
لاو خبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح  
الشدور وما معناه ولا يحذف ما تضاف اليه غير وتبني هي على الضم الا بعد  
ليس خاصة وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب  
اه وعدت في المعنى لا غير لحنا وجوز به ابن مالك (قوله لكن على الحال)  
أي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لاعلى الاستثناء  
فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير جار بالنصب على ما تقدم

ومن جواز الاتباع بعد التام  
 المنق من الاجرام على حسب  
 العوامل في الناقص المنق  
 (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا  
 يجوز نصبه وجزءه) على تقدير  
 الحرفية والقولية (مخوقام  
 القوم خلا زيدا) بالنصب على  
 أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير  
 مستتر فيه وجوبا وزيدا  
 مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر  
 على أن خلا حرف جر وزيد مجرور  
 بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على  
 أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر  
 فيه وجوبا وعمرا مفعول به  
 (و) عدا (عمرو) بالجر على أن  
 عدا حرف جر وعمرو مجرور بهدا  
 (وحاشا لزيد او زيد) بالنصب  
 والجر على وزن ماقبله

\* (باب لا) \*

الناقصة للجنس (اعلم) بكسر الهمزة  
 فعل أمر من علم يعلم أن لا نصب  
 التكرات) ويجوز بالفظا ومحلا  
 (بغير تنوين اذا باشرت)  
 لا (التكرة)

(قوله المنق) نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع راجعا على البدل والنصب  
 على الحال من جوبا (قوله في الناقص المنق) نحو ما قام غير زيد وما أريت  
 غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها (قوله وقاطعه  
 مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كلة السابق كالقوم  
 في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجر الخ) جواز  
 الوجهين مختص بحال تجر دخلا وعدا عن المصدرية كما مرشد الى ذلك  
 تمثيل المصنف وهو الذي عليه الجمهور أما اذا دخلت عليها ما تعين النصب  
 لأن المصدرية لا يليها حرف الجر وانما يوصل بالجل فتعين عدا وخال  
 حينئذ للعبارة وأجاز الجرهما ببعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير  
 ما زائدة المصدرية وهو ان قاله قياسا ففاسد لان ما لاتراد قبل الجاز بل  
 بعده نحو عمرا قليل وان قاله بالسمع فشاذ بحيث لا يحتج به وأما حاشا فلا حاجة  
 لتقييدها بالتجرذ عن ما لانها لا تدخل عليها الا شذوذا كقوله  
 فأما الناس ما حاشا قريشا \* فانما نحن أفضلهم فعلا  
 ويقع على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاشم  
 الناصبان الخبر فالمنقني بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعلم حكمهما بما  
 تقدم في التواضع لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بهما ولا بعد خلا  
 وعدا وحاشا بخلاف الاوغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها

\* (باب لا التاقية للجنس) \*

أى الناقصة لحكمه لانه فكلاهم على حذف مضاف فاذا قلت لارجل  
 في الدار دلت لاعلى نقي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لاعلى نقي  
 الرجل اذ من المعلوم أن الذوات لا تنفي وانما ينفي المعنى والمراد الناقية  
 للجنس على سبيل التخصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها ناقية للوحدة  
 نحو لارجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الاولى  
 فلا تقول معها ذلك وانما تقول بل امرأه وقد تكون هذه الخارجة ناقية  
 للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك بالقصد والقراين وخروج  
 بقوله الناقية الزائدة كقوله تعالى ما منعك أن لا تسجد بيليل الا يتن

الاحرى

بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تكثر ولا) فنصب النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة لثلاثها نحو لا غلام سفر حاضر ونصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة ١٦٥ وشبهها (نحو لا رجل في الدار)

فلا حرف نفي ورجل اسمها مثنى معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تثنى وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيبويه هذا أن باشرت لا النكرة (فإن لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفصل أو دخلت لأعلى معرفة (وجب الرفع) على الاستدناء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لاني الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد في الدار ولا عمرو (وان تكثر لا) مع مباشرة النكرة (جازا أعمالها والغاؤها) فإن شئت قلت على الاعمال (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وان شئت قلت) على الالفاء (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها والحاصل أن للنكرة بعد الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الأولى وانسان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات

الأخرى ما منعتك أن تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فنصب النكرة لفظا) أي بلا تثنى للإضافة وقوله مضافة لثلاثها وكذا إلى معرفة حيث لا تعرف بالإضافة نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لأن لا انما تفصل في التكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكر احكم المضاف والمفرد وحكمها انها تنصب لفظا مع التثنية لعدم الإضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه امامه فروع به نحو لا قبيحا فعله محمود أو منصوب نحو لا طالعا جلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو محذوف بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الإضافة وشبهها) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيهه وذكر أنه ينصب محلا بلا أي ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فإذا كان مفردا أي غير المثنى والجمع السالم أو كان جمع تكسيري على الفتح نحو لا رجل ولا رجل في الدار وان كان مثنى أو جمع مذكرا سالمين على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنثا سالمين على الكسر نظر إلى أنه ينصب به لو كان معربا وعلى الفتح للتحفة وروى بهما لذات من قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نلذ ولا لذات للشيب (قوله منصوب لفظا) أي قصته قصة اعراب وقوله من غير تثنى أي للتخفيف (قوله فإن لم تباشرها) أي النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هناك نكرة بل مرفعة جلا بقولهم السالبة تصدق بنى الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقوله أو دخلت لأعلى معرفة أحد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية أي فيكون هذا مشتقا على محترز قوله سابقا التكرات وقوله اذا باشرت (قوله جازا أعمالها والغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل على أن والتكرار مجوز له والاهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها أن تفتح الأول وترفع الثاني بالعطف على محل لامع الأول فان محلها مرفوع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد التثنية أو تنصبه أي

الثاني بالعطف على محل الاسم الاول وتكون الثانية زائدة بين العاطف  
والعطوف أو تفتح أي الثاني كالأول على الاعمال أو ترفعهما اسم لا الأولى  
بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم وتفتح  
الثاني وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لأن نصبه إنما  
يكون بالعطف على منصوب لفظاً ومجلاً وهو حينئذ منسرف ففتح الأول معه  
ثلاثة في الثاني ورفعته معه اثنان فيه فتأمل

\* (باب المنادى) \*

( قوله بفتح الدال ) احتراز من المنادى بكسرهما وهو طالب الاقبال  
ومعناوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا وهو  
لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الشارح ( قوله المطلوب الخ )  
هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأماتعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم  
الذي يدخل عليه بأ واحد أو واحدات في التعريف ما حجة لأن النحوي  
إنما يبحث عن اللفاظ هـ من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام  
الشارح على حذف مضاف أي اسم المطلوب اقباله أي توجهه الى الطالب  
بتمالة الوجه والمراد المطلوب اجابته أي حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمترنل  
منزاتهم نحو ياسماء ألقلي ( قوله أو واحدات اخواتها ) أي نظائر هـ في  
العمل في كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينت من اتقارب ثم أطلق  
اسم المشبهة به وهو الاخوات على المشبهة وهو النظائر فهي استعارة  
مصرحة ونظائر ياسبعة الهمزة نحو أزيد أقبل مقصورة ومدودة وأي  
كذلك فهذه أربعة والخامس ايا والسادس هيا والسابع وا لكن سيبويه  
والجمهور على اختصاصها بالنديبة فالهمزة للمنادى القريب وأي للمتوسط  
ويا وكذا أي اللب بعيدا وما في حكمه كالسأهي والنام ( قوله والمراد بالمفرد  
هنا الخ ) كان الأنسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من  
الاحالة على الأول هـ من عبد المعطى ( قوله المقصودة ) أي التي  
قصدها الطالب بلذات ( قوله دون غيرها ) من النكرات والفرق بين  
المقصودة وغيرها انك اذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماءهم وأردت واحدا  
بعينه قلت يا رجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذي يعرف

\* (باب المنادى) \*

بفتح الدال ( المنادى ) هو  
المطلوب اقباله بيا أو إحدى  
أخواتها وهو ( خمسة أنواع  
المفرد العلم ) والمراد بالمفرد هنا  
وفي باب لا السابق ما ليس مضافا  
ولاشبهها به ( والنكرة المقصودة )  
بالنداء دون غيرها

ويوجب الضم ( قوله غير المتصودة بالذات) أشار الشارح رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأق عدم القصد فأشار الى أن التكررة لم يقصد بها الا فرد عما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد ( قوله وهو ما اتصل به الخ) أي اسم اتصل به شيء أي انقطع من تمام معناه أي لفظ به تمام معناه وتفسيره شيء بلفظ أولي مما قيل ان المراد بقوله شيء المعنى لأن الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وانما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالاضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما أن المضاف اليه من تمام المضاف الثاني أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعد كل واحد منهما ( قوله فأما المفرد العلم) أي الذي لم يكن موصوفاً بـ من مضاف الى علم فان كان كذلك فهو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعاً لتون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافاً ( قوله فينبيان) أي ومحلها ما نصب وقوله على الضم أي لفظاً كما مثل أو تقديراً كضم سيبويه في قولك ياسيبويه فيجوز في تأييده الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول ياسيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجزو كضم "الذوق والداعي وهذا تأبط شراً والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكماً فيشمل نائبه وهو ألف المتنى كاحسان وواو الجماعة كما زيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعرف مبني على ما يرفع به لكن هذه العبارة أصرح في المقصود وانما بنى المنادى المعرف لمشايبته كلف الخطاب في نحو أدعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقوعه وكلف الخطاب مبنياً لشيءها بكاف ذلك الجمع على حرفتها ومشايبه المشابه مشابه فيكون مبنياً أيضاً وبنى على حركة للاعلام بأن بناء غير أصلي إذا اصل في الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى باب المتكلم في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف ياءها كتفاء بالكسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفها كتفاء بالقصبة عنها ( قوله في حالة الاختيار) أما في الاضطرار فيبتون والشاعر حينئذ وجهان الأول الضم مع التنوين تشبيهاً بمرفوع

(والتكررة غير المقصودة) بالذات  
وانما المقصود واحد من أفرادها  
(والمضاف) الى غيره (والمشبه  
بالمضاف) وهو ما اتصل به شيء  
من تمام معناه (فأما المفرد العلم  
والتكررة المقصودة فينبيان  
على الضم من غير تنوين)  
في حالة الاختيار فقال المقصد  
العلم (فهو يازيدو) مثال  
التكررة المقصودة نحو (يارجل)

ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه والثاني النصب تشبيها بالضاف لطوله  
 بالنون وكلا الوجهين ممنوع من العرب والضم تختار الخليل وسيبويه  
 وعليه قوله

سلام الله بامطر عليها \* وليس عليك بامطر السلام

والنصب مختار ابي عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدرها الى وقالت \* باعد بالقد وقتك الا واتي

(قوله لعين) في موضع نصب على الحال أي حال كونه لعين من أفراد  
 النكرة اذ لو كان لغريم عين صار نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أي  
 بمفرد أو جار ومجرور أو ظرف أو جمل (قوله توتر) بالواو الساكنة أي  
 تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فإنه يجوز الأمرين  
 لكن النصب عنده أرجح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير  
 (قوله يارجل كرميا) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة فحق هذا المثال  
 وصف المعرفة بالنكرة ويوجب بأن في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا  
 الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت معرفة بالقصد اذ اللفظية  
 أقوى من المعنوية (قوله يا عظيم ابرج الخ) مبنى على أن جمل يبرج الخ  
 صفة أما الوجه لئلا يحال من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه لانه حينئذ  
 من التشبيه بالضاف (قوله منصوبه) أي لفظا والافعال نادى المعرف  
 منصوب أيضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها حلة  
 تقتضى البناء أما المضاف فلعدم مشابته لكاف الخطاب من حيث  
 الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما التشبيه به فلكونه مشابها للضادى  
 المضاف فيامتز وأما النكرة غير المقصودة فلنسبكها فلم تشابه الكاف  
 في التعريف وبشرط ان المضاف أن لا يكون مضافا للضمير المخاطب فلا يقال  
 يا غلامك لاستلزامه اجتماع التقيضين لان الفلام مخاطب من حيث انه  
 نادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تقايرهما  
 (قوله فبين سميته) في موضع نصب على الحال أي حال كونه فبين سميته من  
 الرجال بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه مما أمانصب الاقل فلانه شبيه  
 بالضاف من حيث ان الثاني من تمام الاقل وأمانصب الثاني قبل المعطوف

لعين هذا اذ لم تكن النكرة  
 المقصودة موصوفة فان كانت  
 موصوفة فالعرب توتر نصبها على  
 ضمها يقولون يارجل كرميا  
 أقبل ومنه الحديث يا عظيما  
 يبرج لكل عظيم نقله ابن مالك  
 عن التزاء وأقره عليه (والثلاثة  
 الباقية) التي هي النكرة غير  
 المقصودة والضاف والمنسبه  
 بالضاف (منصوبه) وجوبا  
 (لا غير) أي لا يجوز فيها غير  
 النصب \* مثال النكرة غير  
 المقصودة قول الواعظ يا قافلا  
 والموت يطلبه اذ لم يقصد غافلا  
 بعينه ومثال المضاف نحو  
 يا عبد الله ومثال المنسبه  
 بالضاف نحو يا حسنا وجهه  
 ويا طالعاجيلا ويا رفيقا بالعباد  
 ويا ثلاثة وثلاثين فبين سميته  
 بذلك



على الأول ولا يجوز ادخال ياعليه لانه الجزء الثاني من العلم ونخرج بقوله  
فيعين سميته ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك تفضيه تفصيل فان كانت غير  
معينة فسميتها أيضا وان كانت حصنة ضمنت الاول وعرفت الثاني بأل  
ونصبته فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو رفعته فتقول يا ثلاثة والثلاثون فان  
أعدت معه باعين ضمه وتجريده من آل

\*(باب المفعول من أجله)\*

(قوله ويسمى الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أي ما فعل لأجله فعله  
وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشرطه الخمسة فقال هو المصدر الظلي  
المعلل لحدوث شريك في الزمان والفاعل ولو تقدير انخرج غير المصدر فلا  
يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر ونخرج غير  
الظلي فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان المتقراء من أفعال اللسان ولا تتلا  
للكافر لان الفعل من أفعال اليد ونخرج بالمعلل لحدوث بقية المفاعيل اذ  
لا تعليل فيها ونخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم يشركه فيه فلا يجوز تأهبت  
اليوم السفر غد الان التأهب ومنه غير زمن السفر ونخرج بقوله والفاعل  
ما لم يشاركه فيه فلا يجوز جئتك تحببك اباي لان فاعل الجي المتكلم  
وفاعل الهبة المخاطب وقولنا ولو تقدير الادخال خوفان قوله تعالى ربكم  
البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من  
عرف المتن مع المثال الذي مشتمل به وهي شروط لجواز النصب لواجوبه  
قال ابن مالك وليس يمنع مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولوتاويلا  
تجوز جئتك أن أتبعي معروفك (قوله المصدر) نخرج اسم المذات فانه  
لا يكون علة كما تقدم بجئتك السمن والعسل (قوله المنصوب) أي جوارزا  
كما تقدم ونأصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح  
(قوله الذي يذكره علة الخ) هذا شامل لما كان غرضه مقصودا كاجلالا  
وابتغاء في مثاليه ولما كان غير غرض نحو قعدت عن الحرب جينا اذ  
لا يكون الجين غرضه لاجل كونه رذيلة فنالاه لا ينضم انه بالأول كما هو  
شأن المثال

\*(باب المفعول معه)\*

\*(باب المفعول من أجله)\*

ويسمى المفعول له والمفعول  
لأجله (وهو الاسم) المصدر  
(المنصوب الذي يذكر) علة  
و(ببإنا السبب وقوع الفعل)  
الصادر من فاعله (نحو قولك  
قام زيد اجلا لا عمرو) فاجلالا  
مصدر منصوب ذكره و(ببإنا  
لوقوع الفعل الصادر من زيد  
فان سبب قيام زيد لعمرو هو  
اجلاله ونعظيمه واعرابه قام زيد  
فعل وفاعل واجلالا مفعول  
لأجله و(ببإنا متعلق باجلالا  
(وقصدت انبتغاء معروفك)  
فابتغاء مصدر منصوب ذكره  
لسبب سبب القصد واعرابه  
قصدتك فعل وفاعل ومفعول  
وابتغاء مفعول لأجله ومفعولك  
مضاف اليه ونبه بهذين المثالين  
على انه لا يفرق في ذلك بين الفعل  
المتعدي واللازم ولا بين المصدر  
المضاف وغيره

\*(باب المفعول معه)\*

(المفعول معه)

(قوله هو الاسم) أى الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسما صريحا  
والاسم يشعل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصغيها وتكسيرا  
وخرج به الفعل نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت  
والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيها الانها داخله  
في المثال الأول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة (قوله المنصوب)  
أى بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للبرجاني في دعواه أن  
الناصب له الواو اذ لو كان الامر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال  
جلست لك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ذلك وذلك  
ممنوع باتفاق قال في الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق \* ذا النصب لا الواو في القول الاحق  
وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو  
الفضلة نحو اشتراك زيد وعمر لان الثاني عمدة اذا اشتراك لا يقع الا  
من اثنين فأكثر (قوله بعدوا والمعية) أى التى بمعنى مع أى الدالة  
على المصاحبة بلاتشريك فى الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فان  
الواو فى والطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التشريك أى دون  
اشتراكهما فى السير اذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس هـ من  
الحشى أقول قوله بلاتشريك فى الحكم أخذ من خصوص المثال اعنى  
سيرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الاول وهو قوله جاء  
الامير والجنيد فان فيه مشاركة فى الحكم كما مشله كثيرة مثلوا به او ينافيه  
قول الشارح ونبه بهذين المثالين الخ فان تجوير العطف الذى ذكره يقتضى  
المشاركة فى الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشتراك زيد وعمر  
بهذا القيد وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة  
الاشعروفى وصرح به أيضا محشى هذا الكتاب عبد المعطى وأخرجا ما ذكره  
ولم يذكر هذا القيد فى مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد اعنى بعد  
واو المعية الاسم الواقع بعد مع كجئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه  
الفعل) أى لبيان الذات التى فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه  
اصطلاحا هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أى اللغوى وهو الحدوث

هو الاسم المنصوب) بعدوا  
المعية (الذى يذكر لبيان من  
فعل معه الفعل) أى المذكور  
ليسان من صاحب معمول الفعل  
(نحو قولته جاء الامير والجنيد)  
فالجنيد اسم منصوب مذكور  
ليسان من صاحب الامير فى الجنى  
(واستوى الماء والخسبة  
فانخسبة) اسم منصوب مذكور  
ليسان من صاحب الماء فى  
الاستواء ونبه بهذين المثالين  
على أن المنصوب بعد الواو

وكان

وكان الاولى أن يزيد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل  
 أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأناساً والنيل فخرج ما لم يسبق بجملة  
 نحو كل رجل وضعته فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيرى وبقولنا أو  
 اسمية الخ فهو هذا الك وأبال بالموحدة فلا يتكلم به خلافاً لابي علي (قوله)  
 قد يجوز عطفه على ما قبله الخ اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو  
 له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولاً معه أو أولاً  
 الاول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية  
 ووجوب النصب فالاول نحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه  
 مفعول معه ورفعه عطفاً على الأمير وهو أريح لانه الاصل وقد أمكن بلا  
 ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة

قد يجوز عطفه على ما قبله  
 كالجيش

\* والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق \* والثاني نحو وقت وزيد بالنصب  
 على أنه مفعول معه وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف لان العطف على  
 ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال في الخلاصة  
 \* والنصب مختار وادي ضعف التسق \* والثالث نحو استوى الماء والخشبة  
 بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه  
 يقتضى حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة  
 مع أنه لم يقع الا من الماء وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد  
 الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولاً فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو  
 اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضعته وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده وما لا  
 يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو \* علقها بتساوماً بارداً \*  
 وقوله

اذا ما الغايات برزن يوماً \* وزججن الحواجب والعيونا  
 فالعطف فيها ما يمنع لانتفاء المشاركة التي يقتضها العطف وكذا النصب  
 على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام به في  
 الثاني فيقول العامل فيها بما يعمل يصح انصباؤه على ما بعده فيقول علقها  
 يانلتها وزججن برزن كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم أو يضم عامل ملامتها  
 بعد الواو وانصب له فيقدر في علقها بتساوماً بارداً وأسقيتها ماء بارداً وفي

البيت وكلن العيون والى هذاذهب القراء والقارسي ومن تبعهما  
(قوله وقد لا يجوز كلنخسبة) لان المراد بالخسبة هنا مقاييس يعرف به  
قدرا ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفاع كما تقدم لا بمعنى  
تساوي والذي يرتفع هو الماء لا الخسبة فالمراد ان الماء صاحب الخسبة  
وقت حصول الارتفاع منه

\* (باب مخفوضات الاسماء) \*

من اضافة للصفة للموصوف أي الاسماء المخفوضات أو على معنى من أي  
المخفوضات من الاسماء (قوله لبيان الواقع) لانه لا يجتمع الا الاسماء  
(قوله المشهورة) احتز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض  
بالمجاورة كهذا جحزب خرب روى بجحزب لجوارته لضب وهو في محل  
رفع صفة بجحزب وعلى الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول  
حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في قائما  
لجملة المجرورات خسة والتعقيب أن هذين يرجعان الى الجوز بالمضاف  
والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان وأن المجرور  
بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جز متبوعه من حرف نحو مررت  
بزيد الفاضل أو مضاف نحو ما غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أمافه  
فهو على نية تكرار العامل نحو مررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة

أقسام) أي مشتق على ثلاثة الخ من اشتغال الكل على جزئياته (قوله  
بالاضافة) أي بسببها أي أن الاضافة سبب لجزء المضاف اليه ولا يلزم من  
كونها سببا كونها عاملة لان كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا  
وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو أن المضاف اليه مجرور بالمضاف  
لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاستناد واجملا جانسية  
تقييدية بين اسمين تقتضى انجرار ثانيهما أبدأ فالأول اسم اجترار من قام زيد  
ولا تراد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تصيد بما احتراز من زيد  
قائم وقولنا تقتضى انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط طم وقولنا أبدأ  
احتراز من زيد الخياط فانها لا يلزم فيه الجوز أبدأ (قوله وهو ضعيف) تقدم  
ما فيه من أن الصحيح أن الجر بما جز متبوعه لا بنفس التبعية كما قاله المتأخر

(قوله)

وقد لا يجوز كلنخسبة (وأما خبر  
كان وأخواتها) فهو كان زيد  
قائما (واسم ان وأخواتها) نحو  
ان زيد قائم (فقد تقدم ذكرهما  
في المرفوعات) استطراد اعقب  
باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى  
اعادتهما (وكذلك التوابع)  
المنصوبة (فقد تقدمت هناك)  
في أبواب أربعة عقب النواسخ  
ومن جعلها تابع المنصوب المقصود  
بالذكر هنا ومثاله في النعت رأيت  
زيدا العاقل وفي العطف رأيت  
زيدا وعمرا وفي التوكيد رأيت  
زيدا نفسه وفي البدل رأيت  
زيدا أخاك وما أشبه ذلك

\* (باب مخفوضات الاسماء) \*

بإضافة ب الى المخفوضات  
وبإضافتها الى الاسماء لبيان  
الواقع وهي خاتمة الكتاب  
(المخفوضات) المشهورة على  
(ثلاثة) أقسام قسم (مخفوض  
بالحرف) نحو زيد (و) قسم  
(مخفوض بالاضافة) نحو غلام  
زيد وقسم مخفوض بالتبعية على  
رأى الاخفش والسهلي وهو  
ضعيف

(قوله وهو مراد المصنف الخ) أى فيكون قوله وتابع الخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفوض) أى أصلها لأنها تنفرد بجزء الظروف التي لا تصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا أقدمها المصنف في الذكرو من معانيها التبعية كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخالفها بعض ولذا قرئ بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وعلامتها أن يصح أن يخالفها اسم موصول مع الضمير إن كان ما قبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الأوثان فإن كان نكرة فعلا ممتا أن يصح أن يخالفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الاستدراك كما أشار إليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها الصحابة كقوله تعالى ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم ومنها التبيين وهي المدينة لضعف مجرورها بعد ما يفيد جبا أو بغض من فعل تعجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى رب السجن أحب إلى <sup>من</sup> وظهو الظلم أبغض إلى <sup>من</sup> ونحو ما أحب زيدا إلى <sup>من</sup> وأبغض عمر إلى <sup>من</sup> ومنها الانتهاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لئن لم يكن طبعا عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فأنتما يبطل عن نفسه ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتسكروا الله على ما هداكم ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفى) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لست بكم فيما أبذتم وفى الحديث دخلت امرأة النار فى مرة ونسعى حينئذ التعليلية ومنها المصلحية كقوله تعالى مال الدنيا فى أمم ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بفرأجه (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو ما يسرتى بها حجر النمر ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله بيدي ومنها التعدية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذا كره كما هداكم ومنها التشبيه كما أشد إليه بالمثال

قوله على ما قبله أى وهو قول الشارح وقسم مخفوض بالتبعية وفيه ما فيه اه معناه

وهو مراد المصنف بقوله (وتابع الخفوض) فهو يزيد القاضل وقد اجتمعت الثلاثة فى البسطة (فأما الخفوض بالحرف فهو ما يخفوض بمن) وهى أم حروف الخفوض نحو من البصرة (والى) نحو الكوفة (وعن) نحو عن زيد (وعلى) نحو على السطح (وفى) نحو فى المصنف (ورب) بضم الراء نحو رب رجل كريم (والباء) نحو بالبدل (والكاف) فهو كلاس

وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تجز إلا الظاهر وقل تجزها ضمير الغيبة المتصل  
 كقوله \* وأتم وعال كلها أو اقربا \* وهو مختص بالضرورة وأقل منه  
 جزها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كإياك وشذجزها  
 ضمير المتكلم كقوله \* واذا الحرب شمرت لم تك كى \* (قوله واللام) ومن  
 معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تـكون زائدة لمجرد  
 التوكيد كقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكاً جار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخر أو بكونه فرعاً عن غيره كقوله تعالى  
 ان كنتم للربوا تعبرون وقوله فعال لما يريد (قوله وما ينخفض بحروف  
 القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب)  
 الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافاً للمصنف تبعاً للمبرد  
 والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك  
 تحذف بعد الفاء وهي العاملة على الصحيح أيضاً وتحذف بعد بيل وهي العاملة  
 عليه أيضاً وتحذف بدون الواو والفاء وبيل وقد مثل الشارح للاقول ومثال  
 الثاني \* فثلك حبلى قد طرقت ومرضع \* ومثال الثالث  
 \* بل بلدى سعدوا كمام \* ومثال الرابع \* رسم دار وقتت في طله \*  
 وحذفها بعد الفاء كثيراً بعد الواو أكثر بعد بيل قليل وبدونهن أقل  
 (قوله نحو ليل) أى من قول امرئ القيس

وليل كوج البحر ارنخى سدوله \* على بأنواع الهموم ليلتى

أى ورب ليل كوج البحر فى كثافة ظلمته وأرنخى سدوله صفة لليل أى  
 ستوره وليلتى أصله ليلتيلنى فحذف المفعول أى لينظر ما عندى من الصبر  
 أو الجزع (قوله وبعذ ومنذ) هما لا يجزان إلا الوقت وأما قوله لم مارأيته  
 منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله  
 إياه ولا بد أن يكون معينا لا مبهما ماضياً وحاضر الاستقبلاً تقول  
 مارأيته منذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ عهد وقس منذ  
 ويستعملان امين وذلك فى موضعين أحدهما أن يدخل على اسم من فروع  
 نحو مارأيته منذاً ومذيوماً أو منذاً ومذيوماً الجمعة أو منذاً ومذيوماً

(واللام) فعول بلد (و) ما ينخفض  
 (بحروف القسم) أى العين  
 (وهى الواو والباء والتاء) نحو  
 والله وبالله وتائه (وبواو رب)  
 نحو ليل أى ورب ليل (وبعذ  
 ومنذ) نحو منذ يوم الخميس  
 ومنذ يوم الجمعة (وأما ما ينخفض  
 بالاضافة)

وهما

وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال في المعنى  
ومعناهما الامدان كان الزمان حاضرا أو معدودا أو اول المدة ان كان ماضيا  
والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة  
ثانيهما أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق  
ما زال مدعقدت يدها ازاره \* فسمها فادرك خمسة الاشبار

أو اسمة كقول ميمون الاعشى

\* وما زلت أبني المال مذأبا يافع \* قال في الاوضح وهما حينئذ ظرفان  
بإتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقال في المعنى  
وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة ليكون هو الخبر (قوله  
فتحوقولك غلام زيد) اقتصر في التمثيل على مثال أفادت فيه الاضافة  
تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف  
اليه نكرة كما في قولك غلام رجل ونسبة الاول تعريفها وهذا تخصيصا أمر  
اصطلاحى والافا لاول فيه تخصيص معنوى ومثل ما تقدم أيضا ما لم تقدم  
فيه الاضافة تعريفها ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى  
الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو واسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال  
مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان أضيف الى معرفة بدليل دخول  
رب عليه كقوله

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم \* لاقى مباعدة منكم وحرمانا

واضافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط  
بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الاتصال بخلاف القسمين الاولين فانها  
فيهما تسمى معنوية لان فائدتها راجعة الى المعنى كما تقدم (قوله على  
قسمين) أى مشتمل الى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أى ما تكون  
الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام  
صحة التصريح بها بل تنكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقوله  
يوم الاحد وعلم الفقه وشعر الارال على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه  
(قوله ما يقدر بين) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على  
بيان الجنس وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البيانية لان المراد من

(فتحوقولك غلام زيد) فزيد  
مختوض باضافة غلام اليه  
(وهو) أى المختوض بالاضافة  
(على قسمين) الاول (ما يقدر  
باللام) الدالة على الملك (فهو  
غلام زيد) أو الاختصاص نحو  
باب الدار (و) القسم الثانى  
(ما يقدر بين) الدالة على بيان  
الجنس (فهو نوب خزوب  
ساج وخاتم حديد) أى نوب من  
نخوباب من ساج وخاتم من  
حديد والنخوع من الحزوب  
والساج نوع من الخشب

البيانية تقدم وضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كقوب خز وخاتم حديد لا ترى ان القوب بعض الخنز والخاتم بعض الحديد وان يقال هذا القوب خز وهذا الخاتم حديد فان اتى القيدان معا نحو قوب زيد والاول فقط نحو يوم الخميس أو الثاني فقط نحو زيد فا لاضافة بمعنى لام الملك كالمثال الاول أو لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار لهذا ابن مالك في خلاصته بقوله

والثاني اجرروا ومن اوفى اذا \* لم يصلح الا ذلك الخ

وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا ضاحي السجن أو مجازيا نحو ألد الخسام وما زاد ابن مالك مخالف لما ذهب اليه سيويه والجمهور من أن الاضافة لا تعدو ان تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر محتص بالليل لكونه فيه والله أعلم وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه أسأله أن يديم نفعه بفضله وأحسنه أمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره والذاكرون وعقل عن ذكره وذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين \* قال مؤلفها وتم تبييضها في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهر رالف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرة نبي صلى الله عليه وسلم

تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثانية محلاة بالشرح حتى قيل لها ادخل الصرخ بالطبعة السنوية بيولا ق مصر المعزية في ظل ذى السعادة الاكرم الخديو الاعظم سعادة أفندينا المحروس بعناية ربه العلي اسمعيل ابن ابراهيم بن محمد علي مطبوعة دار الطباعة المذكورة بنظر من عليه لسان الصدق يثني خضرة حسين بك حسني والتصحح بعرفة الفقير محمد الصباغ أسبغ الله عليه النعم أتم اسماعيل والختمام في العشر الاخير من صفر الخير سنة ١٢٨٤ هـ من هجرة من زال به كل ضير صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وكل تابعه على منواله

وزاد ابن مالك تبع الطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بنى الدالة على الظرفية فهو مكر الليل وتربص أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الأولين والثلاثة وأما تابع المفضول فقد تقدم في المرفوعات فليراجع جميع ذلك قال مؤلفه وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب القرد سنة سبع ومائتين ومائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الالبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين









Library of



Princeton University.



